جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية و إدارة المخاطر

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014

إعداد الطالبتين:
مختيش نسرين
عمروش سميرة

إشراف الأستاذة:
إيمان حيولة

لجنة المناقشـــــــة

د/ عماد غزازي ..... أستاذ محاضر قسم أ ..... رئيسا

أ/ إيمان حيولة ..... أستاذة مساعدة قسم أ ..... مشرفة

د/ محمد يحياوي..... أستاذ محاضر قسم أ ..... عضوا

السنة الجامعية: 2016/2015


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله حمدًا كثيرًا، طيبًا مباركًا، يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه

الحمد لله عزّ و جلّ على فضله و إنعامه علينا أن وفقنا في إنجاز هذا العمل

نتوجه بخالص الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة إيمان حيولة، التي لم تبخل علينا بالنصح والتوجيه طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، فجزاها الله عنا خير الجزاء، و لها منا

كل الاحترام و التقدير

كل الشكر و التقدير إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في مسارنا الدراسي

شكر خاص للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة و إثراء هذا العمل

إهـــــداء

إلى روح والدي الطاهـــرة

رحمة الله عليـــه

إلى والـــدتي العزيـــزة

أطال الله في عمـــرها

سميـــرة

إهـــــداء

الى وطني الغالي الجزائر، حبا وإخلاصا وامتنانا.

الى روح والدي الطاهرة راجية من العزيز الكريم أن يرحمه برحمته الواسعة، وأن يسكنه فسيح جنانه.

الى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها، التي سقت بذرة النجاح

الى إخوتي وأخواتي

الى صديقتي وأختي ومن شاركتني في إنجاز هذا العمل "سميرة"

الى كل الأهل والأصدقاء، الذين ما بخلوا علينا بالنصح والدعاء

الى كل أساتذتي و معلمي

الى جميع طلبة العلم

الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

إليهم جميعا أهدي هذا العمل

نسرين

ملخص:

تعنى دراستنا هذه بتحليل السياسة المالية التي تعد واحدة من أهم الوسائل المستخدمة لتحفيز وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ والجزائر من بين الدول التي بذلت جهودا معتبرة من أجل تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب المستثمرين الأجانب و توجيهم نحو القطاعات التي من شأنها تحريك عجلة النمو وتعظيم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال وضع الإطار القانوني وإقامة هيئات لمتابعة وترقية الاستثمارات، و منح التحفيزات الجبائية، والتوسع في النفقات العامة لتهيئة و تطوير البنية القاعدية.

و قد أثبتت هذه الدراسة الأثر الضعيف للسياسة المالية على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014، الأمر الذي يعكس عدم فعالية السياسة المالية الوطنية في جذب هذا النوع من الاستثمارات.

و لعل أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، هي ضرورة تهيئة و تحسين الهياكل القاعدية خاصة في المناطق الصناعية بالإضافة إلى منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تتسم بعلاقات تكامل مع المؤسسات الوطنية، و تلك التي تقوم بإعداد برامج تدريبية و تأهيلية للموارد البشرية المحلية.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة المالية في الجزائر، السياسة الإنفاقية في الجزائر السياسة الضريبية في الجزائر، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

Abstract:

Our study is concerned with analyzing financial policy which is one of the important means used to stimulate and attract FDI ; Algeria is among the countries that have made notable efforts to improve its investment climate to attract foreign investors and direct them to wards sectors that will trigger growth, and increase the influx of foreign capitals, through the creation of the legal framework and the establishment of bodies for follow-up and upgrade investments,and granting stimulus tax, and expansion of public expenditure go to raising the creation of infrastructure and grassroots development.

This study has proved the weak financial policy impact on attracting foreign direct investment flows in Algeria, during the period 2000-2014 which reflects the ineffectiveness of national financial policy in attracting this type of investment.

The most important recommendations that concluded by this study, are creation and improvement the infrastructures especially in industrial areas, providing a preferential treatment to activities that marked with different forms of integration and those that are setting up training and rehabilitation of Local human resources.

Keys words: foreign direct investment, financial policy in Algeria, Expenditure Policy in Algeria, tax policy in Algeria.

الفهرس

المحتويات .....الصفحة

كلمة شكر.....

الإهداء.....

الملخص(بالعربية و الإنجليزية).....

قائمة الجداول والأشكال .....

مقدمة عامة.....أ-خ

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته الحديثة في العالم

مقدمة الفصل:.....02

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....03

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....03

المطلب الثاني: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر.....06

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 07

المبحث الثاني: دوافع، محددات،و النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....13

المطلب الأول: دوافع قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....13

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....15

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....22

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.....26

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.....26

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.....32

خلاصة الفصل:.....41

الفصل الثاني: السياسة المالية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل:.....43

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....44

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و أنواعها.....44

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.....47

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....49

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.....54

المطلب الأول: النفقات العامة.....54

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.....59

المطلب الثالث: الموازنة العامة.....68

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار 71

المطلب الأول: المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....71

المطلب الثاني: السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر.....73

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر.....77

خلاصة الفصل.....81

الفصل الثالث: فعالية السياسة المالية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل:.....83

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.....84

المطلب الأول: تطور الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار.....84

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر.....91

المطلب الثالث: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.....94

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر.....101

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.....101

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.....107

المطلب الثالث: الموازنة العامة.....113

المبحث الثالث : تأثير أدوات السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....115

المطلب الأول: دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....115

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....122

المطلب الثالث: السياسة المالية المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....126

خلاصة الفصل:.....130

خاتمة عامة:.....132

قائمة المراجع:.....138

قائـمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1–1)	أساليب اختراق الأسواق الأجنبية	22
(2–1)	تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2000-2014	35
(3–1)	تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال الفترة 2000-2014	39
(1–2)	الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة	61
(1–3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و نسبها إلى إجمالي التدفقات للدول العربية خلال الفترة 2000-2014	95
(2–3)	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2002-2015	98
(3–3)	تطوّر النفقات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2014	104
(4–3)	تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2014	110
(5–3)	تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر و الرصيد الموازني إلى الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2000-2014	120
(6–3)	بيانات التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2015	121

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1–1)	مراحل دورة حياة المنتج	19
(2–1)	منحنيات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2014-2000	37
(3–1)	التوزيع النسبي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2014-2000	39
(1–3)	التمثيل البياني النسبي لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015	99
(2–3)	التمثيل البياني لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لسنوات 2015-2002	100
(3–3)	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2014	105
(4–3)	تطور الإيرادات الجبائية و غير الجبائية خلال الفترة 2000-2014	111
(5–3)	التمثيل البياني لتطور الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	113
(6–3)	التمثيل البياني تطور نسب كل من النفقات العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2014	123
(7–3)	التمثيل البياني لتطور معدلات نمو نفقات التسيير و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	124
(8–3)	التمثيل البياني لتطور معدلات نمو نفقات التجهيز و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	125

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تشير التطورات الراهنة في اقتصاد اليوم إلى تنامي ظاهرة عولمة الأنشطة الاقتصادية و الانفتاح على الأسواق العالمية ضمن سياق تحرير العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف الأقطار بإزالة القيود عنها و تفكيك الحواجز و اتساع نطاق التكتلات الإقليمية و الدولية، مما أدى إلى نمو ملحوظ في مجال تبادل السلع والخدمات و انتقال عناصر الإنتاج إلى جانب تعاظم التدفقات الرأسمالية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفت اتجاهات جديدة على صعيد الوجهة الجغرافية و القطاعية و أضحت بذلك من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي.

فالحركة الدولية لهذه الاستثمارات جعلت منها إحدى أهم مجالات التنافس بين معظم الدول بغض النظر عن مراحل النمو التي تخطتها، و يعزى هذا التنافس إلى محورية الدور الذي تلعبه في عملية التنمية واستدامتها و الذي يتجاوز سد العجز في موازين مدفوعاتها و تلبية احتياجاتها المحلية للموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط النمو و تعزيز الناتج و التشغيل و التصدير و كذا نقل التكنولوجيا و طرق الإدارة و التسويق الحديثة ليشمل دعم حركة الاندماج و التكامل و التبادل التجاري بين أقطار العالم.

و في ظل ضعف و قصور آلياتها التمويلية المتاحة و تصاعد مؤشرات مديونيتها و ضخامة التكاليف المرافقة لها، أدركت الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الملاذ الآمن الذي يخفف عنها تفاقم الأزمات المالية، فأصبحت ترى فيه أفضل ما هو متاح أمامها من مصادر التمويل الخارجي كقوة دفع لاقتصادياتها؛ لذا عكفت حكومات هذه الدول على وضع استراتيجيات وخطط و برامج لتحسين مناخها الاستثماري وجعله أكثر جاذبية و تحفيزا لانسياب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية إليها خاصة وأن هذه الأخيرة تبحث عن التوطن في ظروف مواتية.

على غرار العديد من الدول النامية، سعت الجزائر في حراك مستمر إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وتحصينه ضد الصدمات الخارجية إلى جانب تحسين قدرته التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام حركة التجارة و تدفقات رؤوس الأموال؛ و إيمانا منها بالمكانة التي يحتلها الاستثمار بشكل عام و الأجنبي المباشر منه بشكل خاص في دعم مخططات التنمية الاقتصادية والخروج من حالة الركود، حرصت الحكومة الجزائرية على بذل المزيد من الجهود في سبيل تعزيز البيئة الناظمة لهذه التدفقات الرأسمالية وتشجيع الاستثمارات بمختلف أشكالها من خلال تحسين السياسات الاستثمارية الجاذبة لها عبر سن التشريعات والقوانين وتقديم التسهيلات

والحوافز للمستثمرين بالإضافة إلى تطوير وتوسيع خدمات البنى التحتية، كما شرعت السلطات في تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الاستثماري خاصة بعدما اتضحت الرؤية الايجابية لسوق النفط العالمي منذ سنة 2001.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من المحاولات العديدة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن البيانات المتوافرة تؤكد ضآلة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية و كذا قياسا إلى حاجة الدولة لهذه الموارد الأجنبية؛ و من بين أهم السياسات الاقتصادية التي حاولت الدولة من خلالها التأثير على بيئة الاستثمار، نجد السياسة المالية عبر منح الحوافز الضريبية و التوسع في الإنفاق العام، مما يدفعنا للبحث في مدى نجاعة هذه السياسة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توجيهها نحو القطاعات التي تخدم الأهداف المسطرة للتنمية.

و مما سبق، تتبلور لدينا الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى فعالية أدوات السياسة المالية في الزيادة من جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للشريك الأجنبي؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأهمية التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم عملية التنمية الاقتصادية بالدول المضيفة؟
- ما هي اتجاهاته الحديثة في العالم؟ و ما نصيب الدول النامية من تدفقاته الواردة؟
- كيف يمكن استخدام أدوات السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار؟
- هل يمكن اعتبار مناخ الاستثمار في الجزائر ملائما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- هل كانت الحوافز و الإعفاءات الضريبية التي منحتها الدولة كافية للتأثير على قرار المستثمر الأجنبي بتوطين استثماراته في الجزائر؟
- إلى أي مدى ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية في تهيئة الأرضية الملائمة لجذب المستثمرين الأجانب؟

فرضيات الدراسة:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات الرأسمالية الدولية و بديلا عن الإقراض الخارجي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

– عرف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم نموا كبيرا، تحوز منه الدول المتقدمة على النصيب الأوفر.

– تسهم السياسة المالية من خلال أدواتها الضريبية و الإنفاقية في تحسين مناخ الاستثمار و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– تحدّد حصة الجزائر من حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر مدى كفاءة مناخها الاستثماري.

– عجزت الامتيازات و الحوافز القانونية و الضريبية التي أقرتها السلطات الحكومية لصالح الاستثمار عن جذب المزيد من المستثمرين الأجانب و توجيه استثماراتهم نحو القطاعات الاقتصادية التي تضمن تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

– بالرغم مما تم رصده من أغلفة مالية ضخمة لمواجهة الإنفاق الاستثماري، إلا أن إقبال المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر يبقى رهين متطلبات أخرى متعلقة ببيئة الأعمال.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا لطالما كان محل جدل العديد من المفكرين و المدارس الاقتصادية و هو موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و الدور الذي يلعبه كمصدر تمويلي لاحتياجات التنمية وسدّ الفجوة الادخارية في الدول المضيفة، كما تمتد أهميته لتشمل العديد من الوفورات الاقتصادية والاجتماعية كنقل التكنولوجيا و تأهيل الموارد البشرية و غير ذلك.

و تعد الجزائر من الدول النامية التي أدركت عدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية بمعزل عن رأس المال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة، الأمر الذي تطلب من السلطات العمل قدر الإمكان على جذب هذه الاستثمارات بالاعتماد على مختلف السياسات الاقتصادية و بالأخص أدوات السياسة المالية بشقيها الإنفاقي و الضريبي.

الهدف من الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة و بالأخص النامية منها.
- البحث عن أهم الاتجاهات الحديثة للتدفقات الاستثمارية في العالم و كذا تتبع حجم الاستثمارات الواردة منها إلى الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2014.
- الوقوف على تأثير أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر و مدى فعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة تقديم بعض المقترحات بشأن تفعيل السياسة المالية المنتهجة التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و جعله أكثر ملائمة لتلقي المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تناولت الدراسة حالة الجزائر من خلال البحث حول فعالية السياسة المالية المطبقة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الإطار الزمني: تغطي الدراسة فترة 15 سنة الممتدة من مطلع الألفية الثالثة و إلى غاية سنة 2014

و يعود اختيار هذه الفترة كمجال للدراسة للأسباب التالية:

1- الزيادة الهائلة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي خلال هذه الفترة و ما صاحبها من ارتفاع في نصيب الدول النامية من هذه الاستثمارات نتيجة للسياسات التحررية التي اتبعتها هذه الدول كتحرير أسواق المال و تواصل عمليات خوصصة الشركات الحكومية.

2- صادفت هذه الفترة صدور تشريعات عدة متعلقة بتطوير و ترقية الاستثمار في الجزائر، و التي حملت معها حزمة من الحوافز و الامتيازات تستحق البحث و الدراسة.

3- تغير مسار السياسة المالية للدولة خلال هذه الفترة التي تزامنت مع حدوث الطفرة المالية في الإيرادات النفطية و التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام.

4- توفر إحصائيات و بيانات معتبرة عن واقع كل من السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لهذه الفترة.

5- يمكن اعتبار فترة 15 سنة مدى زمني مقبول للحكم على مدى التطور الذي عرفته الظاهرة المدروسة في الجزائر.

منهج الدراسة و أدواتها:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم و الجوانب النظرية المتعلقة بالمتغيرين محل الدراسة.

كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة مختلف الإحصائيات و البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة المالية، كما ستتخذ هذه الدراسة التحليلية بيئة الاستثمار في الجزائر كحالة تطبيقية لتتبع أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فتتمثل في مجموعة من المراجع باللغتين العربية و الأجنبية بالإضافة إلى الرسائل و الأطروحات و المقالات العلمية و الملتقيات و التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إضافة إلى استخدام البيانات و المعطيات الإحصائية المنشورة من قبل وزارة المالية و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المواقع الالكترونية.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية التي أثرت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال البحث عن أهم السياسات الاستثمارية الجاذبة لها، و فيما يلي نشير إلى بعض منها:

- خرافي خديجة "**دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب**" أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015/2014.

عملت الباحثة في الجزء النظري من دراستها على تحديد أهم المفاهيم و الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزء التطبيقي فخصصته لتحليل واقع هذه الاستثمارات في ظل السياسات المالية المطبقة في الجزائر و مقارنة ذلك بما هو عليه في كل من المغرب و تونس، حيث توصلت الباحثة من خلال دراسة قياسية لدرجة الارتباط مابين أدوات السياسة المالية و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى نتيجة مفادها غياب علاقة في المدى الطويل ما بين المتغيرين و ذلك في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 و هو ما يعكس عدم كفاءة السياسة المالية الوطنية في جذب هذه الاستثمارات.

- ساعد بوراوي "**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي–دراسة مقارنة: تونس، الجزائر و المغرب**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007.

قسمت الدراسة إلى قسمين، في القسم الأول تطرق الباحث لمختلف الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و كذا أشكال الحوافز الممنوحة له، أما القسم الثاني فخصص لمقارنة الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي و تقييم أداء و إمكانات هذه الدول في جذب هذه الاستثمارات؛ ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن الواقع العملي أثبت أن منح الحوافز و الامتيازات للمستثمرين الأجانب يعد من المحددات الثانوية و التكميلية و ليس من المحددات الرئيسية لقرار توطين أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الخارج، كما أن منح الإعفاءات الجبائية و الجمركية قد يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الدولة دون أن يفي بالغرض المنوط به.

- فرحي كريمة "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013/2012.

حيث قامت الباحثة بدراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول و تبيان أهميتها في كل دولة على حدى، كما قامت باستعراض الواقع الاقتصادي للدول و كذا طبيعة المناخ الاستثماري فيها، و أهم نتائج الدراسة و التي ترتبط بشكل مباشر بموضوع دراستنا هو ما توصلت إليه الباحثة بشأن أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مقارنة بالدول محل الدراسة بالإضافة إلى توجه هذه التدفقات إلى قطاعات محدودة جدا مما يتطلب حسب الباحثة تقديم الحوافز للمشروعات الاستثمارية وفق منهج استهداف لانتقاء أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيقا لأهداف معينة تراعى فيها أولويات الاقتصاد الوطني.

هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة و للإجابة عن التساؤلات المطروحة و من ثم التحقق من مدى صحة الفرضيات المتبناة، نقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

يخصص الفصل الأول لتناول أهم الأسس النظرية و المفاهيم العامة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول نتطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله، أما المبحث الثاني فيعرض أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة الاقتصادية مع محاولة حصر أهم محدداتها و دوافع قيامها، ثم يأتي المبحث الثالث الذي ندرس من خلاله أهم الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر و كذا اتجاهاته الحديثة في العالم.

في الفصل الثاني سنتناول السياسة المالية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يضم هذا الفصل ثلاثة مباحث أيضا، يتعلق أولها بماهية السياسة المالية من حيث المفهوم و الأهداف و التطور الذي عرفته عبر أهم المدارس الاقتصادية؛ و يتضمن المبحث الثاني تحليل أدوات هذه السياسة، في حين يسلط المبحث الثالث الضوء على تأثير السياسة المالية على مناخ الاستثمار.

أما الفصل الثالث فنتطرق فيه لدراسة الحالة التطبيقية من خلال تحليل وضعية السياسة المالية و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث نركز في أول مباحث هذا الفصل على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و نعرض في ثانيها أهم التطورات التي عرفتها السياسة المالية للدولة خلال فترة الدراسة، و نخصص المبحث الأخير منه لدراسة تأثير أدوات السياسة المالية في الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الأول :

الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي المباشر

و اتجاهاته الحديثة في العالم

مقدمة الفصل:

يعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عبر دول العالم إحدى السمات الرئيسية لظاهرة العولمة المالية ومصدرا مهماً من مصادر التمويل الخارجي لبرامج التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية التي تبنت سياسات التحرير و الانفتاح الاقتصادي؛ هذه التدفقات الدولية اتخذت عدة أشكال، لعل أهمها يتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما تعود به هذه الأخيرة من مزايا و منافع على الدولة المضيفة لها كجلب التكنولوجيا الحديثة و الخبرات الفنية وغيرها، و كذا للمستثمر الأجنبي على حد سواء.

و في هذا الصدد، ظهرت اجتهادات كثيرة لتفسير أسباب و دوافع الشركات لتدويل أنشطتها و عبور الحدود، توّجت هذه الاجتهادات بنظريات قدمت تفسيرات لجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مدى أهميتها.

و مما لا شك فيه أن لهذه الظاهرة دوافع تحركها سواء تلك المتعلقة بالدولة التي تحرص على اجتذابها، أو تلك التي تخص الشركات الأجنبية الباحثة عن التوسع و الانتشار و اختراق الأسواق العالمية؛ وأمام هذا و ذاك هناك جملة من المحددات تؤثر في مسار و اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم و التي لها انعكاسات كبيرة على اقتصاديات الدول المضيفة سلبا أو إيجابا.

و في هذا الفصل سنعرض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و كذا اتجاهاته الحديثة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: دوافع، محددات، و النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: الآثار و الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم ما يواجه حكومات الدول اليوم هو كيفية تدبير الأموال اللازمة لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية، و بمفردها تعجز هذه الحكومات عن ذلك خاصة في الدول النامية أمام ما تفرضه عليها مؤسسات التمويل الدولية من شروط على منح القروض، هذا و غيره من الأسباب جعلها تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية و تشجيعها على الانسياب إليها في شكل استثمارات باعتبارها أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة لها.

و يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تمثل تفضيلات لكل من المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة و ذلك وفقا لما يخدم مصالح كل منهما.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعبّر الاستثمار الأجنبي المباشر عن حركة انتقال لرؤوس الأموال طويلة الأجل بين الدول بحثا عن الأرباح و الامتيازات؛ و هو ظاهرة اقتصادية معقدة، واجه الكتاب والخبراء الاقتصاديون صعوبات في تحديد تعريف شامل لها، و عليه سنحاول إظهار أهم التعاريف التي جاء بها الباحثون في هذا الصدد.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء كان الهدف مؤقتا أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة"[1].

كما يعرّف على أنه "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم و السندات بهدف الحصول على عوائد مجزية"[2].

و تصنف الاستثمارات الأجنبية إلى استثمارات أجنبية مباشرة و استثمارات أجنبية غير مباشرة، حيث تستند الأولى على رؤية مستقبلية طويلة الأجل، أما الثانية فتعنى بالاستثمار في محافظ الأوراق المالية.

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص23 .

[2] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي – المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 50.

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف و المفاهيم التي تناولت هذه الظاهرة، سواء تلك التي قدمتها المنظمات الاقتصادية أو تلك التي صاغها المفكرون الاقتصاديون، نشير فيما يلي إلى بعض منها.

1- من وجهة نظر بعض المنظمات الاقتصادية:

* عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[1].

و يكون الاستثمار مباشرا، حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال و من عدد الأصوات فيها، حيث تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[2].

* أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "أونكتاد" فعرّفه على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة و قدرة على التحكم الإداري، بين شركة القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)[3].

* بينما عرفته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه ذلك النشاط الذي يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في اقتصاد آخر. و يفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر و المؤسسة، و من جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة[4].

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 251.

[2] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة "تركيا،كوريا الجنوبية مصر"، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص 19.

[3] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2004 ص 04، من الموقع الالكتروني: http://www.arab-api.org/ar/publicationlists ، تاريخ الإطلاع 2016/02/22.

[4] Khouri Nabil, les déterminants de l'investissement dierct étranger : étude théorique et analyse empirique, thèse de magistère non publiée, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, 2002/2003, P12.

2- من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

* يعرّف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملّك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1].

* و يرى رايموند برنارد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و ذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع في رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر[2].

و من خلال ما سبق يمكن استخلاص التعريف التالي:

"الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس أموال أجنبية إلى دولة مضيفة ضمن أنشطة استثمارية لها طابع الدوام و الاستقرار، بحيث يكون فيها للطرف الأجنبي حق امتلاك جزء أو كل الاستثمار مقابل قيامه بتحويل خبرات فنية و تكنولوجية و موارد مالية إلى الدولة محل الاستثمار".

و تختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن غيرها من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال كونها تتميز بمجموعة من الخصائص، أهمها:

- ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تصدير رؤوس أموال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، و قد تتضمن رؤوس أموال إلى جانب حصص الملكية أشكالا أخرى من التدفقات، تشمل الآلات، التكنولوجيا مهارات إدارية، و غيرها[3].

- وجود الرقابة المباشرة على المشروع الاستثماري من جانب المستثمر الأجنبي[4]، حيث يتمتع هذا الأخير بسلطة اتخاذ القرار و الإدارة سواء بشكل مستقل أو بالاشتراك مع الطرف الأجنبي.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

[2] Raymond Bernard, Economie Financière International, Edition PUF, Paris, France, 1979, P91.

[3] قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية و أهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2008 مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010/2009، ص 52.

[4] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2005، ص 19.

– هي استثمارات طويلة المدى، تتم غالبا من خلال إنشاء فروع للشركة الأم في دول أخرى، المشاركة في رأس مال شركات أجنبية، أو امتلاك شركات بالخارج[1].

المطلب الثاني: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار المحفظي في امتلاك غير المقيمين (الأجانب) لبعض الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات لمنشآت محلية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري و ذلك مقابل حصولهم على عوائد[2]، تتمثل في الحصول على توزيعات الأرباح (في حالة امتلاك أسهم) أو على فوائد (في حالة السندات)[3].

فالمستثمر الأجنبي هنا، هو دائن يرغب في توظيف رأسماله في استثمارات محفظية في أسواق الأوراق المالية بدول أجنبية قصد تحقيق الربح و المضاربة على قيمة الأصول.

و مما سبق يمكن أن نستخلص الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال النقاط التالية:

– الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح للمستثمر الأجنبي حق الملكية، و الإدارة و الرقابة على الاستثمار وذلك تبعا لنسبة مساهمته و التي يجب أن تصل إلى 10% على الأقل، كما قد تمتد إلى السيطرة الكلية على المشروع (حسب نوع الاستثمار). أما الاستثمار المحفظي فلا يعطي لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة الاستثمار نظرا لأن حصته لا تفوق الحد الأدنى من نسبة المساهمة.

– الاستثمارات المباشرة هي استثمارات حقيقة طويلة الأجل تتضمن أصول إنتاجية و سلع رأسمالية يترتب عليها إنتاج إضافي و زيادة في الأصل، أما الاستثمارات غير المباشرة فهي استثمارات مالية قصير الأجل مقارنة

[1] Maurice Durousset, La mondialisation de l'économie, édition Ellipses (2eme édition) , Paris, France, 2005, PP 65-66.

[2] أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2013، ص ص 18-19.

[3] Maurice Durousset, op.cit, P65.

بالاستثمارات المباشرة، تعبر عن حقوق مالية لحائزها تهدف إلى تحقيق أرباح في الأجل القصير عن طريق المضاربة[1].

– الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بانتقال التكنولوجيا و الخبرات الفنية إلى الدولة المضيفة، في حين يقتصر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على تقديم رأس المال فقط باعتباره أداة تمويل دولية تعمل على زيادة سيولة وعمق الأسواق المالية.

– يكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة مخاطرة أكبر مقارنة بالاستثمار المباشر[2]، نظرا لتميزه بسهولة الدخول و الخروج إلى الأسواق المستهدفة في الدول المضيفة مما يزيد من إمكانية سحب رؤوس الأموال في أي وقت و بصورة مفاجئة و ما لذلك من أثر سلبي على استقرار أداء السوق المالية في هذه الدول.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع، لا يوجد اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتعددها و اختلافها باختلاف اختيارات و تفضيلات كل من المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة، و لذلك وجدت تصنيفات عدة لهذه الأشكال، و فيما يلي نتطرق لأهم هذه التصنيفات.

أولا: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع و المحفزات

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذا المعيار أشكالا مختلفة حسب الأهداف التي يأمل المستثمر الأجنبي تحقيقها من وراء الانتقال إلى دولة أخرى، و يمكن توضيحها كما يلي[3]:

---

[1] Noomen Lahimer, la contribution des investissements directs étrangers à la réduction de la pauvreté en Afrique Subsaharienne, thèse de doctorat non publiée, faculté des sciences économiques et de gestion, université El Manar, Tunis, laboratoire d'économie de Dauphine, université Dauphine-Paris, France, 2009, P22.

[2] بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية–دراسة مقارنة تونس، الجزائر و المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2011/2010، ص 6.

[3] عبد الرزاق الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014 ص38.

1- الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية:

و هو الشكل الأقدم للاستثمار الذي اتبعته الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية و خاصة في مجال النفط و الغاز و العديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى. ويشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية و زيادة وارداتها من السلع الرأسمالية و المدخلات الوسيطية في العملية الإنتاجية.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

هذا النوع من الاستثمارات يستهدف البلدان التي تحتوي على أسواق ذات حجم كبير لمواجهة حاجاتها المحلية، حيث تظهر هذه الاستثمارات عوضا عن التصدير بسبب القيود المفروضة على الواردات في البلد المضيف إلى جانب ارتفاع تكلفة النقل في هذه الدول، مما يجعل الاستثمار أكثر جدوى من التصدير إليها. وهذا من شأنه أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة الإنتاج و الاستهلاك والزيادة في الصادرات[1].

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

الهدف من هذا الاستثمار هو تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النسبية في الدولة المضيفة. و تعد الاستثمارات الساعية للحصول على العمل الأقدم تاريخيا، بحيث ارتفاع الأجور في البلد الأم يدفع المستثمر الأجنبي للانتقال إلى دولة أخرى(كثيفة العمل) بحثا عن فرص عمل أقل كلفة، و هي سمة الاستثمار الياباني في أسيا و الأمريكي في المكسيك؛ و لهذا الاستثمار آثار توسعية على تجارة البلد المضيف حيث يؤدي إلى تنوع صادراته[2].

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم إحدى هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحث و التطوير بالدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية[3].

---

[1] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012، ص 40.

[2] عبد الرزاق الجبوري، مرجع سابق، ص ص 39-40 بتصرف.

[3] بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 31.

و بعض الدول النامية قادرة على جذب هذا النوع من الاستثمار عن طريق الموارد البشرية لاسيما العمالة ذات الكفاءة و المهارة العالية، و مثال ذلك قيام الشركات بالتمركز في مواقع البحث و التطوير في سنغافورة وتطوير البرمجيات في الهند[1].

ثانيا: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع، إلى:

1- الاستثمار المشترك:

يعرّف على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية[2]، تنطوي على اتفاق طويل الأجل لا تقتصر المشاركة فيه على حصة في رأس المال و إنما أيضا المشاركة في الإدارة و الخبرة وبراءات الاختراع[3].

و عليه فإن الاستثمار المشترك، ينطوي على الجوانب التالية[4]:

- هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما أجنبي و الآخر وطني لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- شراء حصة في شركة وطنية قائمة من قبل أحد المستثمرين الأجانب يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى استثمار مشترك.
- مشاركة الطرف الأجنبي تأخذ عدة أشكال: حصة في رأس المال، خبرة، معرفة، تكنولوجيا، عمل أو معلومات.

[1] عبد الرزاق الجبوري، مرجع سابق، ص 40.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 186.

[3] قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 56.

[4] أبو قحف عبد السلام، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003 ص ص 15-16.

و يفضل الكثير من المستثمرين الأجانب مشاركة رأس المال المحلي نظرا للتسهيلات و المزايا التي تمنحها لهم الدولة المضيفة مثل: الحصول على القروض المحلية و المواد الأولية، بالإضافة إلى أنه يساعد على تخفيض المخاطر المحيطة بالاستثمار كالتأميم و المصادرة و منع تحويل الأرباح[1].

و في المقابل، تستفيد الدولة المضيفة من الخبرات و المعارف الإدارية و الفنية للشريك الأجنبي مع حق الرقابة و السيطرة على المشروعات المشتركة.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر هذه الاستثمارات من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث يتيح لها السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، و ذلك من خلال قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق و غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي و الخدمي بالدولة المضيفة[2]، كما بإمكانها إنشاء شركات جديدة بالكامل أو شراء شركات محلية قائمة.

إلا أن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضل لدى الكثير من الدول النامية خوفا من مخاطر الاحتكار والتبعية الاقتصادية و ما قد تحمله من مخاطر سياسية، إلا أن العولمة الاقتصادية و ما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود حولت هذه الدول إلى حالة التنافسية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و تقديم الحوافز لها[3]؛ حيث أن الكثير من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية تسمح لشركات متعددة الجنسيات بتملّك فروعها تملكاً كاملاً، لما تجلبه معها هذه الاستثمارات الضخمة من زيادة في تدفقات النقد الأجنبي و المساهمة الكبيرة في التحديث التكنولوجي و خلق فرص عمل جديدة.

3- الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي بمثابة القاطرة التي تجره وراءها نحو أقاليم العالم المختلفة.

---

[1] أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص 33.

[2] نفس المرجع السابق، ص 33.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعياتها)، مرجع سابق، ص 184.

و تعرّف على أنها "شركات ذات إمكانيات مالية و إدارية كبيرة، تحاول مدّ نشاطها إلى خارج إقليم الدولة الأم من خلال إنشاء شركات تابعة أو وليدة في دول أخرى، و يكون لتلك الفروع استقلالها القانوني عن الشركة الأم حيث تخضع للنظام القانوني السائد في الدولة المضيفة و تكتسب جنسيتها، لكن يبقى ولاؤها الاقتصادي للشركة المنشأة لها التي تباشر عليها الرقابة و السيطرة و التوجيه"[1].

و تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى، نذكر منها[2]:

- كبر حجم هذه الشركات و تنوع أنشطتها و منتجاتها فضلا عن تغلغلها في معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.
- التكامل بين الشركة الأم و فروعها المتواجدة في الدول المضيفة.
- قدرتها على القيام بعمليات نقل التكنولوجيا الحديثة إلى خارج حدودها الإقليمية.
- تركّز الإدارة العليا في البلد الأصلي، و التي تسيطر بالكامل على فروعها الأجنبية في مختلف الدول.

و تجدر الإشارة إلى أنه ليس كل استثمار وافد من الخارج صادر بالضرورة عن الشركات متعددة الجنسيات، إذ يمكن أن يتم من طرف شركة لا تتصف بالعالمية، كما أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تدخل أي دولة بدون استثمار، فكثيرا ما تخترق هذه الشركات الأسواق العالمية باسمها التجاري فقط.

و تفرض وضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار على الشركات متعددة الجنسيات تطبيق استراتيجيات مختلفة، يمكن إيجازها كالآتي:

1-3 الاستثمار الأفقي: في هذا النوع من الاستثمار تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع موازية لها في الدول المستقبلة بغرض إنتاج سلع بنفس المواصفات إنتاجها في الشركة الأم و ذلك بهدف تخفيض تكاليف عمليات التصدير الناتجة عن الإجراءات الحمائية[3].

[1] أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص 40.

[2] وسام مجدي عطية، الآليات القانونية و الاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية و التطبيق، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 2012، ص 59.

[3] Maurice Durousset, op.cit, P63.

و عادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المتماثل من النمو، و مثال ذلك قيام صناعة السيارات اليابانية بإنشاء فروع لها في و م أ بسبب الحواجز الجمركية التي تفرضها هذه الأخيرة على استيراد سياراتها[1].

3-2 الاستثمار العمودي: حسب هذا النوع، يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية في دول مختلفة بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل: التجميع أو التسويق و غير ذلك بحثا عن التكلفة الأنسب[2] أي تقوم بتكامل عمودي للمراحل المختلفة للإنتاج تحت مؤسسة و ذلك لاستغلال المواد الأولية أو العمالة الرخيصة في الدول المضيفة لتحسين وضعها التنافسي أمام الشركات المنافسة في القطاع داخل الدولة الأم أو خارجها.

3-3 الاستثمار المنوّع: و تلجأ الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمار لتقليل المخاطر الممكن أن يتعرض لها من عملية الاستثمار[3]، و يعتبر هذا النوع خليطا من النوعين السابقين.

4- مشاريع أو عمليات التجميع:

تنشأ هذه المشاريع عن إبرام اتفاقيات بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص)، يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، و في معظم الأحيان يقدّم الطرف الأجنبي الخبرة و التصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد مادي متفق عليه[4]؛ و تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك كما يمكن أن تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[5].

5- الاستثمار في المناطق الحرة:

تمثل المناطق الحرة جزءاً من إقليم دولة معينة خاضعة لسيادتها من وجهة نظر سياسية، لكنها تعتبر أجنبية عنها من ناحية التجارة الدولية و النقد و الجمارك، و يطلق على هذه المناطق بجزر الاستثمار الأجنبي والذي يعمل ضمن قوانين و تشريعات محدّدة و منظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[6]

---

[1] بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 32.

[2] Maurice Durousset, op.cit, P63.

[3] زياد محمد عرفات أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، ص 15.

[4] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 46.

[5] عبد الرزاق الجبوري، مرجع سابق، ص 47.

[6] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعياتها)، مرجع سابق، ص 185.

و فيها يتم تداول البضائع و السلع المحلية و الخارجية دون دفع رسوم جمركية إلا في حالة اجتيازها لحدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة، و الهدف الأساس من إنشاء هذه المناطق، هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري.

المبحث الثاني: دوافع، محددات، و النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

شكّل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام العديد من المفكرين و المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير دوافع و محددات قيامه، و ظهرت بذلك عدة نظريات تناولته بالشرح و التفسير اختلفت طروحاتها وتعارضت في كثير من الأحيان مواقف كل منها نظرا لتعارض أهداف الشركات الأجنبية مع أهداف الدول المضيفة.

المطلب الأول: دوافع قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تختلف دوافع و أسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين تلك التي تحفز الشركات على تصدير رؤوس أموالها إلى خارج الدولة الأم و تلك التي تجعل الدول المضيفة تفتح أبوابها أمام المستثمر الأجنبي، فلكل من طرفي معادلة الاستثمار الأجنبي أهداف يسعى لتحقيقها، وفيما يلي سنعرض لأهم دوافع كل من الطرفين.

أولا: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الدوافع التي تباشر أثرها على الشركات الأجنبية لإقامة استثمارات عابرة للحدود ولعل أهمها يتمثل في:

1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها و التي لا تتوافر في بلدهم الأم بذات التكلفة كالبترول و النحاس و غيرها[1]، كما أن القرب من مصدر المواد الأولية يتأتى معه التقليل قدر الإمكان من تكاليف الحصول عليها، خاصة في الدول الزاخرة بهذا النوع من الثروات. و ينطبق هذا على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر في ما يسمى ب"الشراكة" كـ شال الأمريكية و بريتيش بتروليوم البريطانية[2].

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 25.

[2] فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص ص 45-46.

2- إيجاد أسواق جديدة تمكّن الشركات الأجنبية من تسويق فائض المخزون السلعي لديها و الذي لا تستطيع تسويقه في موطنها[1]، و عادة ما تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى تدويل إنتاجها بدلا من التصدير و ذلك بهدف التقرب من المستهلكين و تكييف منتجاتها حسب سوق البلد المضيف، خاصة إذا تعلق الأمر بسوق الخدمات مثل خدمات التأمين، البنوك و غيرها[2].

3- البحث عن تقليص تكاليف الإنتاج نظرا لتوفر عنصر العمل و عناصر الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة بأسعار أقل مما هي عليه في الموطن الأصلي لهذه الاستثمارات، بفعل وفرة العمالة وبمستويات أجور متدنية و انخفاض كلفة الطاقة ووسائل النقل بالإضافة إلى تجنب الحواجز الجمركية[3].

4- الاستفادة من مختلف الحوافز و التسهيلات المتعلقة بتشجيع الاستثمار، و التي تمنحها الكثير من الدول و أهمها الحوافز الضريبية و تقديم الضمانات و غيرها[4].

5- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية و التي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم أو المصادرة و زيادة الرسوم الجمركية و غيرها، فتوزع الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم هذه المخاطر إلى الحد الأدنى المرغوب.

ثانيا: دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير دوافع الدولة المضيفة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية إلى جملة المنافع التي يمكن أن تحصّلها هذه الدول، و نذكر منها:

1- تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الزيادة في رأس المال على المستوى المحلي الناتجة عن تدفق الموارد المالية الضخمة من المشروعات الأجنبية، إضافة إلى قدرة هذه الأخيرة على الحصول على الأموال من الأسواق المالية الأجنبية الإقليمية و الدولية[5].

[1] محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية-إشارة خاصة إلى حالة الجزائر"، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004، ص 09.

[2] بوراس وسيلة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الصين، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 34.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 33-34.

[4] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 46.

[5] قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 67.

2- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية، أو تقليصها من خلال إقامة مشاريع الاستثمارية متنوعة و تمس صناعات جديدة و قطاعات مختلفة[1].

3- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية الجيدة الآتية من الدول الأجنبية[2]، و بالتالي مواكبة التطورات و تحديث أساليب الإنتاج و تقديم الخدمات و غيرها.

4- تحسين ميزان المدفوعات و حلّ مشكلة العجز فيه و ذلك من خلال زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية[3].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت المحاولات النظرية الهادفة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول و اختلفت باختلاف وجهات نظر مدارس الفكر الاقتصادي؛ و فيما يلي سنتطرق لأكثر هذه النظريات شيوعا معتمدين بالأخص على التفسير الحديث لهذه للظاهرة الذي قدّم عدة دلائل تبرر قرار الإنتاج في الخارج بدلا من التصدير.

أولا: نظرية عدم كمال السوق

كان "ستيفن هايمر" (Hymer Stephane) أول من قام بصياغة هذه النظرية سنة 1960، محاولا بذلك التمييز بين الاستثمار المحفظي المستند إلى الاختلافات في معدلات الفائدة و الاستثمار المباشر[4].

و تستند هذه النظرية على افتراض يتمثل في أن الأسواق في الدول النامية هي أسواق ناقصة لا تسود فيها المنافسة الكاملة، و بالذات في جانب العرض نظرا لضعف الإنتاج و العرض بسبب العدد المحدود من المشروعات و صغر حجمها و ضعف درجة التنوع فيها[5]، كما تواجه الشركات الأجنبية في هذه الأسواق مجموعة من العوائق القانونية و الثقافية و كذا اللغوية بالإضافة إلى اختلاف أذواق المستهلكين، و حتى تستطيع

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 47.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 30.

[3] قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 68.

[4] Metatla Bouzidi Asma, les investissements directs etrangers en afrique dans le cadre du nouveau partenariat economique pour le developpement de l'Afrique –NEPAD-Cas de l'Algérie, mémoire de magister non publié, faculté des sciences économiques et des sciences commerciales et des sciences de gestion, université d'Alger, 2010/2011, P44.

[5] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 180.

القيام بالاستثمار في الخارج و تحقيق العوائد، يتطلب هذا امتلاكها لميزة تنافسية قابلة للانتقال دوليا تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة[1].

و عليه فإن توافر الشركات الأجنبية على قدرات مالية و تكنولوجية ومهارات إدارية عالية مقارنة بتلك المحلية، يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمار في الخارج لضعف المنافسة التي تواجهها هناك[2].

و في هذا الشأن يرى "هود وينغ" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر لدخوله، كما أن السلع و الخدمات المقدمة و كذا عوامل الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم لا توجد مزايا تنافسية للشركة في مثل هذا النوع من نماذج السوق[3].

وقام "كيدل بيرغ" (Kindleberger,1969) باحصاء أربع أشكال لعدم كمال السوق، تمثلت في[4]:

- عدم كمال سوق المنتجات (التنوع، التقنيات التسويقية، ....الخ).
- عدم كمال سوق عوامل الإنتاج (الاستحواذ على التكنولوجيا، طرق تسيير الموارد البشرية المتخصصة).
- إمكانية تحقيق اقتصاديات الحجم.
- السياسات الحمائية للحكومات.

تحقق أحد هذه النقائص على الأقل، يمكّن الشركة الأجنبية من اكتساب مزايا تنافسية.

و قد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات منها:

- تعتبر نظرية هايمر أول من تكلمت حول نقائص السوق، لكن رغم هذا فإنها لم تستطع شرح و تفسير عملية التدويل في قطاع الخدمات، كما أنها ركزت على ميزة أو إمكانية واحدة للشركات متعددة الجنسيات وهي التكنولوجيا، مع أن هذه الشركات تتوفر عموما على مجموعة من المميزات و الإمكانيات[5].

---

[1] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P44.

[2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب أسيا مع التطبيق على مصر المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 42.

[3] أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 393.

[4] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P45.

[5] Josette Peyrard, gestion financière internationale, 3eme édition, édition Vuibert, Paris, France, 1995 P185.

– اعتمادها في التفسير على الشركات الكبرى (المتعددة الجنسية) و على عدد محدود منها دون الشركات الأخرى[1].

– هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية دون غيره من أشكال الاستثمار، كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية التي تمتلكها[2].

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

قام الاقتصادي الأمريكي "رايموند فرنون" (Raymond vernon, 1966) بتطوير نموذج دورة حياة المنتج[3]، والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي* للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر[4]، وتأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية[5]، التي ترى أن الفارق التكنولوجي له دور هام في انتقال الاستثمار و قيام النشاط التبادلي بين الدول.

و أكد على أن الشركات الأمريكية تستطيع إنتاج و إدخال أساليب جديدة لأجل التوطن في الخارج استنادا إلى الميزة التكنولوجية التي تتمتع بها نظرا لاهتمامها بمجال البحث و التطوير، و مع مرور الزمن واشتداد المنافسة الدولية و شيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتوج، تنخفض الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إذ قد يتسنى للشركات المنافسة إنتاجه بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركة المبتكرة، فتقوم هذه الأخيرة بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع مشتركة لإنتاج و تسويق نفس المنتج في أسواق الدولة المضيفة[6]، مما يسمح بتوسع هذه الشركات من جهة، و انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود البلد الأم من جهة أخرى.

و حسب هذا النموذج، فإن المنتج يمر بثلاث مراحل رئيسية هي:

---

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 72.

[2] أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 398.

[3] Josette Peyrard, op.cit, P108.

* أي دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية متحركة تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج.

[4] Denise Terson, Jean-Luc Bricout, l'investissement international, éd Armand Colin, Paris, France 1996, P62.

[5] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 28.

[6] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 73.

1- مرحلة ابتكار المنتج:

يتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد و إنتاجه و بيعه في الدولة المبتكرة (عادة تكون دولة متقدمة) أين يلقى هذا المنتج طلبا يسمح بانتشاره محليا، ثم يتم تصديره إلى دولة متقدمة أخرى ذات ظروف طلب مشابهة مثل أذواق المستهلكين[1]، و ذلك استجابة لفرص الربح و وجود فائض في الإنتاج؛ ونتيجة لغياب المنافسة في هذه المرحلة و كون المنتج جديد، فإن الشركة المنتجة لا تهتم كثيرا لارتفاع تكاليف الإنتاج وأثرها على مستوى الأسعار الذي يُعرض به المنتج، كما أنها لا تواجه ضغوط الإنتاج في دول أخرى[2].

2- مرحلة المنتج الناضج:

يشهد المنتج في هذه المرحلة عملية نمو سريع حيث ينخفض سعره و تبدأ المنافسة بالظهور بين المنتجين مما يدفع الشركة إلى نقل إنتاجها إلى دول أخرى و ذلك بهدف الحفاظ على موقعها التنافسي في الأسواق العالمية و كذا تخفيض تكاليف الإنتاج[3].

3- مرحلة المنتج النمطي:

يصبح المنتج نمطيا يميل لأن يكون كثيف العمالة، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج، مما يستدعي من الشركات المنتجة القيام بالاستثمار في الدول الأقل نموا أين تكلفة العمل تكون منخفضة، وتصير هذه الدول قاعدة لتصدير المنتج إلى الدولة الأم و إلى الدول المتقدمة الأخرى حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها و المحافظة على نصيبها من السوق[4].

و يمكن القول أنه وفقا لهذه النظرية، فإن الفوارق التكنولوجية بين الدول تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تظهر الحاجة إليه في المراحل الثانية و الثالثة من حياة المنتج كأسلوب دفاعي يقصد به حماية أسواق التصدير و المحافظة على أرباح الشركة المنتجة.

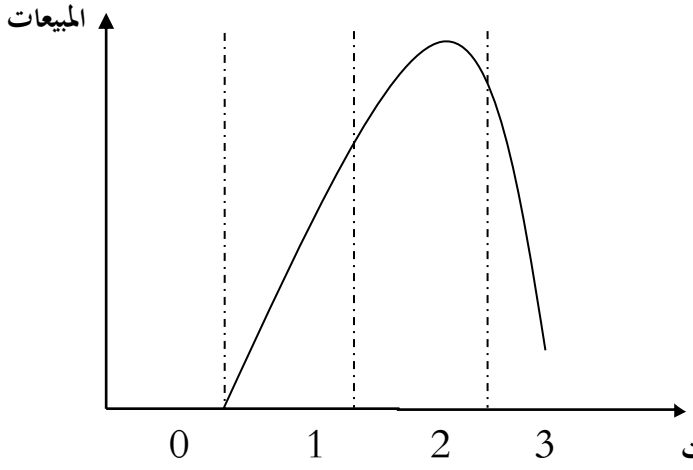
[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 29.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 49.

[3] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P46.

[4] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 29.

الشكل رقم (1-1): مراحل دورة حياة المنتج



المرحلة 0: تمثل فترة البحوث و الابتكارات

المرحلة 1: دخول المنتج الجديد إلى السوق

المرحلة 2: نضوج المنتج وبداية إنتاجه في دول متقدمة أخرى

المرحلة 3: إنتاج المنتج في الدول النامية

المصدر: أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر 1989، ص57.

و لقد وُجِّهت لهذه النظرية عدة انتقادات، أهمها:

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات، فهناك سلع و خدمات يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة[1].

- أكدت هذه النظرية على أهمية الابتكار و التفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسيات و امتداد نشاطها الاستثماري في الخارج، إلا أنها أغفلت تأثير الدوافع الأخرى على القرار الاستثماري للشركات كالدوافع الاجتماعية، السياسية، و غيرها[2].

- اهتمت النظرية بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الو.م.أ إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا في الفترة المحصورة بين الخمسينات و الستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا و الو.م.أ، أما في الوقت الراهن و مع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بينها و بذلك تصبح النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالاستثمار في الخارج[3].

[1] أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 402.

[2] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 30.

[3] عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة الجزائر، 2008/2007، ص 115.

ثالثا: نظرية الموقع

إن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمارات الشركة متعددة الجنسيات، فهي إذن تركز على المحددات و العوامل الموقعية أو البيئية للدولة المضيفة[1]، فهذه العوامل والمحددات تؤثر على كل من قرار هذه الشركات في المفاضلة بين الدول لإقامة استثماراتها و كذا قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار و بين التصدير لهذه الدولة و غيرها من الدول[2].

و يضيف دانينع (Dunning) أن هذه النظرية تؤكد على العوامل ذات الصلة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق، و تتمثل في[3]:

- العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق و معدلات نموه ...الخ
- عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل: تخفيض نقل المواد الأولية و توفر الأيدي العاملة و بأجور متدنية
- الإجراءات الجبائية مثل: القيود الجمركية المفروضة على التصدير و نظام الحصص
- بالإضافة إلى عوامل أخرى منها: الموقع الجغرافي، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية، المبيعات والأرباح المتوقعة ....الخ.

و أدخلت تعديلات على نظرية الموقع من قبل الاقتصاديان روبوك و سيموندس حيث أطلق عليها بنظرية الموقع المعدلة، إذ أضافا على النظرية السابقة بعض العوامل و المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي، المجموعة الأولى منها تشتمل على العوامل الشرطية (مثل خصائص المنتج و الخصائص المميزة للبلد المضيف) والمجموعة الثانية تتمثل في العوامل الدافعة (كالخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي)، أما المجموعة الثالثة فهي العوامل الحاكمة و تشمل الخصائص المميزة للدولة المضيفة و الخصائص المميزة للدولة الأم[4].

---

[1] جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية–دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية في الفترة 2000-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 2015/2014، ص 45.

[2] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 32.

[3] أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 67.

[4] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 183.

رابعا: النظرية الانتقائية

تعد النظرية الانتقائية لـ "دانينغ" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة و التي تعد تفسيرات جزئية[1]، و ذلك بهدف إعطاء إطار نظري يسمح بالإجابة على ثلاثة أسئلة تتعلق بتدويل الإنتاج و تتمثل في[2]: لماذا؟ أين؟ و كيف يتم تدويل الإنتاج؟ موضحا بذلك أسباب توجه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدلا من القيام بالتصدير أو التنازل عن الرخص[3].

و حسب "دانينغ"، فإن توجه المؤسسة للاستثمار بالخارج يتطلب تحقق ثلاثة شروط[4]:

1- أن تتمتع الشركة بميزة خاصة بها تميزها عن غيرها من الشركات.

2- أن تستغل الشركة مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار المباشر أفضل من السماح لشركات أخرى باستعمال هذه المزايا عن طريق البيع أو التراخيص و غيرها.

3- أن يكون استخدام تلك المزايا في الخارج مرتبطا أساسا ببعض العوامل الأخرى مثل: توفر الموارد الطبيعية و الأسواق لتصريف المنتجات، لتتمكن هذه الشركات من المفاضلة بين الخيارات المتاحة و ذلك حسب الميزة النسبية للدول و تتخصص كل منها في الإنتاج.

و عليه قام "دانينغ" سنة 1977 بوضع نموذج (OLI) الذي يوضح قرارات الاستثمار في الخارج استنادا إلى المزايا الثلاث[5]: مزايا الملكية (**O**wnership)، مزايا الموقع(**L**ocation)، و مزايا التدويل(**I**nternationalisation).

حيث تفضل الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت تملك المزايا الثلاث(OLI)، بينما تفضل التصدير إذا كانت تملك ميزة خاصة و ميزة التدويل(OI)، في حين تقوم ببيع تراخيص إذا لم تكن تملك سوى

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص 32-33.

[2] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P47.

[3] Denise Terson, Jean-Luc Bricout, Op.cit, P68.

[4] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P47.

[5] Noomen Lahimer, op.cit, P22.

الميزة الخاصة(O)[1]؛ لذا سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تغطي كافة أشكال اختراق الأسواق العالمية و ذلك حسب المزايا المكتسبة.

الجدول رقم (1-1): أساليب اختراق الأسواق الأجنبية

الإمكانيات / الأساليب	O	L	I
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	-	+
التنازل عن التراخيص	+	-	-

المصدر: كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر 2013/2012، ص 37.

و بالرغم من أن النظرية الانتقائية تملك قدرة أكبر من النظريات الأخرى في شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لاعتمادها على عوامل متعددة، إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات، فقد أشار "باكلي" (1985) إلى أن هناك العديد من المسائل لم تتمكن النظرية الانتقائية من حلِّها و أهمها العلاقة بين العناصر الثلاثة و تطورها عبر الزمن، إذ درس "دانينغ" كل عنصر من العناصر الثلاثة على حدى دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثر فيما بينها[2].

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير الإحصائيات المختلفة إلى تباين حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، و يرجع السبب في ذلك إلى وجود مجموعة من المحددات المؤثرة على قرار المستثمر الأجنبي، فالمستثمر في سعيه نحو التوطن بالخارج يبحث عن البيئة أو المناخ الاستثماري الذي يحقق نمو مشاريعه، هذا المناخ يتأثر بمجموعة من المحددات تتمثل فيما يلي:

[1] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P48.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 57.

أولا: المحددات الاقتصادية

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر كونها تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، و من أهم هذه العوامل:

1- حجم السوق و احتمالات النمو:

كبر حجم السوق المحلي أو الحالي يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، عدد السكان و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1]، فارتفاع متوسط دخل الفرد يؤدي إلى زيادة الطلب و هو ما يدفع الشركات الأجنبية إلى التوجه نحو هذه الأسواق.

2- الدخل الوطني الإجمالي:

كلما كان حجم الدخل الوطني الإجمالي كبيرا و معدل نموه مرتفعا، دلّ ذلك على أن الأوضاع الاقتصادية سليمة في البلد و بالتالي تصبح أسواقه جاذبة للاستثمار الأجنبي[2].

3- مدى توافر الموارد الطبيعية:

يعتبر توافر هذه الموارد باختلاف أنواعها مع إمكانية استغلالها عاملا أساسيا في تدفق رأس المال الأجنبي خاصة إلى الدول النامية فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية.

4- معدل التضخم:

ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة له آثار سلبية على جاذبية مناخ الاستثمار للشركات الأجنبية، حيث تشير الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم المرتفعة وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3]، لأنه يشكل خطرا على المستثمرين لما يصاحبه من توقعات تطبيق سياسات غير مرغوبة

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 35.

[2] قريد عمر، الفساد و آثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي-حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 06 و 07 ماي 2012، ص 04.

[3] وسام مجدي عطية، مرجع سابق، ص 109.

كتطبيق سياسة نقدية انكماشية تؤدي إلى خفض سقف الائتمان الممنوح و بالتالي تعرض هذه الاستثمارات لصعوبة الحصول على القروض[1].

5- أسعار الصرف:

يزداد نصيب الدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عندما تكون عملتها ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع عملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، لأن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج و الاستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف في موطنها الأصلي مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية[2]، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على مناخ الاستثمار.

6- البنية الأساسية:

تشكل البنية التحتية من أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار، فإذا كانت هذه البنية ضعيفة فإن ذلك يقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمارات نظرا لأن ذلك يتعارض مع استراتيجية الشركات في تخفيض التكاليف[3]، و تشتمل البنية الأساسية على الطرق، المطارات، خطوط السكك الحديدية، و مدى توافر تكنولوجيا تساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار[4].

7- توافر العمالة:

تعد اليد العاملة المدربة و الماهرة عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي لأنها تمكن الشركات الأجنبية من خفض تكاليف التدريب و تكوين العمالة المحلية على التقنيات المستحدثة في العمل[5]، كما أن هناك عمليات إنتاجية تنتقل إلى دول أخرى بحثا عن الأجور المتدنية لتخفيض تكلفة الإنتاج الإجمالية و بالتالي تعظيم أرباحها.

---

[1] Amokrane Abdelaziz, les facteurs d'attractivité des investissements directs étrangers en Algérie : Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb, mémoire de magister non publié, faculté des sciences économiques et des sciences commerciales et des sciences de gestion, université de Tizi-Ouzou, 2011/2012, P60.

[2] بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 39.

[3] نفس المرجع السابق، ص 38

[4] وسام مجدي عطية، مرجع سابق، ص 110.

[5] Amokrane Abdelaziz, op.cit, P61.

ثانيا: المحددات السياسية

يتأثر اتجاه الاستثمارات الأجنبية و احتمالات نموها بالعوامل السياسية و التي يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي و الذي ينعكس إيجابا على استقرار السياسة الاقتصادية و منه على استقطاب الاستثمارات، حيث يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي بصفة مستمرة إلى بلد ما مؤشرا على الاستقرار السياسي فيه، لأن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله إلى دولة غير مستقرة سياسيا بفعل الأزمات لما قد ينجم عنه من تصفية سريعة لهذه لاستثماراته[1]، و هو ما يصطلح عليه بخطر البلد أي مجموعة التغيرات السياسية المفاجئة أو المتوقعة في بلد ما والتي تؤدي إلى نتائج سلبية أو غير مواتية لعمل الشركات الأجنبية و السير الحسن للعمليات المالية و التجارية في هذا البلد[2]، و من مظاهره: التغير المستمر في الحكومة، النزاعات الداخلية و الخارجية، تدخل الجيش في السياسة ... الخ؛ و من المعروف أن رأس المال الأجنبي جبان بطبعه لا يستقر بمكان إلا إذا توفر فيه الاستقرار السياسي.

كما يتأثر تدفق هذا النوع من الاستثمار بالنظام السياسي المتبع في الدولة، فالنظام الديمقراطي يوفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني و الأجنبي، بخلاف النظم الديكتاتورية التي لا يسود فيها احترام القانون مما يعرض رأس المال إلى الخطر و بالتالي يعزف عنها المستثمرون الأجانب[3].

ثالثا: المحددات القانونية و التنظيمية

تعتبر المحددات القانونية و التنظيمية محسنات أساسية لمناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، لما توفره التشريعات و قوانين الاستثمار من حماية و ضمان للمستثمر الأجنبي من مختلف الأخطار.

فقانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح و الشمولية لكل جوانب الاستثمار و المعالجة الحقيقية لكل النزاعات المحتملة عند انجاز أي مشروع استثماري أو استغلاله، يمثل قوة جاذبة للاستثمار، في حين يسبب تخوف و نفور الشركات الأجنبية من الاستثمار في الدولة إذا كان هذا القانون يتسم بالغموض و الثغرات القانونية، أو عدم استقرار نصوصه نتيجة التعديلات المتكررة مما يعرقل دخول الاستثمارات الأجنبية إليها[4].

[1] قريد عمر، مرجع سابق، ص 05.

[2] Josette Peyrard, op.cit, P169.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 91.

[4] Amokrane abdelaziz,op.cit, P65.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

لجأت العديد من الدول إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة تمويلية بديلة، محاولة بذلك إنعاش اقتصادياتها وخدمة لأهدافها المتعلقة بالتنمية الشاملة، فتعاظم حجم هذه الاستثمارات في العالم وتنامت تدفقاتها بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية متخذة اتجاهات حديثة؛ إلا أن ما تسهم به هذه الاستثمارات في دولة ما من مزايا وايجابيات، لا يعني بالضرورة تحققه بنفس درجة التأثير في دولة أخرى فالأنشطة التصنيعية للاستثمارات الواردة قد تخلِّف وراءها تبعات اقتصادية و اجتماعية سلبية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه و تأثيرها على التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهميتها و فعاليتها في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، فالعديد من الشواهد الواقعية تبين آثارها الايجابية و إن كان لها في المقابل آثار سلبية.

أولا: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى جملة من المنافع و الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدول المضيفة، نلخصها في الجوانب التالية:

1- المساهمة في التكوين الرأسمالي:

يشكل رأس المال أحد أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، إلا أن هذا العامل الإنتاجي يتصف بالندرة و عدم الكفاية لتغطية متطلبات البرامج التنموية خاصة في الدول النامية نظرا لضيق قاعدة صادراتها و انخفاض معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط له؛ و هنا تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي التي توفر رؤوس الأموال اللازمة لسد فجوة التمويل المحلي[1]، خاصة مع تلاشي أساليب التمويل القديمة كالمنح و القروض و المساعدات نظرا لما يترتب عنها من أعباء و عواقب سلبية كخدمات الدين.

[1] غريب بولرباح، تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة: 1995-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009، ص 11.

2- الأثر في نقل التكنولوجيا:

نظرا للفجوة العميقة في التقدم التكنولوجي و العلمي بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية، كان على هذه الأخيرة السعي إلى تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و جذب الشركات عابرة القارات رغبة منها في تحقيق تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية[1]، وتعد هذه الشركات المصدر الرئيسي لأنشطة البحث والتطوير نظرا لتمتعها بمستوى تكنولوجي جد عالي مقارنة بالدول النامية[2]، و تستطيع هذه الأخيرة باستقطابها لهذه الشركات الأجنبية الاستفادة ليس فقط من العمليات المستحدثة في الإنتاج و التصنيع، و إنما يشتمل أيضا نقل التكنولوجيا لتمكينها من المهارات الإدارية و الخبرات الفنية فضلا عن تدريب العمالة المحلية و تنمية أنشطة البحث و التطوير فيها[3]، و هو الأمر الذي حدث بالنسبة للصين.

و حسب"ترسون" (Terson, 1996)، فإن حجم و طبيعة ما تحصل عليه الدولة المضيفة من تقنيات تكنولوجية من الاستثمارات الأجنبية يتوقف المستوى التكنولوجي في هذه الدول و مدى قدرة استيعاب الشركات المحلية لهذه التقنيات الجديدة[4]، فكلما كانت الفجوة التكنولوجية بين الشركات المحلية و الشركات الأجنبية محدودة، كلما كان تأثير الاستثمارات الأجنبية أكثر ايجابية[5].

3- الأثر على العمالة:

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص عمل جديدة في الدول المضيفة لها و ذلك من خلال إنشاء الشركات و إقامة المشاريع الجديدة، الأمر الذي من شأنه التأثير على سوق العمل المحلية إيجابا بحيث يزيد الطلب على العمالة المحلية ومنه تتراجع معدلات البطالة التي عانت و تعاني منها مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية؛ ضف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية تساهم في زيادة مداخيل الدولة المستقبلة من الضرائب المستحقة على الأرباح التي تجنيها، الأمر الذي يمكنها من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة تمتص المزيد من اليد العاملة. كما تعمل الشركات الأجنبية على تدريب العمالة المحلية و إكسابها

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص ص 444-447.

[2] Amokrane Abdelaziz, op.cit, P19.

[3] Mahjouba Zaither, L'impact des entrées de capitaus privés sur la croissance économique dans les pays en développement, thèse de doctorat non publiée, laboratoire d'économie de Dauphine université Dauphine-Paris, France, 2011, P160.

[4] Ibid, P161.

[5] Amokrane Abdelaziz, op.cit, P20.

المهارات التكنولوجية باستخدام أحدث أساليب العمل و التدريب[1]، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة و بالتالي رفع الأجور.

و ينسب الفضل لهذا النوع من الاستثمارات في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها الدول النامية، لما توفره من فرص قد توازي تلك التي تسعى هذه الموارد البشرية للحصول عليها في الخارج[2].

4- الأثر على ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد، و يظهر تأثير إقامة الشركات و الفروع الأجنبية على ميزان المدفوعات من خلال حركة أرصدة كل من موازين التجارة و رأس المال. فما توفره هذه الاستثمارات من رؤوس أموال و تكنولوجيا و خبرات ينعكس بالزيادة على الطاقة الإنتاجية في الدولة المضيفة و بالتالي يحقق لها فائضاً للتصدير[3]، بحيث يتوقع أن تكون السلع المصدرة في نفس مستوى السلع المتداولة عالميا أو قريبة من مستواها، الأمر الذي يجعلها قابلة للتصريف وبالسعر الملائم[4]، كما تفتح الشركات الأجنبية أمام هذه الدول أسواقها الدولية و تعطيها إمكانيات أكثر لغزوها عن طريق صادراتها و ذلك بفضل اتصالاتها و خبرتها بالشبكة الدولية للأسواق بالإضافة إلى سمعتها المرتبطة باسمها و علامتها التجارية[5].

إلى جانب هذا، بالإمكان أن تكون المشروعات الاستثمارية الجديدة موجهة نحو إحلال الواردات بغيرها من المنتجات المصنعة محلياً[6]، لمواجهة الطلب المحلي و التخلي عن الاستيراد.

و تلعب الزيادة في التدفقات الداخلة من النقد الأجنبي دورا هاما في سد العجز و تحسين وضعية ميزان المدفوعات، و التي يمكن أن تتحقق بصور عدة، منها[7]:

- زيادة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري يزيد حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف.

[1] أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص 29.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 35.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 438.

[4] وسام مجدي عطية، مرجع سابق، ص 84.

[5] غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 11.

[6] Amokrane Abdelaziz, op.cit, P22.

[7] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 179-182.

- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
- المساعدات التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الحكومات الأم.
- تدفقات النقد الأجنبي الناتجة عن التصدير.

5- الأثر على الاستثمار المحلي:

يمثِل الاستثمار الأجنبي المباشر عموما زيادة في الاستثمار الكلي للدولة المضيفة و له تأثير على الاستثمار المحلي؛ و قد قام الاقتصادي "بروتزان" (Borensztein, 1998) بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي من خلال عينة مكونة من 69 دولة في الفترة من 1970 إلى 1989 أين توصل إلى نتائج مفادها وجود تأثير تكاملي بين الاستثمارين، أي أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الاستثمار المحلي[1].

و تظهر استفادة الشركات المحلية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عدة ايجابيات، منها[2]:

- تحسين إنتاجية الشركات المحلية من خلال تبني الممارسات الإنتاجية و الإدارية التي تطبقها الشركات الأجنبية.
- انتقال العمالة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية يكفل معه انتقال المعارف العلمية والإدارية الحديثة و تأهيل رأس المال البشري المحلي.
- ترفع الشركات متعددة الجنسيات من درجة المنافسة، مما ينعكس إيجابا على إنتاجية الشركات المحلية.

6- الأثر على النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

و قد استخدم هاذين المصطلحين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي على أنهما مترادفين أو يتم التمييز بينها، إلا أن كلاهما يعبر عن زيادات في الدخل القومي و نصيب الفرد منه عبر الزمن ذلك نتيجة للتطور المقصود أو المخطط له في التنمية الاقتصادية و التطور التلقائي في النمو الاقتصادي، الأمر الذي يحتاج إلى استثمارات ضخمة و رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها الموارد الذاتية لوحدها، و أمام هذا العجز تلجأ الدولة إلى الاستثمار الأجنبي.

---

[1] Mahjouba Zaiter, op.cit, P134.

[2] وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية-دراسة حالة دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص ص 162-163.

و يفيد الواقع العملي أن الدولة التي استعانت بالاستمارات الأجنبية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية و من أمثلتها، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة و كوريا الجنوبية[1].

كما أجريت دراسات على مجموعة من الدول العربية منها الإمارات، تونس و مصر بعنوان"الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التدفقات الرأسمالية و التنمية الاقتصادية في العالم العربي" أكدّت أن لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثرا ايجابيا في زيادة معدلات النمو في هذه الدول، حيث شهد عام 1999 تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية حيث بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال العام لـ 18 دولة عربية حوالي 3.4% مقابل 2.5% عام 1998[2].

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

على الرغم من الايجابيات التي تأتي بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هناك جوانب سلبية تلقي بضلالها على اقتصاديات الدول المضيفة، و فيما يلي نذكر منها:

1- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية:

في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، عادة ما تلجأ الدول النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا و التسهيلات و الإعفاءات الضريبية و يقابل هذا تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة[3].

2- الأثر على ميزان المدفوعات:

إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات المصاحبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطية و الخدمات؛ كما أن تلك الشركات سوف تبدأ بتحويل أرباحها إلى الخارج و دفع الفوائد عن التمويل الوارد إليها من البنوك في الخارج، و دفع مقابل براءات الاختراع، علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى بلدانهم[4].

[1] وسام مجدي عطية، مرجع سابق، ص 87.

[2] كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 127.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 489.

[4] أشرف حامد السيد قبال، مرجع سابق، ص ص 30-31.

3- الأثر على نقل التكنولوجيا:

ثمة مشكلتان تواجه عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، الأولى تتمثل بمدى ملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات لظروف البلد و الثانية تتعلق بتكلفة الحصول على هذه التكنولوجيا[1]. فعادة ما تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحويل مدفوعات باهضة نظير ما تستخدمه في مشروعات من تقنيات متقدمة؛ و في الغالب تعتمد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها لا تناسب موارد هذه الدول و لا تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد أكثرها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال و بذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمالة، كما قد تقوم هذه الشركات باحتكار التكنولوجيا الحديثة و تحويل التكنولوجيا المتقادمة.

4- الأثر على الاستثمار المحلي:

قد تتعرض الاستثمارات المحلية للتراجع و حتى الزوال من السوق لعدم قدرتها على منافسة الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات، و ذلك نظرا لاعتمادها على تكنولوجيا قديمة و تقليدية مقارنة بما تملكه تلك الأجنبية من قدرات تقنية و مهارات عالية و تكنولوجيا مستحدثة بالإضافة إلى علامتها التجارية مما يمكنها من غزو الأسواق المحلية و قنوات التسويق الدولية.

5- السيطرة على اقتصاديات الدول النامية:

تملك الاستثمارات الأجنبية المباشرة من القدرات المالية و التنظيمية و ربما السياسية ما يمكّنها من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية و إخضاعها لشروطها بما يتفق و مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، كما يمكن أن تتحول هذه السيطرة الاقتصادية إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية[2].

[1] عبد الرزاق الجبوري، مرجع سابق، ص 81.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 505.

كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، منهم التجار و الموردين و السماسرة و غيرهم حيث يشكل هؤلاء جماعات ضاغطة للدفاع عن تلك الشركات و لو على حساب المصلحة الوطنية[1].

6- الأثر على البيئة:

هناك من يعتبر وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ما تصحبه من تكنولوجيا متقدمة عبارة عن نقل لصناعات ملوثة للبيئة من بلدها الأم إلى فروعها في الموجودة في الخارج، نظرا للقيود المفروضة عليها هناك وغيابها في الدول المضيفة خاصة النامية منها، التي لا تخضع للمعايير الصارمة لحماية البيئة من ظواهر التلوث[2] و تحديدا فيما يتعلق بالصناعات الإستخراجية النفطية و التعدينية و الصناعات البتروكيماوية و صناعة الأسمنت والأسمدة؛ ضف إلى ذلك إقدام هذه الشركات الأجنبية على دفن النفايات السامة بأراضي الدول النامية مقابل ثمن بخس[3].

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

تطورت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و مرت بعدة مراحل ميزتها ظروف سياسية واقتصادية متفاوتة أثرت بشكل أو بآخر على اتجاهات تدفقاته و نموها؛ و في هذا التحليل، نسلط الضوء على أحدث هذه الاتجاهات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014 بعد الحديث عن أهم ما ميز هذه التدفقات منذ مطلع الثمانينيات.

[1] محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص 135.

[2] Amokrane Abdelaziz, op.cit, P27.

[3] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 139.

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أكدّت العديد من الدراسات أن أواخر القرن الماضي، شهدت توسعا ملحوظا لحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة*، حيث شمل توسعها الدول المتقدمة و التي تعتبر المصدِّر الرئيسي لها، و الدول النامية ولكن بدرجة أقل.

فقد عرّفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (الداخلة) في العالم زيادة بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982-1990، لتصل إلى 202 مليار دولار أمريكي عام 1990 مقابل حوالي 59 مليار دولار فقط سنة 1982[1]، و فاق بذلك معدل نموها معدلات النمو في الاستثمارات المحلية و الإنتاج والتجارة الخارجية، و ترجع أسباب ذلك إلى[2]:

1- ارتفاع معدلات النمو في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE).

2- تحرير قطاع الخدمات (البنوك، التأمينات، الاتصالات).

3- تنامي دور الأسواق المالية في الدول المتقدمة مما سمح للمؤسسات بالحصول على مصادر تمويل جديدة وساهم في دعم استراتيجياتها بالتوسع خارجيا.

4- النهج الذي اتبعته أغلبية الدول في سنوات الثمانينات من خلال إصلاح اقتصادياتها برفع الحواجز و إزالة المعوقات أمام الاستثمارات الدولية كتطبيق برامج الخوصصة مثلا.

5- حدوث انحصار في حركة القروض الدولية سواء من البنوك التجارية أو المنظمات الدولية (البنك العالمي صندوق النقد الدولي) لعوامل عدة لعل أهمها أزمة المديونية الخارجية عام 1982، حيث توقفت المكسيك والأرجنتين و فنزويلا عن دفع أعباء ديونها[3].

لكن خلال مطلع التسعينات كانت الزيادات ضئيلة، حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه الاستثمارات 24%، و ترجع إحدى الدراسات أسباب هذا الانخفاض إلى حالة الكساد و تباطؤ معدلات النمو

* من خلال عملية جمع الإحصائيات بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية"الأنكتاد"، لاحظنا وجود تغيرات في قيم بعض الإحصائيات حول التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و المتعلقة بنفس السنة في تقارير مختلفة و يرجع السبب في ذلك إلى التعديلات التي تدخلها الدول المعنية على بيانات الأنكتاد.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الأنكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية، استعراض عام ،الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2007، ص 7.

[2] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P70.

[3] غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 53.

الاقتصادي التي سادت الدول الصناعية[1]، خاصة في الو.م.أ و اليابان حيث تراجعت أرباح الشركات الأجنبية و تراجعت معها إمكانية إعادة استثمارها.

و حسب إحصائيات الأنكتاد، عاودت التدفقات الدولية للاستثمارات ارتفاعها و ذلك بنسبة 40% سنة 1995 مقارنة بسنة 1994، و بلغ مقدار التدفق آنذاك 315 مليار دولار ليصل سنة 1997 إلى حوالي 477 مليار دولار نتيجة لحالة الانتعاش الاقتصادي التي عرفتها تلك الدول في منتصف عقد التسعينات و ساهمت بنسبة 84% كمصدر لها من خلال عمليات التملك و الاندماج.

و مع تنامي ظاهرة العولمة و الانفتاح على الأسواق العالمية، سجل عام 1998 رقما جديدا قُدّر بـ690 مليار دولار ليتجاوز عتبة 1086 مليار عام 1999[2].

و تظهر بيانات الجدول أدناه أن مطلع الألفية الثالثة شهد استمرار التدفقات في الارتفاع أين بلغت 1363.2 مليار دولار أي ما يعادل نسبة نمو 27.7% عن السنة السابقة.

إلا أن السنوات الثلاث الموالية (2001-2003) عرفت انخفاضا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث لم تتجاوز 552 مليار دولار سنة 2003، و يعزى هذا الانخفاض الحاد إلى تراجع عمليات الاندماج و التملك و توجه الاقتصاد العالمي للتباطؤ و تراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و استمرار حالة عدم اليقين لدى المستثمرين قبل إعلان الحرب على العراق[3]، بالإضافة إلى تراجع وتيرة الإصلاحات الهيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية و إنهاء برامج الخوصصة في العديد من الدول[4].

أما سنة 2004 فشهدت عودة التدفقات الوافدة للارتفاع بشكل ملحوظ على الصعيد العالمي بلغت 682.75 مليار دولار، لتواصل ارتفاعها على مدار الثلاث سنوات الموالية محققة أعلى مستوى لها على الإطلاق سنة2007 قدر بأكثر من 1871.7 مليار دولار أمريكي[5].

---

[1] جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 64.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004، ص 179.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص 15.

[4] Metatla Bouzidi Asma, op.cit, P73.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الأنكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، عرض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2010، ص 9.

و ترجع الأنكتاد نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم أسفر ذلك عن ارتفاع في قيم أسهمها و بالتالي زادت معها عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود[1].

الجدول رقم(1-2): تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الأقاليم /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العالم	1363,22	684,07	591,39	551,99	682,75	927,40	1393,03	1871,70
الاقتصاديات المتقدمة	1125,23	460,73	414,57	337,65	389,51	565,42	930,17	1254,99
الاقتصاديات النامية	232,22	215,59	166,73	196,31	264,08	330,18	403,88	528,54
الاقتصاديات الانتقالية	5,77	7,75	10,08	18,04	29,16	31,80	58,98	88,18
الاقتصاديات المتقدمة %	82,54	67,35	70,10	61,17	57,05	60,97	66,77	67,05
الاقتصاديات النامية %	17,03	31,52	28,19	35,56	38,68	35,60	28,99	28,24
الاقتصاديات الانتقالية %	0,42	1,13	1,71	3,27	4,27	3,43	4,23	4,71

الأقاليم /السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	1489,73	1186,51	1328,22	1564,93	1403,12	1467,15	1228,28
الاقتصاديات المتقدمة	787,76	652,31	673,22	828,45	678,96	696,77	498,78
الاقتصاديات النامية	585,65	463,64	579,89	639,14	639,02	670,79	681,39
الاقتصاديات الانتقالية	116,32	70,57	75,10	97,35	85,13	99,59	48,11
الاقتصاديات المتقدمة %	52,88	54,98	50,69	52,94	48,39	47,49	40,61
الاقتصاديات النامية %	39,31	39,08	43,66	40,84	45,54	45,72	55,47
الاقتصاديات الانتقالية %	7,81	5,95	5,65	6,22	6,07	6,79	3,92

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي أعداد مختلفة لسنوات من 2000 إلى 2014 ، من الموقع الالكتروني:

http://www.unctad.org/fdistatistics (تاريخ الإطلاع 2016/03/24)

[1] الأنكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية والتنمية، مرجع سابق، ص 1.

بيد أن أزمة الرهون العقارية التي هزت الاقتصاد الأمريكي مع نهاية عام 2007، أسفرت عن ظهور مشاكل السيولة في كثير من البلدان نتيجة لتذبذب أداء الأسواق المالية حدث إثره تراجع عمليات الاندماج والشراء و بالتالي تقلص حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة سنة 2008 ليستقر عند 1489.73 مليار حسب تقارير أنكتاد. و تباعت التدفقات انكماشها لسنة أخرى مسجلة 1186 مليار في 2009 لتنتعش بعدها بشكل طفيف سنة 2010 و تبلغ 1328.22 مليار دولار.

و عرفت التدفقات في الفترة من 2011 إلى2014 تذبذبا بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى حيث جاء تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015 مخيبا للآمال بعدما بيّن عدم صحة التوقعات التي صاحبت الإحصائيات السابقة، إذ أظهر انكماشا بمعدل 16% في حجم تدفقات سنة 2014 و التي بلغت قيمتها 1228.28 مليار دولار، و تعزى أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي و ارتياب المستثمرين واشتداد المخاطر الجيوسياسية الناتجة عن عدم استقرار الأوضاع الأمنية في العديد من الدول[1].

من المفترض أن تتساوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مع نظيراتها الصادرة عبر العالم، غير أن الإحصائيات المتاحة لا توافق هذا (انظر الجدول رقم (1-3)).

و يعود ذلك إلى أسباب عدة أهمها اختلاف فترات تسجيل التدفقات التي تقع في نهاية السنة، حيث قد يسجل التدفق الصادر في البلد الأصلي في السنة (ن) و يسجل كتدفق وارد في البلد المضيف في السنة(ن+1) بالإضافة إلى الاختلاف في أسعار الصرف المستخدمة عند تحويل مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر من عملات الدول المصدرة و المتلقية له إلى الدولار؛ و مع ذلك فإن التدفقات الصادرة و الواردة عالميا لهذا الاستثمار متقاربة و الفوارق الموجودة لا تلغي معنوية الإحصائيات[2].

ثانيا: توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية و الدول المتقدمة

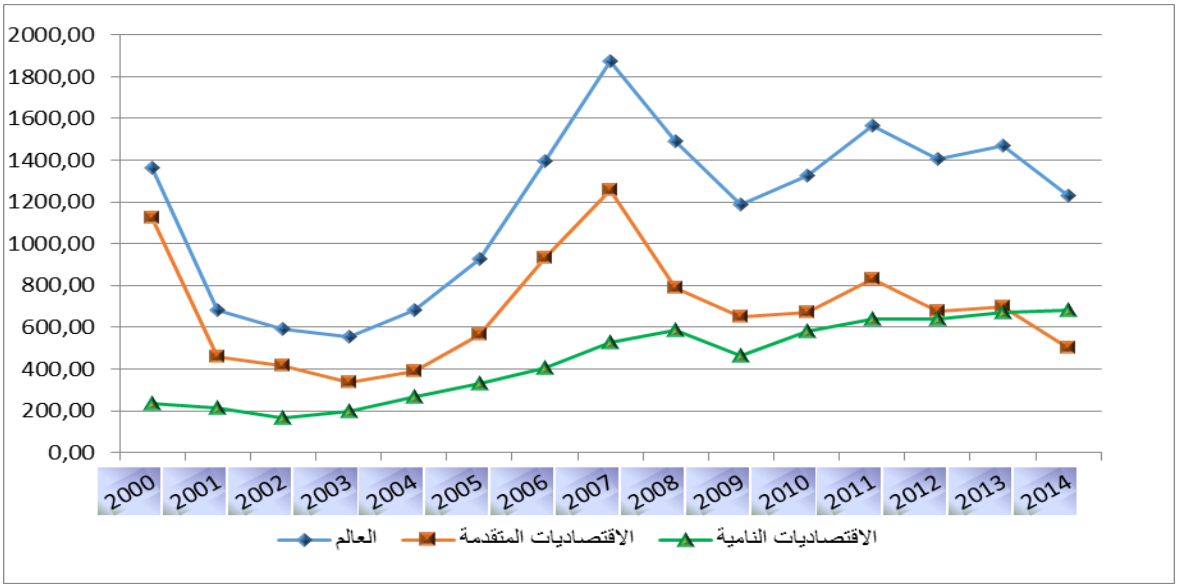
من خلال ملاحظة اتجاهات الصعود و الهبوط التي عرفتها التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2000 إلى 2014، نجد بأنها تتناسب طرديا مع اتجاهات التدفقات الواردة للاستثمار المعني في كل من الاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد سواء. ففي فترات الانتعاش تأخذ التدفقات في كلا

1 UNCTAD, World Investment Report: reforming international investment governance , New York and Geneva, 2015, P2.

2 عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 129.

الاتجاهين منحى تصاعدي، أما في حالة الانكماش تتخذ منحى الهبوط بالتوازي، أي أن لكلا النوعين من التدفقات نفس الاتجاه تقريبا تزايدا أو تناقصا.

الشكل رقم(1–2): منحنيات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2000–2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1–2)

1– توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

أظهرت إحصائيات أنكتاد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة بلغت خلال فترة الدراسة في المتوسط 1232.61 مليار دولار، استحوذت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها بحوالي 703.45 مليار أي ما يقابل نسبة 57.06%، في حين قُدّرت حصة الدول النامية ب 465.7 مليار شكلت نسبة 37.78%، أما النسبة المتبقية (6% تقريبا) فحازت عليها الاقتصاديات الهشة و الضعيفة.

1–1 في الدول المتقدمة:

لقد واجه تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول المتقدمة عدة تذبذبات منذ بداية الألفية الثالثة، حيث شهد انخفاضا بنسبة 50% تقريبا من سنة 2000 إلى 2001، و استمر هذا الانخفاض طيلة السنوات الثلاث الموالية ليستعيد اتجاهه التصاعدي في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007 إذ حقق مستوى قياسي

عند 1255 مليار دولار، لكنه ما فتئ و أن تراجع بشكل حاد نتيجة الأزمة المالية سنة 2008 و 2009 حيث انخفض إلى 787.76 مليار ثم إلى 652.31 مليار دولار على التوالي[1].

و في سنة 2010 حدث ارتفاع طفيف و من ثّم زيادة قوية سنة 2011 حيث تعّدت التدفقات 820 مليار دولار، تلاها هبوط في سنة 2012 أين لم تتجاوز 678.96 مليار دولار.

و رغم أن التدفقات استأنفت انتعاشها في الدول المتقدمة سنة 2013، إلا أنها عاودت الهبوط سنة 2014 لتستقر عند قرابة 499 مليار دولار فقط.

1-2 في الدول النامية:

لم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للدول النامية مع بداية القرن الجديد، فقد عرفت التدفقات العالمية إلى هذه الدول زيادة مستمرة وصلت إلى 232.22 مليار دولار، و نتيجة لتراجع عمليات الاندماج و التملك انخفضت حصة الاقتصاديات النامية من حجم الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات 2001، 2002 و2003.

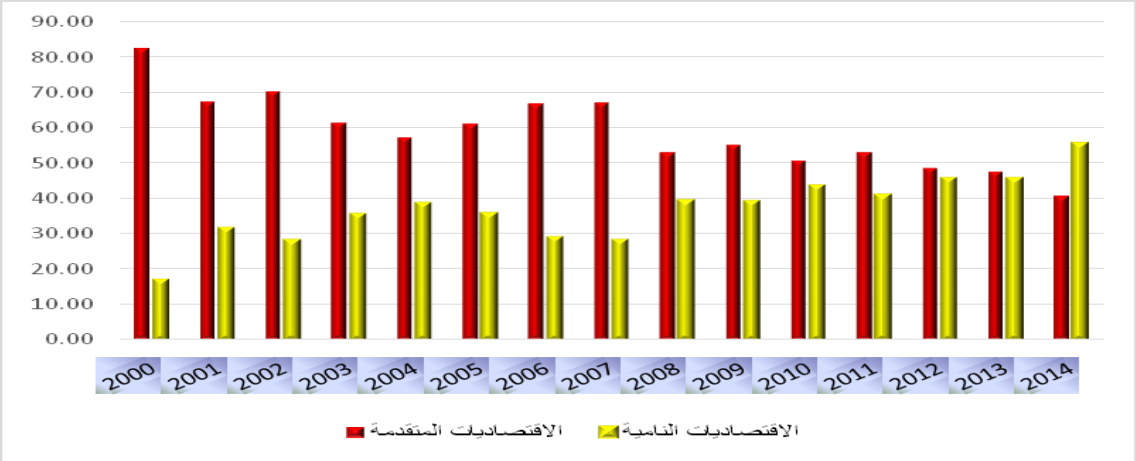
إلا أن السنوات الموالية سجلت تطورا معتبرا للتدفقات وصلت فيها إلى مستويات غير مسبوقة لتبلغ سنة 2008 قيمة 585.65 مليار. و عقب ست سنوات من النمو غير المنقطع، انخفضت التدفقات سنة 2009 إلى 463.64 مليار نظرا لانخفاضها عالميا بفعل الأزمة المالية التي قلصت من حجم التمويل المتاح للاستثمار.

و منذ سنة 2010، عاودت هذه التدفقات منحى الصعود الذي اتخذته لمدة خمسة سنوات كانت فيها أقوى من تلك المتجهة نحو الاقتصاديات المتقدمة، حيث شكلت سنة 2014 نسبة 55% من مجموع التدفقات الوافدة عالميا متجاوزة بذلك في سابقة من نوعها حصة الدول المتقدمة بمبلغ قدره 183 مليار دولار[2].

[1] الأنكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، مرجع سابق، ص 6.

[2] الأنكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار و التجارة من أجل التنمية، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف 2013، ص ص 1-2.

الشكل رقم(1-3): التوزيع النسبي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-2)

2- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر:

الجدول رقم(1-3): تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات المنطقة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	1186	721,5	652,1	561,1	893,06	878,7	1215,8	2268	1929	1101	1505	1678	1391	1411	1354
الدول المتقدمة	1083,9	658,1	547,6	507,2	746	706,7	1022,7	1924	1572	821	1030	1183	909	857	823
الدول النامية	98,9	59,9	44	35,6	126	132	174,4	292	296	229	413	422	426	454	468
اقتصاديات أخرى	3	3	61	18	21	40	19	52	61	51	62	73	56	100	63

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي أعداد مختلفة لسنوات من 2000 إلى 2014 ، مرجع سابق.

بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة نحو الخارج خلال الفترة من 2000 إلى 2014 حوالي 1249.68 مليار دولار في المعدل، ساهمت فيها الدول المتقدمة بما مقداره 959.41 مليار أي بنسبة 77.7%، أما حصة الدول النامية منها فلم تتجاوز 243.06 مليار و هو ما يقابل نسبة 19.7% فقط.

2-1 الدول المتقدمة:

و تعد الدول المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الرغم من أن هذه التدفقات عرفت تراجعا في الفترة من 2001 إلى 2003 إذ وصلت إلى 507.2 مليار دولار و هو أقل مستوى تصله خلال فترة الدراسة، إلا أنها عرفت اتجاها تصاعديا انطلاقا من سنة 2004 استمر إلى غاية 2007 حيث ارتفعت التدفقات الصادرة عن الاقتصاديات المتقدمة إلى مستوى قياسي قُدّر ب 1924 مليار دولار[1]؛ لكن اختلف الأمر بظهور الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2008، فتقلص حجم التدفقات إلى 1572 مليار و مع نهاية سنة 2009 لم تتجاوز 821 مليار؛ و شهدت السنوات الموالية مستويات متقاربة لحجم تدفق الاستثمارات و حتى سنة 2014 أين استقرت عند القيمة 823 مليار دولار[2].

2-2 الدول النامية:

لطالما كانت الدول النامية من أضعف مصادر الاستثمارات الأجنبية، و بالرغم من أن تدفقاتها شهدت تحسنا ملحوظا إلا أنها تبقى دائما أقل من حجم التدفقات الواردة إليها، فبعد أن كانت لا تمثل سوى نسبة 7.6% من إجمالي التدفقات الصادرة عالميا خلال الفترة 2000-2003 ، ارتفعت هذه النسبة سنة 2004 إلى 17% أي ما يعادل 126 مليار دولار و استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 بعد أن حققت رقما قياسيا سنة 2007 ببلوغها قيمة 292 مليار دولار نتيجة التوسع الخارجي للشركات المتعددة الجنسيات الآسيوية[3]؛ و بعد فترة صعود دامت خمسة سنوات، عادت التدفقات المتجهة إلى الخارج من الدول النامية للانكماش سنة 2009 و ذلك بنسبة 21%؛ إلا أنه في السنوات الموالية واصلت هذه التدفقات تحسنها بشكل تدريجي حيث شكلت سنة 2013 نسبة 32.2% من الحجم الإجمالي لها في العالم مع استمرار الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه الدول في توسعها بالخارج و تنامي حيازتها لفروع أجنبية من البلدان المتقدمة في أقاليمها[4]، أما في سنة 2014 فوصلت حصتها من هذه التدفقات إلى 35% أي ما يعادل 468 مليار دولار[5].

---

[1] الأنكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، مرجع سابق، ص 6.

[2] UNCTAD, World Investment Report: reforming international investment governance , op.cit, P6.

[3] UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge , New York and Geneva, 2008, P4.

[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الأنكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2014، ص 3.

[5] UNCTAD, World Investment Report: reforming international investment governance , op.cit, P5.

خلاصة الفصل:

أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر وجها بارزا لحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، و الذي شكّل محور اهتمام العديد من المفكرين و المدارس الاقتصادية تبلوّرت عنه عدة مفاهيم لهذه الظاهرة اجتمعت كلها حول ضرورة تملك الشريك الأجنبي ملكية جزئية أو كلية لأصول في دولة مضيفة لإقامة الاستثمار.

و تعددت النظريات المفسرة لتدفق هذا النوع من الاستثمارات، فاختلفت وجهات النظر بشأن دوافع وأسباب قيام الشركات بنقل أنشطتها إلى خارج بلدها الأم و كذا إقدام الدول المضيفة على فتح الأبواب لها وذلك نظرا لاختلاف أهداف كل منها، و لم تتمكن هذه النظريات في المجمل من إعطاء تفسير شامل للاستثمار الأجنبي المباشر.

في الواقع، إن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله و صيغه تحده مجموعة من العوامل تتلخص في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوافر سواء في الدول المستقبلة أو بالنسبة للشركات الأجنبية المصدرة؛ وما يفسر الحركة المستمرة لهذه الاستثمارات دوليا، هو مردودها الإيجابي في دعم النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة و المساهمة في التراكم الرأسمالي و رفع كفاءات المورد البشري، لكن الأمر لا يخلو من السلبيات.

وكونه يعد من الروافد الجديدة لظاهرة العولمة المالية، عرّف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في حجم تدفقاته عالميا تجلى ذلك خاصة في زيادة عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود، كما سيطرت الاقتصاديات المتقدمة على النصيب الأكبر من هذه التدفقات سواء تلك الصادرة أو الوافدة، لكن السنوات الأخيرة شهدت تحسنا ملحوظا لا يمكن إغفاله في حصص الدول النامية منها سواء من حيث استقطابها لهذه الاستثمارات أو من ناحية دورها كمصدر لها.

الفصل الثاني:

السياسة المالية و علاقتها

بالاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الفعال في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية قي تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

كما تلعب السياسة المالية دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدواتها، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث السياسة المالية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث ندرس في المبحث الأول ماهية السياسة المالية من خلال التطرق إلى التعريف، الأنواع، التطور والأهداف.

أما المبحث الثاني فخصصناه لأدوات السياسة المالية وذلك من خلال التعرض إلى أدوات السياسة المالية وكذا الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة المالية.

وفي المبحث الثالث نتعرض إلى دور السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار وذلك بالتطرق إلى المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

يكون تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال السياسة الاقتصادية التي يتم صياغتها بالاعتماد على مجموعة من الأدوات، وتعتبر السياسة المالية من بين أهم هذه الأدوات التي يمكن استخدامها حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد، كما أنها تستطيع تصحيح مختلف الآثار الغير مرغوبة.

لذلك ومن خلال هذا المبحث سنحاول الوصول إلى تعريف شامل عن السياسة المالية مع التطرق إلى أهم أنواع السياسات المالية المتبعة من طرف الدولة وكذا أهداف السياسة المالية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

سنحاول من خلال هذا المطلب الوصول الى تعريف شامل عن السياسة المالية مع التطرق الى أهم أنواع السياسات المالية المتبعة من طرف الحكومة.

أولا: مفهوم السياسة المالية

لقد اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة اللاتينية «**FISC**» والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة[1].

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نتطرق إلى بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة[2].

كما يمكن تعريفها بأنها: العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني و العمالة[3].

---

[1] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.

[2] هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010 ص11.

[3] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص33.

فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة اللاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[1].

كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وخاصة معالجة البطالة والتضخم،حيث يكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب،كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب[2].

من خلال تناولنا للتعاريف السابقة نستنتج أن "السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى القروض بغية تحقيق المصلحة العامة، بحيث تتمثل هذه المصلحة العامة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد الوطني".

وبذلك هي نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة، والضرائب، والقروض (جميع عناصر الميزانية العامة للدولة)، للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بقصد تحقيق أهداف معينة وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيه.

ثانيا: أنواع السياسة المالية

يجب على الحكومات أن تقرر ما إذا كانت ستتبع سياسة مالية توسعية أو انكماشية وما ينشأ عنها من خلق عجز أو فائض ومن هنا نستطيع التفريق بين السياسات المالية التالية:

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص21.

[2] Dominick salvadore,eugene diulio ,principes d'économie "cours et problème, séries schaum", MG graw.Hill, paris,1984,P 96.

1- السياسات المالية الممولة بالعجز:

وتنطوي هذه السياسات تحت الفكر الكينزي في إطار زيادة حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وتؤدي هذه السياسات في غالب الأحيان إلى ارتفاع حجم العجز الموازني الذي يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، ويتم تمويل هذه السياسات عن طريق مجموعة من الآليات:

1-1 التوسع في النفقات العامة:

تزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وكذلك على المشروعات العامة كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال ....الخ وتكون الإعانات الحكومية إمّا على شكل نقدي أو على شكل عيني أو على شكل بطاقات، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة[1].

1-2 التسريع في سداد جزء من القروض العامة:

حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

1-3 تخفيض الإيرادات الضريبية:

والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية، ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد من حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2- السياسة المالية الممولة بالفائض:

يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص203.

2-1 زيادة الإيرادات الضريبية:

ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات يكون أصحاب الدخول المتدنية وليس أصحاب الدخول المرتفعة.

2-2 تقليص حجم الإنفاق العام:

ويندرج ذلك ضمن الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام، إذ يتم تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بالنسبة للخدمات التي لا يمكن التخلي عنها، وهذا اعتبارا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي وفي هذا الإطار نجد أن برامج التصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد الدولي تجبر السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق العام[1].

2-3 التوسع في إصدار القروض العامة:

ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إمَا اختياريا أو إجباريا.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة الى الدولة المنتجة .

أولا: السياسة المالية عند الكلاسيك

يبنى التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية ومن أهمها[2]:

- سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.
- سيادة ظروف التوظف الكامل.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص192.

[2] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2007، ص ص 184-185.

وفي ظل هذه الافتراضات فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائما عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تماشيا مع قانون "ساي" للأسواق الذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومنه لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي، وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائما وبالتالي لا يوجد بطالة في المجتمع وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الدخل عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلال عارض أو مؤقت سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستمر عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة، تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح، وبالتالي لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، وبالتالي مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة[1].

ثانيا: السياسة المالية عند كينز

بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل وذلك نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في القرن الماضي "من 1929 الى 1933" وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج الوطني ومعدل النمو به. واستمرار ذلك حوالي أربع سنوات، هذا فضلا عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الدخل الوطني يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل ومن ثم توجد بطالة أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم وبالتالي بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط

[1] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص185.

الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار فضلا عن الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقا لأهداف المجتمع.

وفقا لذلك فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي وبالتالي عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تماشيا مع متطلبات السياسة المالية ووفقا لظروف النشاط الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط التالية:

أولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما[2]:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، أمّا استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 186-187.

[2] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائرخلال الفترة 1994-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 77-78.

وإذا أخذنا بتحليل كينز فإن عدم استقرار الاقتصاد متعلق بشكل كبير بالطلب الكلي الذي يكون إمَا في حالة عجز أو في حالة زيادة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

1- حالة عجز الطلب الكلي:

حيث يكون هنا الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، ذلك بأن يتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وهي الحالة التي يطلق عليها بالكساد الاقتصادي، ويرجع كينز العجز في الطلب الكلي إلى الانخفاض في كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، حيث أن الطلب الاستهلاكي وخاصة طلب العائلات يعتبر عنصرا هاما في النمو الاقتصادي كذلك الطلب الاستثماري يؤدي إلى زيادة الإنتاج، النشاط والعمالة ويظهر لنا أن هناك تفاعل بين كل من الطلب الاستهلاكي والطب الاستثماري، إذ أنَ ارتفاع الأول يقوم بتحفيز الثاني[1].

عند انخفاض حجم الطلب الكلي يصبح من الضروري على الدولة أن تتدخل لمنع استعجال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي وذلك باستخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والضريبي "إمَا كل على حدى أو مزيج الاثنين معا" التي من شأنها رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، كما أن للضريبة أثر لا يقل أهمية عن الإنفاق الحكومي في رفع حجم الطلب الكلي، ذلك أن التخفيض في الضريبة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، وذلك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات ويلاحظ أيضا أن الزيادة في النفقات الحكومية مع زيادة مساوية في حصيلة الضرائب يمكن أن تزيد من الدخل والإنتاج بكمية متساوية، ومع افتراض ثبات الأسعار يمكن الإيضاح أنه عندما تحصل زيادة في النفقات العامة مع بقاء حصيلة الضرائب ثابتة يزداد الدخل بكمية أكبر، وهذه النتيجة تبقى نفسها سواء تم مواجهة تمويل العجز بنقود جديدة أو من خلال بيع الدين العام[2].

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص211، بتصرف.

[2] غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة – تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004، ص321.

2 – حالة ارتفاع الطلب الكلي:

وهنا تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في هذه الحالة في أنَ الطلب الكلي يكون أكبر من العرض الكلي أي وجود فائض في الطلب، ومع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يقود إلى ارتفاع الأسعار ويكون الاستثمار في هذه الحالة أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة.

تقوم الدولة عن طريق السياسة المالية بتخفيض وإعادة مستوى الطلب الكلي إلى المستوى التوازني من خلال امتصاص القوة الشرائية الزائدة المتسببة في ارتفاع الطلب الكلي، عن طريق إحداث فائض في الميزانية وذلك بـ:

2-1 زيادة الضرائب:

وهنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب تترتب عنه انخفاض الطلب الكلي، غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي السلع التي يكون الطلب عليها مرن[1].

2-2 تخفيض حجم الإنفاق العام:

تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عادة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها، وتلعب المعونات الاقتصادية لدعم الأسعار دورا هاما في كبح التضخم ومنع ارتفاع الأسعار، لأن المعونات تنعكس في النهاية في الدخل الحقيقي إلاَ أن النفقات العامة يمكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار، فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي، يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعا للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق في فترة سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص81-82.

الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل ولهذا نجد الدول تعتمد سياسة زيادة الإنفاق في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج[1].

ثانيا: إعادة توزيع الدخل الوطني

يعتبر توزيع الدخل الوطني من أهم أهداف السياسة المالية كونه يؤدي الى الحد من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات من تقريب طبقات المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية[2].

كما يتوقف توزيع الدخل الوطني على عدد من العوامل لعل من أهمها توزيع المواهب والملكيات الفردية ومدى الرغبة في استخدامها، توافر الفرص، توزيع الثروة في المجتمع، قوانين الميراث، أنماط الزواج، العادات الطبقية، العادات الادخارية، مرونة منحنيات العرض والطلب ودرجات المنافسة ومدى التدخل الحكومي في كافة أسواق السلع والخدمات[3].

وتتعدد الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني، ونذكر من بينها[4]:

– تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، بالإضافة إلى دعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

– من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لاشك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم.

– فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، وهذا ما يقلل من دخولهم.

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 196-197.

[2] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص35.

[3] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص211.

[4] حنان عبدلي، دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية– دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1990–2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2013-2014 ص65.

ثالثا: تخصيص الموارد الاقتصادية

ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية تلك العملية التي ينتج عنها توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

يتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبذلك التوازن الاقتصادي[1].

هناك بعض الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية والتي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر منها ما يلي[2]:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية "رأسمالية" للمنشآت الصغيرة.

-الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

رابعا: دورها في التنمية الاقتصادية

تلعب السياسة المالية دورا ايجابيا لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وفي كل الأموال يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي- تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص45.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص86.

فبالنسبة لاستثمار القطاع الخاص الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع العمل على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية[1].

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تحتوي السياسة المالية على مجموعة من الأدوات التي تسمح لها بأداء وظائفها ، ويمكن للحكومة أن تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام هذه الأدوات والمتمثلة في: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

ففي حالة الكساد تتدخل الحكومة بإحدى أدواتها من أجل إنعاش الاقتصاد وذلك بانتهاج سياسة مالية توسعية أمّا في حالة التضخم فتتدخل الحكومة في النشط الاقتصادي بانتهاجها سياسة مالية انكماشية.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى كل أداة من هذه الأدوات على حدى مع إبراز الآثار الاقتصادية لكل أداة.

المطلب الأول: النفقات العامة

لقد أصبحت النفقات العامة من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية فهي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى تطور هذا الدور.

أولا: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها: "مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام"[2].

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن النفقة تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية، وهي[3]:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي وليس عيني بالرغم من أن هذا الأخير كان موجودا في العصور القديمة لكن مع تطور الدولة أصبحت النفقة تحمل الشكل النقدي فقط.

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 206.

[2] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص56.

[3] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، الأردن، 2007، ص50.

2- أن يكون القائم بالنفقة الدولة أو إحدى الهيئات العامة التابعة لها، معناه يكون مصدر النفقة خزينة الدولة فقط.

3- هدف النفقة العامة هو تلبية وإشباع حاجة عامة كالأمن، التعليم والصحة.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

هناك العديد من التقسيمات نجد من بينها:

1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

تنقسم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة إلى خمس نفقات أساسية وهي[1]:

1-1 النفقات الإدارية:

و هي النفقات المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته، ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدولة وغيرها.

1-2 النفقات الاقتصادية:

وهي النفقات ذات الأهداف الاقتصادية مثل نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية والنفقات المخصصة لإعانات البطالة والإعانات الاقتصادية ....الخ .

1-3 النفقات الاجتماعية:

وهي النفقات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ...الخ.

1-4 النفقات المالية:

تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.

1-5 النفقات العسكرية:

تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك.

2- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:

و تقسم إلى:

2-1 النفقات العادية:

وهي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة "شهريا مثلا "كمرتبات الموظفين.

[1] سعيد علي لعبيدي ، مرجع سابق، ص62.

2-2 النفقات غير العادية:

هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية، مثل: نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث كزلزال أو فيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.

3- تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها على الدخل الوطني:

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها على الدخل الوطني إلى قسمين[1]:

3-1 النفقات العامة الحقيقية:

تنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو الدخل الوطني فهي النفقات المنتجة مثل أجور العاملين بالدولة.

3-2 النفقات العامة التحويلية:

هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، فهدفها تحويل القدرة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات، أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية.

4- تقسيم النفقات من حيث شموليتها:

وتنقسم إلى[2]:

4-1 نفقات محلية:

هي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة مثل نفقات إيصال الكهرباء، الماء والهاتف.

4-2 نفقات وطنية:

هي تلك النفقات التي تخدم جميع المواطنين بغض النظر عن مكان سكناتهم مثل نفقات الدفاع، القضاء والأمن.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تعتبر دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أمرا بالغ الأهمية وذلك لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أنَ معرفة الأثر الذي

[1] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص140.

[2] طارق الحاج، مرجع سابق، ص125.

يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

ويمكن اختصار أهم آثار النفقات العامة في الآثار المباشرة والتي تؤثر على الإنتاج، الاستهلاك، توزيع الدخل، مستوى الأسعار والادخار، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:

حيث يؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من النواحي التالية[1]:

- زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية، في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الناتج الوطني.

- النفقات يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، من خلال التعليم، الصحة...مما يزيد من الإنتاج الوطني.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعَال، فإن تأثيره يتوقف على مدى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان هذا الأخير يتسم بدرجة مرونة عالية فإن الأثر يكون إيجابي والعكس صحيح.

2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

تسهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك الوطني من خلال[2]:

- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية: لغرض القيام بواجباتها تحتاج الدولة إلى شراء سلع استهلاكية كثيرة ومتنوعة مثل الأثاث والسيارات والمواد الغذائية ...الخ، فالدولة مستهلك كبير في الاقتصاد لذلك يكون للنفقات العامة تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك الوطني.

- قيام الدولة بتوزيع الدخول: تدفع الدولة الدخول لمن تشتري خدماتهم كالموظفين والعمَال وكذلك تدفع رواتب تقاعدية وإعانات أن جزءا كبيرا من هذه الدخول يذهب إلى الاستهلاك مما يساهم في رفع مستوى الدخل الوطني.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي- تحليل كلي، مرجع سابق، ص 256.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص95.

3- الأثر المباشر للإنفاق العام على توزيع الدخل:

يؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني بطريقتين[1]:

- تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق يعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

- استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها.

ولكي يحدث الأثر ينبغي أن يكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل الوطني.

4- الأثر المباشر للإنفاق العام على مستوى الأسعار:

يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي الى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها[2].

5- الأثر المباشر للإنفاق العام على الادخار:

توجد علاقة طردية بين الادخار والدخل، فزيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي ارتفاع الادخار، ومنه فإن الإنفاق العام يؤثر على مستوى الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل.

6- الأثر المباشر للإنفاق العام على التوظيف "التشغيل":

يمكن للإنفاق العام أن يؤثر على التشغيل وذلك عن طريق استثمار هذه الأموال، وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة ومنه زيادة الإنتاج الوطني.

7- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني:

وينتج هذا الأثر غير المباشر من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

كما يوجد هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار، وبالتاي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزئر، 2003، ص40.

[2] نفس المرجع السابق، ص42.

ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الإنفاق "أو النقصان".

الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة، إذ يفترض أثر المضاعف أن تغييرا معينا من الإنفاق الاستهلاكي يكون معرضا لتغيرات مضاعفة على مستوى الدخل.

ويرتبط أثر المضاعف بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد وكذا مدى إنتاجية النفقات العامة، فمثلا في الاقتصاديات المتقدمة حيث يكون جهازها الإنتاجي مرن، فإن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الإنتاج وهنا يكون أثر المضاعف ملموس، عكس الدول المتخلفة ذات الجهاز الإنتاجي غير المرن فإن الزيادة في النفقات العامة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومنه زيادة الطلب الكلي، ومع بقاء العرض ثابت لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي يحدث التضخم.

– ويقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة أو النقصان في الإنفاق العام على حجم الاستثمار حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل.

زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في السلع الاستهلاكية "أثر المضاعف"، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مجبرين على رفع إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، بزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار (بمرور الوقت) بنسبة أكبر.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تتحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي –تحليل كلي، مرجع سابق، ص63.

ويمكن القول بأن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إمَا سيادية "ضرائب" أو من أملاك الدولة أو ائتمانية.

وسنتطرق إلى موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية:

– الإيرادات من الضرائب،– الإيرادات من أملاك الدولة،– الإيرادات من الرسوم،– الإيرادات من القروض العامة،– الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.

أولا: الإيرادات من الضرائب

تحتل الضرائب مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، وتعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وذلك ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية.

1– تعريف الضرائب:

هي فريضة مالية تضعها الدولة وتلزم بها المكلفين من الأفراد ولهيئات بغية تحقيق مجموعة من الأغراض العامة وهي عبارة عن تحويل قسري غير عقابي للمصادر المالية من القطاع الخاص إلى القطاع العام بناءا على معايير محددة سلفا ودون مقابل مباشر أو نفع محدد للمكلفين وذلك لإشباع حاجات عامة وتنفيذ للسياسة العامة للدولة[1].

و من هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص التالية للضريبة:

- مبلغ نقدي: يعني أن الضريبة تدفع بشكل نقدي فقط.
- الجبر "الإكراه": معناه أن الضريبة تصدر بقانون وبما أن القانون إلزامي فالضريبة إلزامية.
- نهائية: الضريبة إيراد نهائي لا رجعة فيه فلما تدخل الضريبة إلى الخزينة لا تخرج.
- تدفع إلى الدولة: يجب أن تدفع الضريبة إلى الدولة أو أحد جماعاتها.
- المقدرة التكليفية للممول: عند فرض الضريبة يجب أن تكون متناسبة مع ظروفه المالية أي مراعاة حالة دافع الضريبة "دخله، عدد أولاده...".
- دون مقابل: معناه دافع الضريبة لا يحصل على أي مقابل خاص.

[1] مصطفى الفار، مرجع سابق، ص27.

- المنفعة العامة: فالغرض من الضرائب هو تحقيق المنفعة العامة، فكما قلنا سابقا بما أن الدولة لا تفرضها مقابل نفع خاص فهي ملزمة على استخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.

2- تقسيمات الضرائب:

هناك عدة تقسيمات للضرائب، من أبرزها تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، ويمكن التفرقة بينها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

الجانب	الضرائب المباشرة	الضرائب الغير المباشرة
الطريقة	تكون الضريبة مباشرة إذا كان تحصيلها بناءا على جدوا ل التسمية التي تبين اسم المكلف والوعاء الضريبي وسعر الضريبية.	تكون الضريبة غير مباشرة إذا لم يكن تحصيلها بهذه الطريقة للتحصيل الضريبي وإنما بمناسبة حدوث واقعة معينة.
مدى القدرة على نقل العبء الضريبي	تكون الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونيا وهو الذي يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية.	تكون الضريبة عير مباشرة إذا ما كان المكلف يستطيع نقل عبئها على شخص آخر.
الثبات والاستمرار	تعتبر الضريبة مباشرة إذا ما كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار النسبي.	تكون الضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عرضية أي أنها تفرض بمثابة حدوث واقعة معينة.

المصدر: مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، الأردن، 2007، ص.31

3- القواعد الأساسية للضريبة:

ويقصد بها مجموعة القواعد التي يتعين على المشروع المالي الاسترشاد بها ومراعاتها عند تقدير الضريبة ويمكن تلخيص هذه القواعد في[1]:

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص 51-52.

3-1 قاعدة العدالة والمساواة:

يتركز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة بمراعاة تحقيق مبدأي العدالة والمساواة في توزيع الأعباء عند فرضها للضرائب على المكلفين بها؛ فحسب ادم سميث "فالمساواة تتحقق إذا ما تحمل المواطنون الضريبة بنسبة دخولهم التي يتمتعون بها تحت حماية الدولة"، أي أنه كان يدعو لمبدأ النسبية في فرض الضرائب.

غير أنه مع تطور فكرة العدالة أصبحت فكرة السعر التناسبي تتلاشى لصالح فكرة السعر التصاعدي والتي مقتضاها أن يخضع صاحب الدخل الكبير لضريبة ذات سعر أعلى مما يتحمله صاحب الدخل المحدود.

3-2 قاعدة اليقين:

وهو ما يعني أن الضريبة يجب أن تفرض على أساس يتضمن اليقين والتأكد، أي أن تكون محددة بصورة قاطعة دون أي غموض، فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا والغرض من ذلك معرفة المكلف بالتزاماته وحقوقه تجاه الإدارة المالية.

3-3 قاعدة الملائمة في الدفع:

والتي تعني ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دافعها خاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته، فمثلا الوقت الملائم للمكلف الموظف ذو الراتب الشهري تقتطع منه الضريبة حال حصوله على مرتبه، والمزارع يلزم بدفع الضريبة بعد حصاد محصوله وبيعه وهكذا. ولذلك فإن عدم احترام هذه القاعدة قد تؤدي الى التهرب الضريبي أو حتى أكثر من ذلك.

3-4 قاعدة الاقتصاد في النفقات:

ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق، والتي من شأنها تخفيض تكاليف تحصيل الضرائب إلى أقل قدر ممكن، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه الممولون وما يدخل الخزينة أدنى حد ممكن.

3-5 قاعدة البساطة:

تعتبر بساطة النظام الضريبي ضرورة لتجنب تعسف إدارة الضرائب وتخفيض حجم التهرب الضريبي واكتساب رضا المكلفين، بالمقابل إذا كانت الضريبة معقدة، فإنها تؤدي إلى سخط المكلفين وصعوبة تطبيقها من طرف إدارة الضرائب مما ينعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي[1].

[1] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار الهومة، الجزائر، 2003، ص 94.

3-6 قاعدة التنوع:

يقصد بالتنوع الضريبي تعدد الضرائب قصد مساهمة جميع الأفراد في إيرادات الدولة ويساهم التنوع في تحقيق الكفاية المالية بالإضافة إلى العدالة الضريبية، وتركز هذه القاعدة على أن لكل ضريبة مزايا وعيوب لذلك تقتضي الضرورة وجود عدة ضرائب تكمل بعضها البعض كما تقوم هذه القاعدة على وجود درجة عالية من التنسيق والترابط والتكامل بين مختلف الضرائب.

3-7 قاعدة المرونة:

إن النظام الضريبي الفعال يجب أن يكون وليد ظرفه وزمانه، ولتحقيق ذلك يجب أن يتصف بالمرونة الكافية، والتي تسمح باستمراره كعنصر متطور وفعال في النظام المالي للدولة، كما أن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد يحول النظام الضريبي الفعال إلى نظام ضريبي غير فعال لا يتلاءم مع الوضع الجديد لذا تضطر الدولة إلى تعديل النظام الضريبي القائم وجعله أكثر تكيفا مع الواقع المعاش، مما يستدعي مرونة النظام الضريبي حتى يستجيب بسهولة للتغيرات الداخلية و الخارجية، ويتوقف ذلك على مدى قابلية الضريبة للتغير بسرعة طبقا لظروف الجديدة وبالتالي يصبح النظام الضريبي ديناميكيي[1].

3-8 قاعدة الاستقرار:

ويقصد بها ان تتسم احكام النظام الضريبي بنوع من الثبات، بحيث لا تتغير أحكامه بصورة متكررة تجعل من الصعب على المكلف ملاحقة تعديلاته وهذا يضعف من قاعدة اليقين.

3-9 قاعدة التنسيق:

نقصد بالتنسيق الضريبي ذلك الترابط والانسجام بين مختلف الضرائب، وتبرز أهمية هذا التنسيق عند زيادة أو تخفيض معدلات ضريبة قائمة، أو عند فرض ضريبة جديدة واختيار عناصر وعائها، أو عند تقرير بعض الإعفاءات الضريبية وتكمن أهمية التنسيق الضريبي في عدم تعارض أهداف الضرائب مع بعضها.

ثانيا: الإيرادات من أملاك الدولة

وتسمى بأموال الدومين، وهي كل ما تمتلكه الدولة سواءً كانت ملكية عمومية أو خاصة وسواءً كانت عقارية أو منقولة[2].

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الجزائر، 2004/2003، ص 155.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان لمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص145.

ويمكن تقسيم أملاك الدولة حسب معيار النفع على الملكية العامة والخاصة إلى[1]:

1- الدومين العام:

يقصد بالدومين العام الأموال التي تمتلكها الدولة والأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام وتحقيق النفع العام ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، مثال على ذلك الطرق العامة، الموانئ، المطارات الحدائق العامة،... وغيرها من الأموال الأخرى.

الأصل العام أن استخدام هذه الممتلكات من جانب الجمهور يتم بالمجان، وإن كان من الممكن أن تفرض الدولة في حالات معينة رسوما ضئيلة مقابل الانتفاع بها، مثل فرض بعض الرسوم على دخول الحدائق العامة أو دخول المطارات والموانئ وذلك بغرض تنظيم استعمال هذه الممتلكات أو تغطية بعض النفقات العامة أو صيانتها.

وهنا يجدر بالذكر أن فرض هذه الرسوم لا يعني اعتبار الدومين العام مصدرا للإيرادات العامة، إذ أنه مال عام معد للاستخدام العام.

2- الدومين الخاص:

ويقصد بالدومين الخاص تلك الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص، وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة؛ ويقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

2-1 الدومين المالي:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم "محفظة الأوراق المالية" هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

2-2 الدومين العقاري:

يتضمن ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات "الدومين الزراعي" المناجم "الدومين الاستخراجي"، ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص ص 93-95.

2-3 الدومين الصناعي والتجاري:

يتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، وهذا بمختلف طرق الاستغلال استثمار مباشر أو شراكة أو التأميم.

ثالثا: الإيرادات من الرسوم

لازالت الرسوم تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة حيث يمكن تعريفها:

1- تعريف الرسم:

هي مبالغ تتحصل عليها الدولة من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية تؤديها لهم مثل رسوم بعض الوثائق كطابع جواز السفر ورسوم الالتحاق بالجامعة[1].

2- خصائص الرسم:

من التعريف السابق يتضح لنا أن الرسم يتسم بالخصائص التالية:

- الصفة النقدية: المقصود بذلك أن الرسم يتم دفعه في شكل نقدي.
- الصفة الإجبارية: يعني بذلك أن الفرد يدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة أو الجهة العامة التي تقدم الخدمة.
- الصفة النفعية: يرتبط الرسم بخدمة خاصة تؤديها الدولة لدافع الرسم أو نفع يعود عليه منها، والخدمة التي يستفيد منها دافع الرسم هي خدمة عامة تحقق منفعة خاصة كما تحقق منفعة عامة، فتوثيق التصرفات العقارية تحقق منفعة واستفادة خاصة لطالبها تتمثل في صيانة حقه أمَا المجتمع عامة يستفيد منها من خلال تأمين المعاملات المدنية.

رابعا: الإيرادات من القروض العامة

يعتبر القرض العام من مصادر الإيرادات العامة للدولة، وهو من المصادر الائتمانية، إذ تلجأ إليه الدولة عندما تحتاج إلى تغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استنفذت كافة إيراداتها المحصلة من الضرائب، الدومين والرسوم.

[1] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، مصر، 1992، ص201.

1- تعريف القروض:

القرض العام عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الأفراد أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط القرض[1].

2- أنواع القروض:

تنقسم القروض إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي[2]:

2-1 تقسيم القروض العامة من حيث حدية المكتتب فيها:

- قروض اختيارية: وهي القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.

- قروض إجبارية: وهي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبريا علما أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط.

2-2 تقسيم القروض من حيث فترة السداد:

- قروض قصيرة الأجل: وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة، ويتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

- قروض طويلة: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ آجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

2-3 تقسيم القروض من حيث مصدرها:

- القروض الداخلية: هي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية بمعنى آخر أنها القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليمها.

- القروض الخارجية: هي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية، شخص طبيعي أو معنوي، المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

[1] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص 37-38.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص193-194.

خامسا: الآثار الاقتصادية للإيرادت العامة

1- بالنسبة للضرائب:

توجد العديد من الاثار الاقتصادية للضرائب نذكر منها:

- تؤثر الضرائب على توزيع الدخل وذلك عن طريق اقتطاعها من دخول الاغنياء وتوجيهها في خدمة الفقراء.

- فرض الضريبة على الدخول المنخفضة يؤدي إلى نقص الاستهلاك والإنتاج ومن ثم إلى نقص الدخل الوطني وبالتالي نقص ايرادات الدولة.

- إن فرض ضرائب عالية يقلل من القدرة على الادخار ويؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية الموجهة للاستثمار.

2- بالنسبة للقروض العامة:

للقروض العامة أثار اقتصادية هامة ومتنوعة نشير إلى أهمها كما يلي:

- الآثار المترتبة على الناتج الوطني في مرحلة الاقتراض تؤدي إلى إحداث أثر إنكماشي على الناتج الوطني الذي اقتطع من القوة الشرائية، أما في مرحلة الاستهلاك إذا كان الاقتصاد فى مستوى أقل من الانتاج الكامل وعرض عناصر الانتاج في منتهى المرونة فإن الأثر يكون ايجابيا على الناتج، أما في حالة الانتاج الكامل فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الانتاج ويكون تأثيره سلبي على الناتج الوطني.

- القروض الداخلية اذا كانت تضخمية رغم اعتبارها نوعا من الادخار الاجباري إلا انها قد تؤدي في الزمن الطويل و المتوسط إلى إضعاف الميل الادخاري وهي بذلك تقلل من الاستهلاك[1].

[1] محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد الصحن، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر، 1999، ص ص 72-73.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أداة رئيسية للتحكم في الإيرادات والنفقات العامة وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية، حيث تمثل الموازنة العامة الأداة الثالثة للسياسة المالية:

1- تعريف الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والمالية"[1].

2- مبادئ الموازنة العامة:

تخضع الميزانية العامة لمجموعة من المبادئ اثناء مرحلة تحضيرها، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

2-1 مبدأ السنوية:

ويقصد بمبدأ سنوية الموازنة أن يتم تقدير الايرادات والنفقات بصورة دورية منتظمة لمدة سنة واحدة وفي كل سنة.

2-2 مبدأ الوحدة:

يقضي مبدأ وحدة الموازنة بأن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن وثيقة واحدة، فلا تنظم الدولة سوى موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات و الإيرادات مهما اختلفت مصادرها وتعددت المؤسسات والهيئات العامة التي يقتضيها تنظيم الدولة الإداري.

2-3 مبدأ الشمولية العمومية:

يقصد به أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وإيراداتها مهما قل شأنها ودون إخفاء أو سهو لأي عنصر.

2-4 مبدأ عدم التخصيص:

يقضي هذا المبدأ بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجميع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي -تحليل كلي، مرجع سابق، ص47.

[2] Paul Pwoentale, « Economie et finances publiques , 2eme édition, de boeck , france,1999, P97.

2-5 مبدأ توازن الميزانية: لمبدأ توازن الميزانية مفهومان هما[1]:

- المفهوم التقليدي: حيث كان علماء المالية التقليديون يرون أن قاعدة توازن الميزانية تقضي بتوازن النفقات العامة مع مجموع الإيرادات العادية الناتجة عن الضرائب و أملاك الدولة، دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحتة.

- المفهوم الحديث: حيث يتمثل في آراء الفكر المالي المعاصر الذي لم يستبعد فكرة التوازن، وكل ما هناك هو أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي البحت بفكرة أوسع منها، هي فكرة التوازن الاقتصادي العام "أي الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي"، حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنتظم.

3- هيكل الموازنة العامة:

يختلف هيكل الموازنة العامة من دولة لأخرى ومن مرحلة تاريخية لأخرى، وتوجد أربعة أغراض رئيسية تخدم التقسيمات العلمية المختلفة للموازنة العامة وهي:

- تسهيل صياغة البرامج ووضعها.
- تحقيق الكفاءة في تنفيذ الميزانية.
- خدمة أغراض المحاسبة.
- دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية.

أما بالنسبة للتقسيمات فيمكن حصرها فيما يلي:

3-1 التقسيم حسب الوظيفة:

ويقصد بالتقسيم الوظيفي تصنيف جميع النفقات العامة ثم تبويبها في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من وظائف الدولة لا حسب الجهة الحكومية التي تقوم بها، فالمعيار المتبع في هذا التقسيم هو الوظيفة أو الخدمة التي ينفق المال العام من أجلها.

3-2 التقسيم الإداري:

يتخذ هذا النوع من التقسيمات الجهة الحكومية معيارا لتصنيف وتبويب بنود النفقات والإيرادات العامة (الوزارة- المصالح- الهيئات- الإدارات...الخ)، وبالتالي فإنه يعتبر في الواقع انعكاسا للخريطة التنظيمية أو الهيكل الإداري للدولة.

[1] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر،2005 ، ص ص97 - 100.

3-3 التقسيم حسب النوع: أي يقسم الانفاق مثلا إلى مجموعات كتحويلات المستهلكين، شراء وخدمات لأغراض استهلاكية،شراء وخدمات لأغراض استثمارية، ويمكن أن يساعد ذلك على التعرف على الاثار الاقتصادية الكلية لموازنة معينة[1].

4- مراحل الموازنة العامة:

و يقصد بدورة الموازنة العامة مجموع المراحل التي تمر بها الموازنة من اعداد وتنفيذ ومراقبة وتتمثل هذه المراحل في:

4-1 مرحلة الإعداد والتحضير:

ويقصد بهذه المرحلة تحضير الميزانية عن طريق تقدير النفقات وكذا الإيرادات، ولأن هذه المرحلة تعتمد على مبدأ التقدير فإنه قد تحدث زيادة او نقصان في فقرة من الفقرات، لذلك وجب التزام مبدأ الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت. ولذلك فالاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الموازنة و التحضير الأولي لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية " الإدارة العامة" نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من إمكانيات ووسائل تسمح بذلك[2].

4-2 اعتماد الموازنة العامة:

والمقصود بالاعتماد هو المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية بعد عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الإنفاق و أوجه الإيرادات، وبالتالي إعطاء الشرعية للموازنة العامة.

إن السلطة المخولة باعتماد الموازنة العامة هي السلطة التشريعية التي تستمع إلى مشروع الموازنة العامة المعد من قبل السلطة التنفيذية وتناقشه، حيث يقوم وزير المالية بإلقائه على السلطة التشريعية[3].

4-3 مرحلة تنفيذ الميزانية:

تتحمل السلطة التنفيذية في الدولة مسؤولية تنفيذ الموازنة من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات كما حدد في قانون الموازنة.

[1] مصطفى الفار، مرجع سابق، ص123، بتصرف.

[2] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 264.

[3] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 175.

4-4 مرحلة المراجعة والرقابة:

تتزامن مرحلة الرقابة مع مرحلة التنفيذ والهدف منها ضمان التزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة من إيرادات أو نفقات وللمحافظة على المال العام من أي تلاعب وللتأكد من تحقيق الأهداف المختلفة للموازنة العامة[1].

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار

إن الوضع السائد حاليا في معظم الدول النامية هو التنافس على اجتذاب أكبر حجم ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أشكال الحوافز الممنوحة التي أصبحت أوسع انتشارا وأكثر سخاء وبذلك نستطيع أن نلخص كل هذه المساعي والجهود في شعار واحد وهو تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لكي يقوم المستثمر بالاستثمار لابد من توفر مناخ استثماري يسمح بتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، هذا المناخ يتفاوت من بلد لآخر.

أولا: مفهوم مناخ الاستثمار:

ينصرف مناخ الاستثمار إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع حيث أ ن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية، وهي السياسة المالية و النقدية و التجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد وطني.

وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات و المقومات و الأدوات وهذه المؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع و جذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات و المقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة و مواتية و صالحة من عدمه[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص 182.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي -تحليل كلي، مرجع سابق، ص190.

ومن هنا يمكن القول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم "مركب" ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البيئة الأساسية "مادية، بشرية" والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية و الثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات،وقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، كما يمكن أن تكون غير ذلك في فترة أخرى.

ثانيا: مكونات مناخ الاستثمار:

وتتمثل هذه المكونات في ما يلي[1]:

1- النظام الاقتصادي و البيئي و المؤسسي:

كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار، وتحسين مناخ الاستثمار وازدياد كفاءة وفعالية سياسات الاستثمار و العكس صحيح.

2- قوانين و تشريعات الاستثمار:

و تتمثل في القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول، اضافة إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الاجنبي و البنوك، و قانون الضرائب و الجمارك... وغيرها من القوانين التي لها علاقة بالاستثمار كما قد يلاحظ ما يلي:

- كلما تميزت قوانين و تشريعات الاستثمار بالوضوح و الاستقرارية و المرونة كلما كانت جاذبة للاستثمار العكس صحيح.

- كلما تضمن قانون الاستثمار جملة من الحوافز و المزايا المناسبة من اعفاءات ضريبية و جمركية أدى ذلك إلى جذب الاستثمار و العكس صحيح.

- كلما كانت هناك ضمانات كافية للمستثمر كعدم مصادرة أموال مشاريعه، وحرية تحويله للأرباح وخروج ودخول عوامل الانتاج كلما أدى إلى جذب الاستثمار الاجنبي.

3- السياسات الاقتصادية:

حيث كلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة وتتميز بالكفاءة والفعالية، وتتماشى و التغيرات والتحولات الاقتصادية على المستوى الكلي كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح وأهم هذه السياسات هي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة التجارة الدولية.

[1] نفس المرجع السابق، ص190.

4-حجم السوق و احتمالات النمو:

كلما كان حجم السوق الحالي أو المتوقع كبيرا كلما أدى ذلك إلى مزيد من تدفق الاستثمارات الاجنبية ويقاس حجم السوق مثلا بـ: نصيب الفرد من الناتج المحلي باعتباره مؤشر للطلب الجاري، عدد السكان: ويعتبر مؤشر للحجم المطلق للسوق وبالتالي احتمالات نموه مستقبلا.

5-أهمية الموقع الجغرافي للدولة المضيفة:

يعتبر الموقع الجغرافي للبلد عامل جذب مهم للاستثمارات الاجنبية حيث يقوم المستثمر بالمفاضلة بين الدول على أساس هذا المعيار.

6-القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:

حيث أنه كلما كانت الادارة القائمة على إدارة الاقتصاد الوطني قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال ما تتخذه من تدابير و اجراءات مناسبة كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية.

7-كفاءة السياسة التعليمية و التكوينية و دعم أنشطة البحث و التطوير:

حيث أنه كلما كانت هذه السياسات كفؤة في مجملها كلما ساعد ذلك المستثمر الاجنبي من خلال ما يجلب معه من تكنولوجيا و معارف متطورة حيث يستطيع بذلك الاعتماد على الخبرات المحلية.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية و الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر النظام الضريبي من بين أهم العوامل التي يدرسها المستثمر الأجنبي من خلال بحثه عن أكثر الأنظمة الضريبية ملائمة له و لمشروعه و سنتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة التي تربط الضريبة بالاستثمار.

أولا: مفهوم التحفيز الضريبي و أهدافه

يعتبر التحفيز الضريبي من الأدوات المستعملة في توجيه وتنظيم السياسة المالية وهو ما يؤهلها لأن تكون أداة فعالة في يد الدولة بهدف التأثير على المشروعات وتوجيه نشاطها وتفعيله.

1- مفهوم الحوافز الضريبية:

تعرف الحوافز الضريبية على أنها نظام يصمم في إطار السياسة المالية بهدف تشجيع الادخار والاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الانتاجية الوطنية، وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة[1].

2- أهداف التحفيز الضريبي:

يسعى التحفيز الجبائي من خلال ما يقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

2-1 تنمية الاستثمار:

- تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي ومن ثمة حجم التكاليف خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.

- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، إذ تنعدم فرص انتاج هذه المنتجات محليا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدل الضريبة عليها.

- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج.

تخفيض تكلفة الاستثمار و من ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية و العمل على تشجيع الصادرات.

- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي و منه نمو الفروع الإنتاجية وسينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا سينتج عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية[2].

2-2 الأهداف الاجتماعية:

ويمكن حصرها في:

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص112.

[2] يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية -مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص60.

– المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفرات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيض حدة البطالة على المستوى الجهوي و حتى على المستوى الكلي للدولة.

– تحقيق التوازن الجهوي من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها و تطويرها، وذلك لتقليص الهوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا، وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي و خلق شروط استقرار السكان[1].

ثانيا: أشكال الحوافز الضريبية

تعرف حوافز الاستثمار بأنها ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، و يتم تحديدها وفقا لمعيار موضعي أو جغرافي كأن تقدم الدولة هذه الحوافز لغرض توجيه الاستثمارات لقطاعات معينة، أو لتنمية مناطق نائية[2]، وتتمثل الحوافز الضريبية فيما يلي:

1 – الإعفاءات الضريبية :

هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ، و يكون الإعفاء دائم أو مؤقت[3].

2 – التخفيضات الضريبية :

هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط ، كإعادة استثمار الأرباح مثلا،وبصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي و ذلك للاعتبارات التالية[4]:

– أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.

[1] المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص 14-15.

[2] عبد السلام رضا، مرجع سابق، ص98.

[3] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 173.

[4] طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر، العدد السادس، 2009، ص318.

– إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء ، باعتبار هذا الأخير مؤقت و هذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

3 – نظام الإهتلاك المعجل :

يعرف الإهتلاك على أنه "توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدرة له و بشكل منتظم " [1] ويقصد بنظام الإهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة عمرها الإنتاجي، و لقد أثبتت التجارب بما لا يدع للشك تفوق هذا النوع من الحوافز الضريبية على كافة الحوافز الضريبية الأخرى ، و عظم فعاليته و قدرته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة و في التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع.

4 – المعاملة الضريبية للخسائر:

تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة ، من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الاثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها ، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الانشطة الاقتصادية المرغوبة .

فالمعدلات العالية للضرائب التي تخضع لها نتائج الفرص الاستثمارية المختلفة يمكن أن يترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة ، يتعذر الدفاع عنها إذا لم يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية (الخاضعة للضريبة) التي حققتها أو تحققها المنشأة في السنوات السابقة أو اللاحقة باعتبار أن هذه الخسائر تدخل ضمن مصاريف المنشأة عن سنوات سابقة أو لاحقة .

تختلف فاعلية و تأثير نصوص السماح بترحيل الخسائر كحافز ضريبي على قرار الاستثمار الخاص باختلاف نمط واتجاه ترحيل الخسائر إلى الأمام أو الخلف أو كليهما. بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية و غير الاقتصادية التي تؤثر على التوقعات التفاؤلية و التشاؤمية التي تحيط بعملية اتخاذ قرار الاستثمار[2].

[1] مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 28.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات – نظم – قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، مصر، 2007 ص 75.

المطلب الثالث: سياسة الانفاق العام و الاستثمار الاجنبي المباشر

استنادا إلى إحدى تقسيمات النفقات العامة، والذي مفاده أن الإنفاق العام ينقسم إلى نفقات وظيفية ،نفقات تحويلية ونفقات رأسمالية، وانطلاقا من الآثار التي تتركها هذه الأخيرة على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى أثر كل شكل من هذه الأشكال على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولا: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار

تشمل النفقات الوظيفية في غالب الاحيان المصارف الادارية و المرتبات المتعلقة بالموظفين في الادارات العامة، والادارة العمومية في أي نظام اقتصادي لها علاقة مباشرة بالتنمية من خلال تسريع وتيرتها أو تعطيلها ذلك إنها تؤثر على الاستثمار عامة و الاستثمار الاجنبي خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر، فضعف الادارة العامة يتمخض من عدة أسباب من بينها تعقيد الاجراءات الادارية أو الفساد الإداري أو عدم كفاءة الجهاز الاداري وبطئه في معالجة مختلف الملفات، كل هذه الاسباب التي تؤدي إلى ضعف النظام الاداري تؤثر سلبا على الاستثمار، وبذلك يمكن القول أن النظام الاداري السائد في الدولة يعتبر من العوامل المهمة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار، وهذا ما جعل من الدول النامية في اطار تحسينها لمناخ الاستثمار تنتهج سياسات تحسين النظم الادارية.

إن أهم مظاهر البيئة الادارية المحفزة وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على رخصة انشاء المشروع الاستثماري، كما يتطلب تخفيض بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي و الاداري في الاجهزة الحكومية، إن كفاءة الجهاز الاداري القائم على أمور الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط و التنفيذ و المتابعة و الترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار[1].

كما أن العلاقة بين النفقات الوظيفية و مناخ الاستثمار تتجلى في الضعف الذي تعاني منه الادارات العامة في مختلف دول العالم و خاصة الدول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع على الأقل من ناحية الانفاق عليه إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الاداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن

[1] يعقوب على جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006، ص 6.

انخفاض كفاءاتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية لانعدام الدورات التدريبية في أغلب المراكز الادارية أو البعثات إلى الخارج ، وحتى إن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب.

إذن فانخفاض حجم الإنفاق العام على القطاع الاداري و إنعدام فعاليته لأسباب مختلفة هو ما ساهم إلى حد كبير في اضعاف الادارة العامة (كوكالات الترويج مثلا) وبالتالي التأثير سلبا على مناخ الاستثمار وبذلك فإن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر ايجابا على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر (الحد من الفساد الاداري و تسهيل الاجراءات الادارية المتعلقة بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له اثار ايجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسع حجم السوق.

ثانيا: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة، وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام[1]:

- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل و كبار السن و العجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية.....الخ

- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

- المنح و الإعانات النقدية للحكومات المحلية و هي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية الى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.

- المنح و الإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبة أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل فبالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذين يتقنوه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على

[1] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق ، ص 374.

العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل الشيء الذي يسهل على المستثمرين و المنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور.

ويمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد و بالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية و من ثم الطلب على السلع الإنتاجية.

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج محليا(محليا كان أو أجنبيا) على تخفيض بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية، وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ إجمالي بغض النظر عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج، ومن بين أهم النفقات التحويلية في هذا الشأن:

- منح البحث و التطوير: تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة، أو لابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.
- منح التوظيف: حيث تقوم الدولة بتقديم منحة نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة مما يشجع المستثمرين على إنشاء إتاوات جديدة، والتوسع في الاستثمارات القائمة.
- منح النقل: و تحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة: يكون هذا الدعم خاصة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية.
- منح التنمية: تقدم الدولة هذا النوع من المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها التنافسية في الأجل الطويل، وذلك من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها النشاط.
- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنح بصفة عامة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (و هي التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلا)، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تملك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، على أن يراعى وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعا لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

ثالثا: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار

إن النفقات الرأسمالية للدولة تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، خاصة إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الاستثمارية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار[1].

تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثماراتها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار و التي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة و لكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها.

تشمل مشاريع البنية كل من قطاع النقل (تهيئة الطرق و الجسور و السكك الحديدية و الموانئ والمطارات...) و قطاع الاتصالات (السلكية واللاسلكية، الانترنت...) قطاع التعليم (تعليم و تكوين أفراد المجتمع من خلال المدارس و الجامعات و الإنفاق على البحث العلمي...) قطاع الطاقة (توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة كالطاقة الشمسية، الكهرباء، الغاز....) الموارد المائية (تشييد السدود ، الصرف الصحي).

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 73.

خلاصة الفصل:

إن المتتبع لتطور السياسة المالية منذ ظهورها إلى ما وصلت إليه الآن ، لابد أن يعترف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب " مثلا " و إعادة توزيعها كأسلوب لإعادة توزيع الثروة، و من ثم تحقيق ما يسمى بالمساواة و العدالة، كما أن السياسة المالية تشكل أحد ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، و ذلك من خلال مجموعة الإجراءات و السياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة .

كما تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة و الإيرادات العامة، غير أن تحقيق التنمية الشاملة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة قد تعجز الدولة في كثير من الأحيان عن توفيرها محليًا، لذلك غالبًا ما تلجأ الدولة للبحث عن أقل المصادر تكلفة لتمويل مشاريعها التنموية، و لعله من بين أهم هذه المصادر الاستثمار الأجنبي المباشر والذي لا يتجسد إلا بتوفير مناخ الاستثمار الملائم الذي يعتبر من بين أهم الأمور الحساسة و التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار قبل اتخاذه قرار الاستثمار، ذلك أنه يتضمن كل السياسات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاستثمار لذلك تسهر العديد من دول العالم على تهيئة مناخ الاستثمار و تحسينه بالشكل الذي يجعله مناخًا محفزًا على الاستثمار و جالبًا له.

لذلك لابد من ترشيد السياسة المالية و تفعيلها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما سنحاول اختباره في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 2000-2014 في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

فعالية السياسة المالية المطبقة

على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل:

أقبلت الجزائر في آخر عشرية من القرن الماضي على سلوك منعطف حاسم اتجاه تأزم الوضع الاقتصادي آنذاك و الذي عرف اختلالات عميقة في التوازنات الكلية اضطرت معها الدولة إلى مباشرة جملة من الإصلاحات الهيكلية، مهدّت لعهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح و تحسين بيئة الاستثمار و كذا ترقية الاستثمار الأجنبي باعتباره الشكل التمويلي البديل عن المديونية الخارجية وموردا هاما لمشاريع التنمية. وتطلّب ذلك وضع الأطر القانونية و المؤسساتية الكفيلة بتهيئة المناخ الملائم له و الرفع من جاذبيته للشريك الأجنبي أمام احتدام المنافسة الدولية على نيل النصيب الأوفر من هذه التدفقات الاستثمارية.

و ما تتوفر عليه الجزائر من مقومات اقتصادية و موارد طبيعية و إمكانيات بشرية إضافة إلى تميز موقعها جغرافيا وشساعة مساحته و تنوع تضاريسه، يؤهلها لأن تكون قبلة للمستثمرين الأجانب و يزيد من أطماعهم في الظفر بفرص استثمارية جذابة.

كما مست الإجراءات التصحيحية المنتهجة السياسة المالية للدولة، لما لها من تأثير كبير على النشاط الاقتصادي بشكل عام و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل خاص، من خلال أوعيتها الإيرادية و ما تنفق فيه لتهيئة البنى التحتية و الهياكل القاعدية بالإضافة إلى ما تمنحه من حوافز ضريبية وتنظيمية.

و من هذا المنطلق، سنتناول بالتحليل مدى فعالية أدوات السياسة المالية في جذب رأس المال الأجنبي إلى الجزائر، هذا بعد الحديث عن واقع مناخ الاستثمار وما وضعته الدولة في شأنه من تشريعات و أنشأته من هيئات معنية بتنظيمها في ظل ما يتوفر عليه اقتصادها من مقومات، و كيف انعكس ذلك على حجم التدفقات الواردة من هذه الاستثمارات خلال الفترة محل الدراسة (2000-2014)، لنقدم في الأخير بعض المقترحات المتعلقة أدوات السياسة المالية كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق ما تطمح الجزائر في جذبه من استثمارات أجنبية مباشرة إليها؛ و بناءً عليه، يضم هذا الفصل ثلاثة مباحث، هي كالآتي:

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر

المبحث الثالث: تأثير أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

يعمل النشاط الاستثماري في الجزائر ضمن محيط دولي يتسم بالتطورات الاقتصادية السريعة، و من أجل مواجهة هذه التطورات و الاندماج في الاقتصاد العالمي، عمدّت الجزائر في مطلع التسعينات إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية و التوجه نحو اقتصاد حر من بوابة التشجيع على الاستثمار و خلق المناخ الملائم له فاستلزم ذلك صياغة تركيبة من القوانين و التشريعات التي تشجع الشريك الأجنبي و تحفزه على نقل استثماراته إلى البلد.

نقف من خلال هذا المبحث على الإطار التنظيمي و القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر و مدى نجاحه في استقطاب المزيد من تدفقات هذا النوع من رؤوس الأموال إلى الجزائر و كذا مصادره و توزيعه القطاعي.

المطلب الأول: تطور الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار

سعيا وراء استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حرصت الجزائر على توفير المناخ الاستثماري الملائم لها ذلك تماشيا و التغيرات الاقتصادية و كذا التوجهات السياسية للدولة، بحيث سنت عدة قوانين منظمة للاستثمار، كما تم إنشاء هيئات و أجهزة إشراف لتهيئة المناخ المؤسساتي الملائم مما يكفل السير الحسن للعملية الاستثمارية بين الدولة و الشريك الأجنبي.

و يمكن إدراج هذه القوانين و هيئات الإشراف على الاستثمار المنبثقة عنها وفق مرحلتين أساسيتين هما:

* مرحلة الاستثمار الموجه في فترتي الستينات و الثمانينات
* مرحلة الانفتاح (الاقتصاد المستقل) مع بداية التسعينات

أولا: مرحلة الاستثمار الموّجه

تميزت هذه المرحلة بصدور أولى القوانين المنظمة للاستثمار في تاريخ الجزائر المستقلة، و الذي تلته فيما بعد قوانين أخرى سعّت في مجملها إلى ترقية الاستثمارات و تحقيق أهداف التنمية في ظل نظام اقتصادي عرف السيطرة المطلقة للدولة على كافة الأنشطة، الأمر الذي أدى إلى حجب دور القطاع الخاص فيه.

1- قانون الاستثمار 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

هو أول قانون بعد الاستقلال، كان هدفه المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة من جهة و العمل على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى. كما حدّد هذا القانون الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، من بينها[1]:

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب.
- ضمان ضد نزع الملكية.

لكن هذا القانون لم يطبق في الواقع العملي إذ أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية حيث تزامن صدوره و الفترة التي كانت تقوم فيها الجزائر بالتأميمات و بالتالي أبانت عن نيتها في عدم تطبيق قانون 1963.

2- قانون الاستثمارات 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966:

حاول هذا القانون توجيه و تنظيم القطاع الخاص و تحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية أشكاله، مكانته و الضمانات القانونية الخاصة به للمستثمرين المحليين و الأجانب، مع مراعاة عدد من الشروط كضرورة تشغيل العمالة المحلية و تأهيلها[2]؛ و عموما أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية ولكن طُبق على الاستثمارات الجزائرية الخاصة، لأنه لم يجلب المستثمرين الأجانب وعرف مصير القانون السابق، ويرجع ذلك إلى أن كل منهما[3]:

-ينص على إمكانية التأميم.

-يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري عند الفصل في النزاعات.

3- قانون الاستثمار 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982:

أعطى هذا القانون الاستثمار الخاص الوطني اهتماما كبيرا كما أكد على تبني الجزائر للاستثمار الأجنبي في شكل الشركات المختلطة الاقتصاد و ذلك بالنظر إلى الدور الهام للشريك الأجنبي لاسيما في قطاع المحروقات و حاجة الدولة الماسة له في دعم الاقتصاد نظرا لإمكاناته المالية و التقنية الكبيرة، حيث حدد نسبة

---

[1] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 156-157.

[2] الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، ص 1202.

[3] خوازم حمزة، فعالية الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية-دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013/2012، ص 130.

المشاركة الأجنبية ب49% من رأسمال الشركة المختلطة كحد أقصى لا يمكن تجاوزه[1]، مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين؛ إلى جانب هذا، وضّح هذا القانون الحوافز المختلفة الممنوحة في إطار الشركات المختلطة التي تتلخص في الإعفاءات من الضرائب العقارية و تلك المتعلقة بالأرباح الصناعية والتجارية المحققة وغيرها[2].

4- قانون الاستثمار 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

جاء هذا القانون معدلا و متمما للقانون 82-13 الذي لم يحقق نتائج مقبولة لعدم قدرته على تحفيز و جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة مع ظهور الأزمة البترولية سنة 1986 و الانعكاسات السلبية التي خلفتها على الوضع الاقتصادي و الحالة الاجتماعية عموما، لذا عمدت سلطة القرار في الجزائر إلى إفساح المجال أكثر أمام رأس المال الأجنبي و خاصة في قطاع المحروقات.

و تضمّن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة، و لعل أهم امتياز مُنح للمستثمر الأجنبي هو حق المشاركة في اتخاذ القرارات كما ضمن له حق التحويل المتعلق بحصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها[3].

و بالرغم من الامتيازات العديدة التي منحت للمستثمر الأجنبي في إطار هذا القانون إلا أنه لم يستطع جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة. لتبقى مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية بعد بلوغ المديونية الخارجية نهاية الثمانينات مستوى خطير، الأمر الذي تطلب البحث عن أطر قانونية أكثر انفتاحا لتكريس الإصلاحات الاقتصادية و فتح المجال أمام القطاع الخاص[4].

ثانيا: مرحلة الانفتاح على رأس المال الأجنبي

مع بداية تسعينات القرن الماضي، بدأت تظهر الملامح الأولى لاقتصاد مستقل و منفتح على العالم، مما تطلب إيجاد صيغ قانونية جديدة تخدم رغبة الجزائر في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي و الشراكة في إطار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والتكيف مع التحولات العالمية.

---

[1] مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع و آفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2004، ص 6.

[2] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 307.

[3] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص 162.

[4] كمال مرداوي، مرجع سابق، ص 6.

1- قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990:

يهدف قانون النقد و القرض إلى تنظيم قواعد اقتصاد السوق و حركة رؤوس الأموال و إعادة هيكلة النظام المصرفي و سوق الصرف بالجزائر، كما أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى البلد.

و أول ما جاء به هذا القانون في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم و غير المقيم؛ حيث يرخص لغير المقيم بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، و بذلك يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية و بدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية[1].

حيث ألغى بذلك مجموع الأحكام السابقة المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية (51% للقطاع العمومي و 49% للمستثمر الأجنبي).

2- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993:

يعتبر هذا القانون و المتعلق بترقية الاستثمار أول قانون يتضمن صراحة تشجيع و تنظيم و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، و الذي يعكس التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح و التكيف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين خواص[2]، حيث أقر مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص (محليا كان أم أجنبيا) حرٌّ في دخول أي مشروع استثماري تحت أي شكل عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمارات APSI، التي تم إنشاؤها بموجب هذا القانون[3]؛ وأهم ما جاء به هذا القانون بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر نلخصه في النقاط التالية[4]:

- يتيح للمستثمر الأجنبي إمكانية التملك الكامل لأي استثمار يقوم به.

---

[1] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

[2] جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 313.

[3] زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية" جامعة سكيكدة، الجزائر، 14-15 مارس 2004، ص 08.

[4] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 163-164.

– أكد صراحة على ضمان تحويل رأس المال المستثمر و أرباحه إلى الخارج حتى و لو تجاوزت هذه التحويلات رأس المال الأصلي المستثمر.

– المساواة في المعاملة، حيث لم يميز هذا القانون بين الأجانب و الجزائريين بخصوص النشاط الاستثماري.

– إمكانية التحكيم الدولي للنزاعات.

3– قانون تطوير الاستثمار 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم01–03 و الذي يهدف إلى تحفيز و زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و خلق مناصب الشغل و زيادة التصدير خارج المحروقات؛ هذا، و لقد حدّد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحّليين و الأجانب[1]، كما أكدّ على ما جاء به القانون السابق حول منح الحرية التامة في إنجاز الاستثمارات مع مراعاة التشريعات و حماية البيئة*.

كما قدّم هذا الأمر مزايا للمستثمرين أحسن من سابقتها، من أهمها[2]:

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار.

– مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

– تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بقبول أو رفض طلب الاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمرين المنصوص عليها قانونا، من 60 يوما إلى 30 يوما. كما أصبحت قرارات هذه الهيئة قابلة للطعن القضائي عكس ما كانت عليه سابقا.

---

[1] مرداوي كمال، مرجع سابق، ص 9.

* تراجعت سلطة القرار في الجزائر عن منح هذا الامتياز للمستثمر الأجنبي و ذلك بموجب المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2009/07/22، حيث نصت هذه المادة على عدم إمكانية انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها نسبة المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

[2] الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 2001/08/22 المواد 07، 11 و 22.

تجسيدا لعملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الاستثمار، تم إنشاء بموجب هذا القانون هيئتين أساسيتين للاستثمار، و هما[1]:

أ- المجلس الوطني للاستثمار CNI:

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار تحت إشراف رئيس الحكومة كهيئة مكلفة بترقية الاستثمار و تطويره ورسم الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، و تتمثل مهام هذا المجلس فيما يلي:

- يقترح إستراتيجية الاستثمار و أولويتها.
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار و مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يفصل في الاتفاقيات التي تخص منح الرخص أو الامتياز في إطار النظام الخاص بالمناطق التي تكتسي أهمية خاصة للاقتصاد الوطني و التي تستعمل تكنولوجيات متقدمة من شأنها المحافظة على البيئة.
- الفصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات التي حددها الأمر 01-03 و التي تستفيد من المزايا والضمانات.
- اقتراح كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه و يتكون هذا المجلس من ممثلين عن 09 وزارات بالإضافة إلى حضور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في كل اجتماع للمجلس.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

بموجب المادة السادسة من الأمر 01-03 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، جاءت كبديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار APSI، مكلفة بعدة مهام نذكر منها:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

[1] نفس المرجع السابق، المادة 19 منه.

– تسيير صندوق دعم الاستثمار، و هو عبارة عن حساب تخصيص خاص أقره القانون الجديد، بحيث يوجه لتمويل التكّفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، خاصة منها النفقات المتعّلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

من خلال هاتين الهيئتين، تبدو مسألة ترقية و تطوير الاستثمار في الجزائر قد أخذت بعدا جديا ورسميا أكثر من أي وقت مضى، و ذلك بكون الهيئتين ينتميان إلى أعلى سّلم تنظيمي في السلطة الّتنفيذية ألا و هو رئاسة الحكومة؛ كما أن الضمانات و التسهيلات و المزايا الممنوحة من قبل هاتين الهيئتين الرسميتين للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، كما أقر ذلك قانون تطوير الاستثمار، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية و الشكلية أكثر تأهيلا مما مضى[1].

4– الأمر رقم 06–08 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

جاء هذا الأمر ليعدل و يتمم بعض أحكام الأمر السابق بحيث قدم العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة و حقوق نقل الملكية، كما جاء بمواد جديدة تخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2]، و أهم ما جاء به هذا القانون، نذكر[3]:

– تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

– تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار و ذلك حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم، بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

– تم إدراج مادة جديدة خاصة بالطعن من قبل المستثمرين في المزايا الممنوحة لهم، محددا فيها تشكيل لجنة الطعن و سيرها و تنظيمها، وكذا مدة الطعن.

---

[1] مرداوي كمال، مرجع سابق، ص ص 10–11.

[2] جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 316.

[3] الأمر رقم 06–08 المؤرخ 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 01–03، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2006/07/19، ص 17.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

خاضت الجزائر كالعديد من الدول النامية في مطلع الألفية الثالثة تجارب تنموية جديدة، جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية الراهنة و الذي تجسد من خلال تبنيها لمخططات متوسطة و طويلة الأجل تهدف في المجمل إلى تعديل التوزانات الاقتصادية الكلية في إطار ما هو متاح للدولة من إمكانات ومؤهلات تسمح بتهيئة مناخ الأعمال و بناء قاعدة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

فالجزائر تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدرا لجذب الاستثمارات، وقد عملت الدولة على زيادة ميزتها التنافسية كي تتمكن من خلق بيئة ملائمة للاستثمار، وعلى إتباع سياسات تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي، حتى تضمن نقلة نوعية إلى اقتصاد السوق، وقد ساهمت هذه الجهود في استعادة بعض المؤشرات، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب في البعض الآخر حسب نتائج مؤسسات تقييم مناخ الاستثمار الدولية، وتحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال والاستثمار أمام الأسواق الأوروبية والإفريقية، بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

فالشروع في تطبيق المخططات التي تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، بات من الضروري على الدولة العمل على تنويع الهيكل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية الأخرى، فعلى غرار الفلاحة توجه الاهتمام نحو تطوير قطاعات السياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، لخلق مناصب الشغل اللازمة لامتصاص العمالة التي يتوفر عليها سوق العمل المحلي، إضافة إلى تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل الاعتماد على الصادرات لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية وتشجيع الأنشطة التصديرية بمعية القطاع الخاص والمؤسسات الصغير ة والمتوسطة.

وفي سبيل تأهيل المؤسسات الوطنية والرفع من قدرتها التنافسية أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع كبرى شملت المجالات الأساسية الأربعة للاقتصاد و هي: تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة الصيد البحري و السياحة، بحيث[1]:

شهدت سنة 2002، بدأ خطة إنعاش القطاع الفلاحي، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بهدف دعم التجديد الفلاحي وإعادة بعث الاهتمام بالقطاع الفلاحي كمكون

[1] بيبي وليد، مرجع سابق، ص 192.

رئيسي في الخطط التنموية المرسومة. أما في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، فقد استهدفت السياسة التنموية المتبناة في سنة 2001 و المرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص و الشراكة إلى عصرنة قطاع الصيد البحري، حماية الثروة السمكية، تطوير تربية المائيات إضافة إلى ترقية التكوين والبحث العلمي.

و في إطار استغلال المؤهلات والإمكانيات السياحية غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر تبنت الجزائر مخطط 2009، 2015 و 2025، و التي تكفل تنمية قطاع سياحي يرسم الآفاق قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك السياحة الصحراوية والجبلية، ويتخلل المخطط مشاريع بناء مدن سياحية.

وبعد الشروع في تطبيق السياسات القطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، أعطت الحكومة الأولوية لتأهيل البنية التحتية الوطنية، ففي سنة 2005 تم إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو بغية تحسين الخدمات العمومية الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب، كما تم اعتماد مخططين يستهدفان الهضاب العليا والجنوب، وخصصت الحكومة لانجاز هذه المخططات غلاف مالي يقدر ب 180 مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة 2009، منها 70% للبنى التحتية القاعدية السكن والتجهيزات العمومية، وذهب الجزء الأكبر من هذه المخصصات إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2005-2025 ،كما تم خلال سنة 2010 إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد حتى سنة 2014، لتمويل الهياكل القاعدية للاقتصاد والخدمات الجماعية، و أهم ما ورد فيه:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق و المياه.

- تخصيص ما يقارب 40% من موارد هذا البرنامج لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

- يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

كما سجلت مؤشرات التوازن الاقتصادي و المالي في الجزائر تحسنا خلال فترة الدراسة، حيث أنه[1]:

– معدل نمو الاقتصاد تحسن بانتقاله من 2.1% عام 1993 إلى 3.3% عام 2010، و عرف هذا المعدل نوعا من ثبات حيث سجل نفس النسبة سنة 2013، و ارتفع عن هذا المستوى بنسبة 0.1% في السنة الموالية.

– تراجع معدل التضخم بشكل كبير بوصوله نسبة 3.9 % سنة 2010 ، لكن هذه النسبة عاودت الارتفاع في سنة الموالية لتصل إلى 5.5% كما قفزت سنة 2012 إلى أعلى مستوى لها خلال العشرية ب 8.9% نتيجة للزيادة في الأجور، لكنها هبطت سنة 2013 إلى 3.26% و هي النسبة الأضعف منذ سبعة سنوات[2].

– استعادة التوازنات الخارجية من خلال احتياطي الصرف الذي عرف تزايدا متواصل منذ سنة 2000 تزامنا مع الارتفاع في أسعار البترول عالميا، حيث أصبح يشكل أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي كما حدث سنة 2009 أين حقق نسبة 108%، و بلغ سنة 2013 ما قيمته 189 مليار دولار مسجلا بذلك تراجعا طفيفا عن السنة السابقة بنسبة 0.5%.

– تقلص حجم المديونية الخارجية خاصة سنة 2006 بما يعادل 11580مليار دولار، حيث انخفض رصيد هذه الأخيرة إلى 5062 مليار دولار ، لتبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر مريحة بوصول الدين الخارجي الإجمالي سنة 2013 إلى مستوى تاريخي له ب 3396 مليار دولار[3]، كما تضاءلت نسبة تكوينه من الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يعد يشكل سوى نسبة 1.5% منه سنة 2014[4].

[1] KPMG, Guide investir en Algérie, ed 2014, PP 23-25.

[2] La banque d'Algérie, rapport 2013 « Evolution économique et monétaire en Algérie », octobre 2014, P29.

[3] Ibid, P50.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص 120.

المطلب الثالث: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

إن التعرف على مدى كفاءة السياسات المتبعة و التدابير و الإجراءات المتخذة في أداء دورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب منا الوقوف على واقع تدفقات هذا النوع من الاستثمارات و توزيعها على مختلف المناطق الجغرافية و القطاعات الاقتصادية داخل الجزائر كخطوة أولى للحكم على مدى قدرة مناخها الاستثماري في تشجيع انسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشاريع التنمية بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

أولاً: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

تبين معطيات الجدول رقم (3-1) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر قد سجل تطوراً ملحوظاً في بداية فترة الدراسة مقارنة بما كانت عليه في فترات سابقة التي ميزها عدم الاستقرار الأمني والسياسي نتيجة الأزمة التي عاشتها الدولة آنذاك مما أثر سلبا على المناخ الاستثماري، بحيث تعدّت هذه التدفقات عتبة المليار دولار سنة 2001، و يعزى هذا الارتفاع إلى قيام الجزائر ببيع رخص الهاتف النقال إلى شركة أوراسكوم المصرية.

لكن هذه التدفقات تراجعت قليلاً خلال السنة الموالية، و عرفت هبوطاً حاداً سنة 2003 إذ لم تتجاوز 634 مليون دولار و هو الحال بالنسبة للتدفقات العالمية في تلك الفترة نتيجة لأحداث 2001/09/11 وما نجم عنها من تداعيات أفرزت تراجع استثمارات شركات متعددة الجنسيات في المنطقة العربية[1].

[1] رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 75.

الجدول رقم(3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و نسبها إلى إجمالي التدفقات للدول العربية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	التدفقات الواردة إلى الجزائر	معدل النمو%	التدفقات الواردة إلى إجمالي الدول العربية	نسبة الجزائر إلى الإجمالي العربي
2000	438	---	6056	7,2
2001	1196	63,4	9418	12,7
2002	1065	-12,3	8476	12,6
2003	634	-68,0	15101	4,2
2004	882,9	28,2	25245	3,5
2005	1081	18,3	47600	2,3
2006	1795	39,8	70453	2,5
2007	1665	-7,8	81328	2,0
2008	2594	35,8	96908	2,7
2009	2746	5,5	86289	3,2
2010	2264	-21,3	68577	3,3
2011	2571	11,9	42960	6,0
2012	1499	-71,5	47145	3,2
2013	2661	43,7	47539	5,6
2014	1488	-78,8	43892	3,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، سنوات 2006، 2011 و 2015.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2004، ص ص 179-180.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2005، ص ص 121-122.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2011، ص 97.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015، ص ص 74-79.

أما السنوات الثلاث الموالية فشهدت عودة التدفقات الاستثمارية لوتيرة الارتفاع و يرجع ذلك إلى[1]:

- بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية.
- البدء في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو سنة 2005.
- دخول اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 و ذلك على أساس تحرير التجارة خارج قطاع المحروقات و إقامة منطقة التجارة الحرة.
- زيادة استثمارات شركة الاتصالات المصرية في الجزائر.

كما وصلت التدفقات سنة 2006 إلى 1795 مليون دولار، إلا أن جُل هذه الاستثمارات كان من نصيب قطاع المحروقات و الذي هيمنت عليه الشركات الأمريكية و الفرنسية و البريطانية[2].

و بعد تراجع طفيف سنة 2007 بنسبة 7% استعادت التدفقات ارتفاعها سنتي 2008 و2009 سواء في بيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها؛ و يرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيت تزايدت التدفقات التي اجتذبها هذا القطاع سنة 2008 ب 20 مرة مقارنة بقيمتها خلال السنة التي سبقتها، إلى جانب تضاعف التدفقات إلى القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته للعام 2007[3]؛ و الملاحظ أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 بصورة مباشرة لعدم ارتباطه بالاستمارات الأجنبية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للنفط، كما لا يمكن إغفال دور التدابير والإجراءات الهادفة لتحفيز الاستثمار و تحسن الأوضاع الأمنية و السياسية إضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد في التأثير على حجم الوارد من هذه الاستثمارات إلى الجزائر.

إلا أن أداء الجزائر تباين في السنوات الموالية بين انخفاض التدفقات الاستثمارية تارة و ارتفاعها تارة أخرى و ذلك بمعدلات متفاوتة.

[1] خوازم حمزة، مرجع سابق، ص 158.

[2] CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, Nations unies, Genève, 2004 P45.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2008، ص 72.

و عموما، تظهر بيانات الجدول السابق مستويات مقبولة من حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة، كما أن مبالغ التدفقات تعطي انطباعًا حسناً حول مناخ الاستثمار الجزائري، غير أنها تبقى قيماً مطلقة لا يمكن الحكم من خلالها على قدرة الاقتصاد الوطني في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فمقارنة بإجمالي هذه التدفقات للدول العربية نجد بأن حصة الجزائر منها ضعيفة جداً حيث لم تتجاوز في المتوسط نسبة 5% فقط، و هو ما يؤكد لنا انخفاض قدرة الجزائر التنافسية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عربيا، فحسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2007، احتلت الجزائر المرتبة العاشرة في سنة 2006 من بين 20 دولة عربية من حيث قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وقد سبقتها في ذلك دول لا مجال للمقارنة معها من حيث الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

كما أورد تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015 حصة الجزائر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية و التي لم تتجاوز نسبة 3.4% فقط، و هو ما يعتبر دون المستوى المطلوب بالنظر إلى الجهود الكبيرة التي بُذلت في سبيل تهيئة بيئة الأعمال الجزائرية و الرفع من جاذبية مناخها الاستثماري.

ثانيا: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا ينحصر تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دراسة تدفقاته السنوية فقط و إنما يمتد لدراسة توزيعاته على مختلف القطاعات الاقتصادية كونه يمثل مشاريع استثمارية تبين مدى قدرة الدولة المضيفة لها على توجيهها نحو القطاعات الحيوية الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة،كما يُظهر التوزيع الجغرافي للتدفقات مختلف الدول المصدرة التي نجح القطر المضيف في استقطاب استثماراتها.

ومن هذا المنطلق نقوم بتحليل التوجهات القطاعية للاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة وكذا التعرف على أهم الدول المصدرة لها.

1- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI الواردة في الجدول رقم (3-2)، نجد بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و المصرح بها لدى نفس الوكالة، تتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة 2002-2015.

الجدول رقم(3-2): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2002-2015

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	10	1.48	3 117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.9	98 996	4.01	21 533	16.66
الصناعة	386	57.1	1681 400	68.03	71 936	55.65
الصحة	6	0.89	13 573	0.55	2 196	1.7
النقل	21	3.11	13 172	0.53	1 723	1.33
السياحة	11	1.63	420 657	17.02	13 128	10.16
الخدمات	120	17.75	151 335	6.12	16 710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89 441	3.62	1 500	1.16
المجموع	676	100	2471 691	100	129 254	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، نقلا عن الموقع الالكتروني

(تاريخ الإطلاع 2016/04/12) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

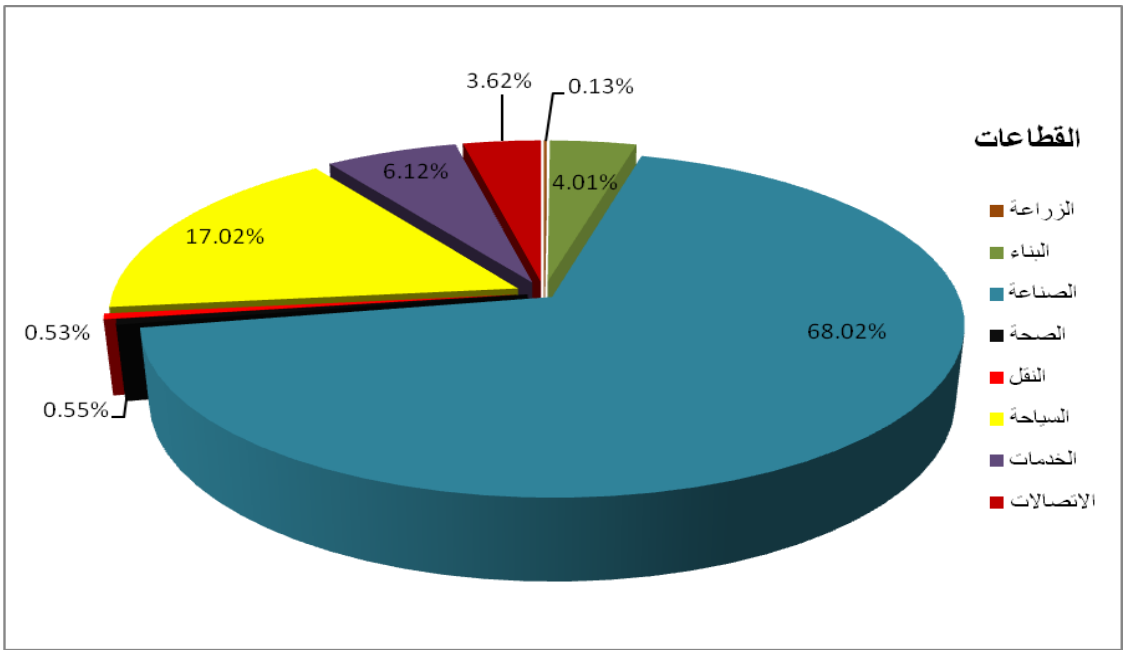
حيث احتل قطاع الصناعة الصدارة من حيث عدد المشاريع و قيمة الاستثمارات، إذ شكّل هذا القطاع نسبة 57.1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. أما المرتبة الثانية كانت من نصيب قطاع البناء بما يعادل 17.9% أما ثالث أكبر نسبة فحضي بها قطاع الخدمات بـ 17.75%، في حين تقاسمت القطاعات الاقتصادية الأخرى النسبة المتبقية، و التي تعتبر أنصبة ضئيلة جدا من حجم التدفقات الإجمالي.

هذا، و تعد المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة و الاتصالات بالنسبة لقطاع الخدمات الأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي، حيث وصلت الحصة النسبية لقطاع الفحم و النفط و الغاز الطبيعي إلى 28% من الاستثمارات الوافدة خلال الفترة من 2003 إلى 2015[1]؛ إلا أن هذا القطاع لا يساهم كثيراً في خلق مناصب شغل مقارنة ما يمكن أن توفره قطاعات صناعية أخرى.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، مرجع سابق، ص 119.

و بالرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، إلا أن القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تحظى باهتمام الشركات الأجنبية بالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات و قدرات خاصة في قطاعي الزراعة و السياحة الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث في أسباب ذلك.

الشكل رقم (3-1): التمثيل البياني النسبي لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015



المصدر: بيانات الجدول رقم (3-2).

2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

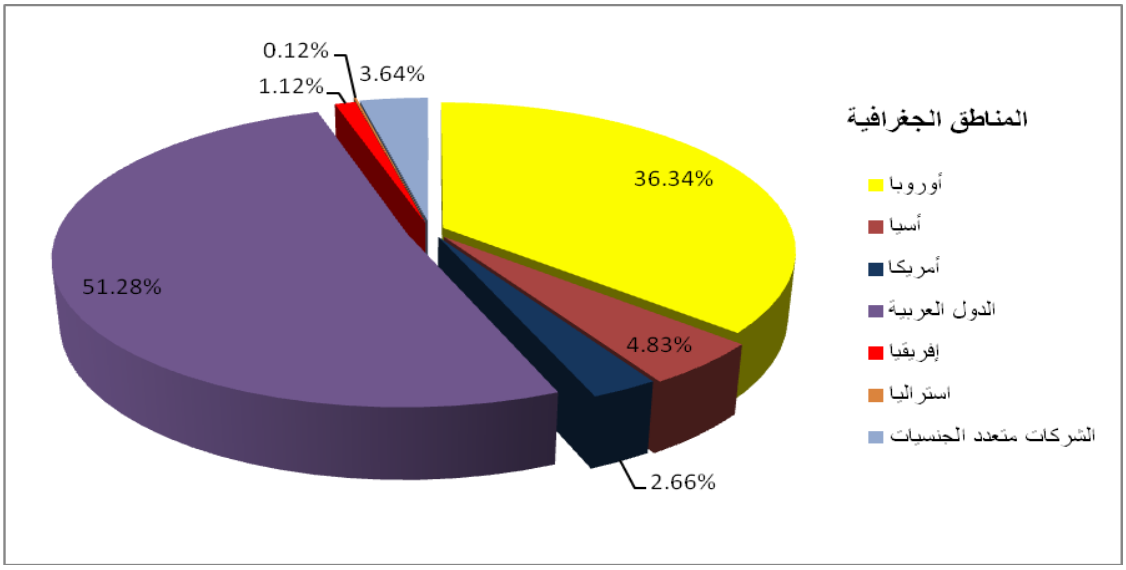
تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء الأجنبية أو العربية، و بناءً على معطيات تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015 المتعلقة بأهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة مابين 2003 و 2015، نجد بأنها تصنف الإمارات العربية المتحدة كأهم مستثمر في الجزائر، حيث وصلت نسبة استثماراتها إلى 22.5% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلينا مما سمح بخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، قُدر بـ 11561 منصب عمل[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص 119.

أما مصر فتأتي ثانيا في ترتيب الاستثمارات العربية في الجزائر بنسبة 6.1% محققة 7350 منصب شغل، تركزت أساساً في قطاع الخدمات؛ كما وصلت نسبة الاستثمارات الأوروبية في الجزائر إلى 32.5% استحوذت منها اسبانيا وحدها على 11.6 لتليها الاستثمارات الفرنسية بنسبة 8.7% توزعت على كل من قطاع المحروقات و قطاع الصناعات الغذائية و الدوائية، وكذا قطاع السيارات. و لم تتعدى استثمارات الو.م.أ نسبة 4.9% موفرة بذلك 3210 منصب شغل تركزت عموماً في قطاع المحروقات.

و يلخص التمثيل البياني التالي أهم المناطق الجغرافية عالميا المصدرة للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

الشكل رقم(3-2): التمثيل البياني لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لسنوات 2002-2015



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement (تاريخ الإطلاع: 2016/05/05)

على ضوء ما تقدم، و بالاعتماد على تحليل البيانات المدرجة يبدو جليا أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضئيل، كما أن أغلب هذه الاستثمارات يتركز في عدد قليل من القطاعات الاقتصادية و هو ما يعني عدم قدرة الدولة الجزائرية على ترشيد مشاريع المستثمر الأجنبي وتوزيعها نحو مختلف القطاعات بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر

نتيجة للوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر في منتصف الثمانينيات و التي أدت إلى اختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية (خاصة المالية منها)، تمّ إقرار برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي مهّدت إلى انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق، مدعومة في ذلك من طرف المؤسسات المالية الدولية؛ و من أهم هذه الإصلاحات تلك التي مسّت السياسة المالية بهدف السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة، عن طريق ترشيد النفقات و زيادة الإيرادات بإتباع سياسة مالية تقشفية.

و منذ سنة 1999، دخلت الجزائر مرحلة جديدة و هي فترة ما بعد الإصلاحات التي عرفت فيها السياسات الاقتصادية بشكل عام و السياسة المالية بشكل خاص مسارا جديدا، فبعدما كانت هذه الأخيرة في الفترات السابقة سياسة انكماشية حذرة تحولت إلى سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الدولة كنتيجة لارتفاع العائدات النفطية، مما مكّن أصحاب سلطة القرار من تبني مشاريع تنموية ضخمة شملت عديد القطاعات الحيوية بهدف رفع معدلات النمو و تحسين مستوى معيشة الأفراد، تجسدت بانطلاق مشروعي الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي.

و من خلال هذا المبحث، سنتناول بالتحليل أهم التغيرات التي طرأت على ما حصلّته الدولة من إيرادات في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014، و ما قابلها من نفقات، متقفين بذلك أثرها على وضعية الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

إن أهم ما ميّز السياسة المالية في الجزائر منذ سنة 1999، هو التوسع في الإنفاق الحكومي و ذلك في إطار سعي الدولة نحو إنعاش و بعث الحركية في الاقتصاد الوطني من خلال إطلاق مخططات و برامج خماسية رصدت لها مبالغ مالية ضخمة؛ و فيما يلي نتطرق لتقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري و كذا لأهم التطورات التي عرفتها خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2014.

أولا: تقسيمات النفقة العامة

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز[1].

1- نفقات التسيير:

هي تلك النفقات العامة التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي و تسمح بتسيير جهازها الإداري وأداء مهامها و التزاماتها، مثلا كأجور الموظفين و مصاريف صيانة المباني العمومية، و بالتالي لا تضيف هذه النفقات للمجتمع أي مقدرة إنتاجية جديدة بقدر ما تسعى لإبقاء الهيكل الموجود يتحرك[2].

و تتفرع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، هي[3]:

1-1/ أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:

و يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

1-2/ تخصيصات السلطة العمومية:

و تمثل نفقات التسيير للمؤسسات العمومية السياسية و غيرها، كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة المجلس الدستوري و غيرها، و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

1-3/ النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات، كمرتبات العمال، و أشغال الصيانة.

---

[1] كماسي محمد أمين، دادان عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية-حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000، مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص 71.

[2] المادة 23 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

[3] يحياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)- دراسة حالة الجزائر من 1970 إلى 2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص ص 144-145.

1-4/ التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي، و عمليات التضامن كتقديم إعانات للجماعات المحلية والمنح العائلية.

يدخل الباب الأول و الثاني ضمن الأعباء المشتركة في الميزانية العامة، و يتم تفصيلها و توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي. أما الباب الثالث و الرابع فيتعلقان بالدوائر الوزارية، و يتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع لكل جزء أو فصل.

2- نفقات التجهيز:

تمثل النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي و بالتالي زيادة في ثروة البلد، و تعرف كذلك بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار. و تتكون هذه النفقات من الاعتمادات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية و الإدارية و التي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة، ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[1].

و تظهر نفقات التجهيز في الجدول ج- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات (محروقات، فلاحة تربية و تكوين ...)، ثم كل قطاع ينقسم إلى ثلاثة أبواب كما يلي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة و تتمثل في النفقات التي تستند إما لإلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- نفقات رأسمالية أخرى.

ثانيا: تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة من 2000 إلى 2014

عرفت نهاية التسعينات من القرن الماضي، تخلي الجزائر عن السياسة الإنفاقية التقشفية التي انتهجتها بهدف التحكم في النفقات العامة و التخفيف من حدّة العجز الموازني، بعد أن اتجهت عدة مؤشرات مالية نحو التحسن، نتيجة لتمسك الدولة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التقيد بالإجراءات التي أملتها عليها

[1] نفس المرجع السابق، ص 147.

الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) لتشهد بذلك الانفراج المالي مع ارتفاع أسعار النفط مما سمح بالتوجه نحو التوسع في الإنفاق العام بالشروع في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداءً من سنة 2001 و إلى غاية 2004[1]، و الذي تلاه برنامج دعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو 2010-2014.

جدول رقم (3-3): تطوّر النفقات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات / البيان	إجمالي النفقات	معدل النمو (%)	نفقات التسيير			نفقات التجهيز		
			المبالغ	معدل النمو(%)	نسبتها إلى إجمالي النفقات(%)	المبالغ	معدل النمو(%)	نسبتها إلى إجمالي النفقات(%)
2000	1178122	___	856193	___	72.67	321929	___	27.33
2001	1321028	12.1	963633	12.5	72.95	357395	11.0	27.05
2002	1550646	17.4	1097716	13.9	70.79	452930	26.7	29.21
2003	1690175	9.0	1122761	2.3	66.43	567414	25.3	33.57
2004	1891769	11.9	1251055	11.4	66.13	640714	12.9	33.87
2005	2052037	8.5	1245132	-0.5	60.68	806905	25.9	39.32
2006	2453014	19.5	1437870	15.5	58.62	1015144	25.8	41.38
2007	3108569	26.7	1673931	16.4	53.85	1434638	41.3	46.15
2008	4191051	34.8	2217775	32.5	52.92	1973276	37.5	47.08
2009	4246334	1.3	2300023	3.7	54.16	1946311	-1.4	45.84
2010	4466940	5.2	2659078	15.6	59.53	1807862	-7.1	40.47
2011	5853569	31.0	3879206	45.9	66.27	1974363	9.2	33.73
2012	7058173	20.6	4782634	23.3	67.76	2275539	15.3	32.24
2013	6024131	-14.7	4131536	-13.6	68.58	1892595	-16.8	31.42
2014	6995769	16.1	4494327	8.8	64.24	2501442	32.2	35.76
متوسط السنوات	3605421.8	14.3	2274191	13.4	63.71	1331230	17.0	36.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المديرية العامة للخزينة-وزارة المالية، نقلا عن الموقع الالكتروني: (تاريخ الاطلاع 2016/04/06)

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

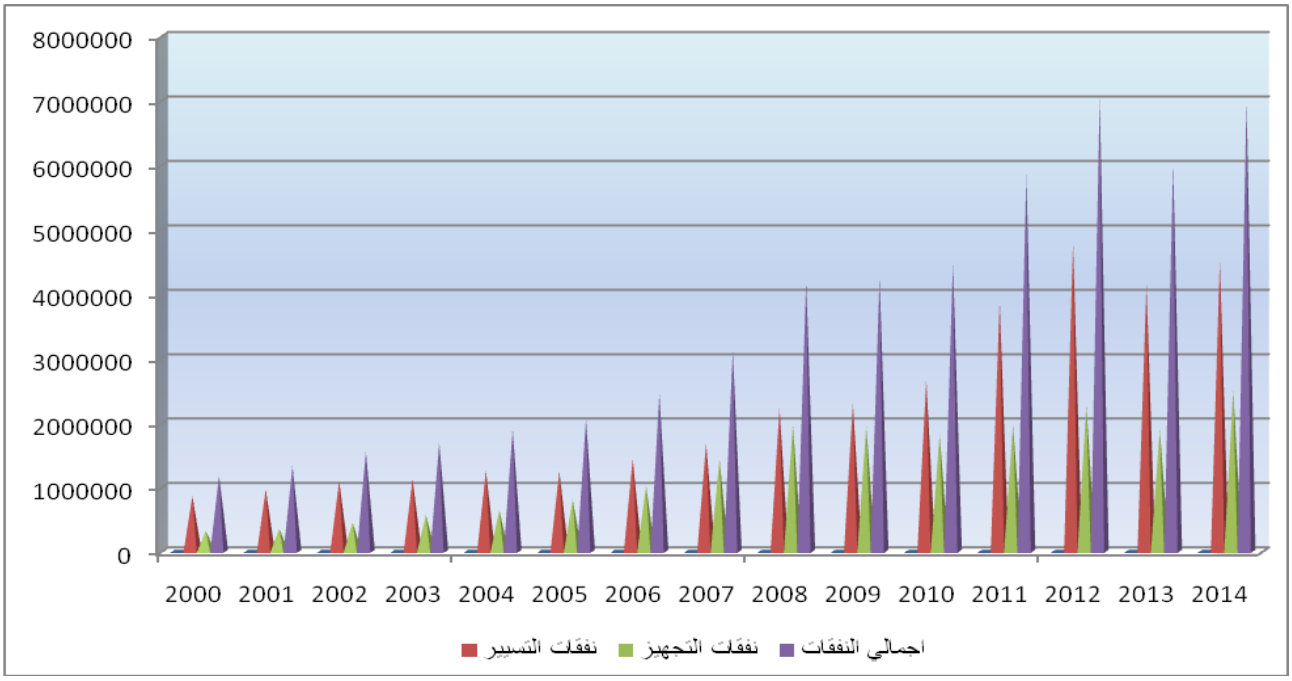
[1] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 209.

و تكشف لنا الأرقام الواردة في الجدول رقم (3-3) عن أن النفقات العامة للدولة تزايدت بشكل كبير في الفترة محل الدراسة و بمعدلات نمو معتبرة بلغت في المتوسط 14.3%، حيث تضاعفت من سنة 2000 إلى سنة 2005 لتفوق 2000 مليار دينار جزائري. و على نفس النحو استمر ارتفاعها إلى غاية سنة 2012 إذ حققت أعلى مستوى قياسي لها ب 7058 مليار دينار نتيجة للارتفاع الكبير في نفقات التسيير و إن شهدت تذبذبا في بعض السنوات بين الصعود تارة- إذ فاق أحيانا معدل نموها 30%- و النزول تارة أخرى لكنها لم تعرف تراجعًا بمعدل متناقص سوى سنة 2013 لتعاود ارتفاعها من جديد في العام الموالي.

هذه الزيادة مسّت كلا النفقتين سواء تعلّق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن اعتباره سياسة إنفاقية توسعية، جاءت تماشيا والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر آنذاك. و شمل هذا التوسع في الإنفاق، الخدمات الاجتماعية و التعليمية والصحية إلى جانب الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة[1].

و من أجل رؤية أوضح لتطور هذه النفقات خلال فترة الدراسة، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 354.

يبيّن تقسيم النفقات العامة، أن نفقات التسيير تسيطر على حجم الإنفاق العام للدولة نظرا لارتفاعها و صعوبة الضغط عليها باعتبارها مكونة من الأجور و التحويلات الاجتماعية، لذا نجد بأنها كانت هي الأعلى دائما طوال سنوات الدراسة، فقد تجاوزت في الفترة من 2000-2002 نسبة 70% من إجمالي النفقات و ذلك على حساب نفقات التجهيز بالرغم من أن متوسط معدلات نمو هذه الأخيرة كان أعلى من متوسط النمو في نفقات التسيير، و التي لم تتراجع عن الزيادة إلا سنتي 2005 و 2013 ولكن بشكل طفيف أين سجلت معدلات نمو سالبة.

و هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم نفقات التسيير في الجزائر، منها[1]:

- رغبة الدولة في توسيع رقعة الدوائر الوزارية لتخفيف العبء.
- رغبة الدولة في زيادة الاعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كقطاع التربية و الدفاع و التعليم العالي.
- تسديد نفقات الدين العمومي.
- فتح مناصب عمل جديدة و مراجعة الأجور.

لكن مؤخرا، أصبحت الجزائر أكثر حذرا فيما يتعلق بالإنفاق الجاري بسبب ازدياد هشاشة المالية العامة للدولة و تأثرها بالصدمات الخارجية نظرا لارتباط اقتصادها الكبير بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية[2].

أما الشق الثاني من النفقات العامة و المتمثل في تلك المتعلقة بالتجهيز، و نظرا لأهميتها البالغة في إحداث التنمية الاقتصادية خاصة في ظروف الدول النامية التي تعاني نقص الهياكل القاعدية و البنى التحتية، سعت الحكومة الجزائرية إلى رصد مبالغ مالية ضخمة للتجهيز من خلال تجسيد البرامج التنموية التي حفزت الإنفاق الاستثماري لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

و بالنظر إلى القيم العددية لنفقات التجهيز خلال السنوات من 2000 إلى 2008، نجد بأنها عرفت زيادة مطردة من سنة إلى أخرى إذ قُدر متوسط معدلات نموها بـ 17%؛ ففي سنة 2007، سجلت هذه النفقات توسعا كبيرا بحوالي 46% من الهيكل الإجمالي للنفقات، خُصصت أساسا لنفقات الهياكل القاعدية الاقتصادية و الإدارية و كذا تلك الخاصة بقطاع السكن مما ساهم في نمو القطاعات خارج المحروقات؛ وواصلت نسبتها من النفقات العامة ارتفاعها بحيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2008 ب 47.08%.

[1] يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 151.

[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 208.

هذا، وبعد تراجعها لسنتين على التوالي 2009 و 2010، إلا أنها استأنفت الصعود خلال بقية سنوات الدراسة باستثناء سنة 2013 حيث انخفضت بنسبة 16.8% عما كانت عليه في السنة التي قبلها.

و سجلت هذه النفقات أعلى قيمة لها سنة 2014 قُدرت ب 2501.44 مليار دينار، و ذلك بالرغم من تراجع أسعار البترول و تداعياته على مداخيل الدولة، الأمر الذي تطلب اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل 44% من النفقات الحكومية لهذه السنة[1].

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تعد السياسة المالية التي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام، من بين أهم السياسات المتبعة للخروج من حالات الركود الاقتصادي، و هي بمثابة الحل الوحيد للدول النامية خاصة تلك التي تملك إيرادات كبيرة.

و هو الحال بالنسبة للجزائر التي تعتمد إيراداتها بشكل كبير على ما تتوفر عليه من ثروة نفطية، حيث سمح الارتفاع المتواصل لأسعار البترول خلال السنوات الماضية من تحقيق وفورات مالية معتبرة للدولة فتحت الباب أمامها لتبني سياسة مالية توسعية قصد إعادة بناء الاقتصاد.

أولا: تقسيمات الإيرادات العامة في الجزائر

تنقسم إيرادات الميزانية العامة حسب المشرع الجزائري إلى[2]:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة الدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات و الهبات و الهدايا.
- التسديد برأس المال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة، و كذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 149.

[2] المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

و يمكن تصنيف الإيرادات العامة إلى[1]:

1- الإيرادات السيادية (الإجبارية):

و هي كافة الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية، وتتمثل في:

1-1- الإيرادات الجبائية:

و تتكون من مختلف الضرائب و الرسوم المصنفة في الجدول أ- من الموازنة العامة كما يلي:

- الضرائب المباشرة: و هي التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح و الأجور ... الخ.
- حقوق التسجيل و الطابع: و هي الرسوم الموضوعة على بعض العقود القانونية و كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية و القضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية و طوابع جوازات السفر و بطاقة التعريف...الخ.
- الضرائب غير المباشرة: مثل ضرائب الاستهلاك.
- الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير و الاستيراد.
- الجباية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل و الغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث، الاستغلال و النقل عبر القنوات.

1-2- الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:

تمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال، حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية.

1-3- الغرامات:

تتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة ...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

2- الإيرادات الاختيارية:

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات و المساهمات المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم من سلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة، و منها:

[1] يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 155.

2-1- مداخيل أملاك الدولة:

و هي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تملكه كتأجير الأراضي التابعة لها، مداخيل الغابات وغيرها.

2-2- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة:

تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها.

2-3- أموال المساهمات و الهدايا و الهبات:

و هذا النوع من الموارد يقدم للدولة بدون مقابل.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

اتسمت الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة بالتطور المستمر، وبمعدلات نمو بلغت في المتوسط 10% و لم تعرف تراجعا باستثناء سنتي 2003 و 2010 حيث انخفضت قليلا إلا أنها عاودت الارتفاع وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 أين فاقت 3927 مليار دج.

و لقد هيمنت المداخيل المتأتية من الجباية البترولية على هيكل الإيرادات نتيجة للمستويات القياسية التي بلغتها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية أثناء تلك الفترة؛ و كغيرها من الدول النامية الغنية بالطاقات الأحفورية، تعاني الجزائر من نقص هيكلي فيما يخص الجباية العادية و الذي تجسد في المردود الضئيل لها و إن تطورت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة، في حين كانت الإيرادات غير الجبائية الحلقة الأضعف في سلسة الإيرادات، فكما هو مبين في الجدول رقم (3-4) لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال 12.4% من إجمالي الإيرادات.

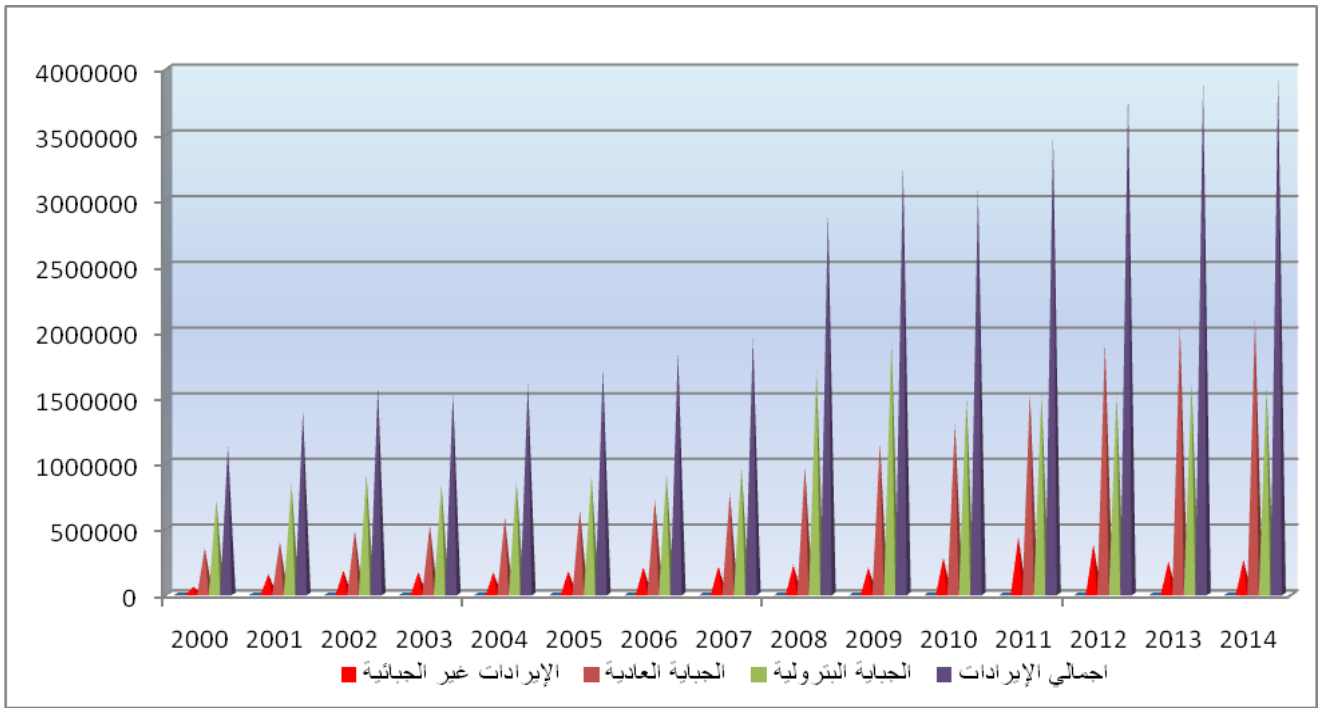
الجدول رقم (3-4): تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات / البيان	إجمالي الإيرادات	معدل النمو(%)	الإيرادات الجبائية						الإيرادات غير الجبائية		
			الجباية العادية	معدل النمو(%)	نسبتها إلى إجمالي الإيرادات(%)	الجباية البترولية	معدل النمو(%)	نسبتها إلى إجمالي الإيرادات(%)	المبالغ	معدل النمو(%)	نسبتها إلى إجمالي الإيرادات(%)
2000	1124924	---	349502	---	31.07	720000	---	64.00	55422	---	4.9
2001	1389737	23.5	398238	13.9	28.66	840600	16.8	60.49	150899	172.3	10.9
2002	1576684	13.5	482896	21.3	30.63	916400	9.0	58.12	177388	17.6	11.3
2003	1525551	-3.2	524925	8.7	34.41	836060	-8.8	54.80	164566	-7.2	10.8
2004	1606397	5.3	580408	10.6	36.13	862200	3.1	53.67	163789	-0.5	10.2
2005	1713992	6.7	640472	10.3	37.37	899000	4.3	52.45	174520	6.6	10.2
2006	1841925	7.5	720884	12.6	39.14	916000	1.9	49.73	205041	17.5	11.1
2007	1949050	5.8	766750	6.4	39.34	973000	6.2	49.92	209300	2.1	10.7
2008	2902448	48.9	965289	25.9	33.26	1715400	76.3	59.10	221759	6.0	7.6
2009	3275362	12.8	1146612	18.8	35.01	1927000	12.3	58.83	201750	-9.0	6.2
2010	3074644	-6.1	1297944	13.2	42.21	1501700	-22.1	48.84	275000	36.3	8.9
2011	3489810	13.5	1527093	17.7	43.76	1529400	1.8	43.82	433317	57.6	12.4
2012	3804030	9.0	1908576	25.0	50.17	1519040	-0.7	39.93	376414	-13.1	9.9
2013	3895315	2.4	2031019	6.4	52.14	1615900	6.4	41.48	248396	-34.0	6.4
2014	3927748	0.8	2091456	3.0	53.25	1577730	-2.4	40.17	258562	4.1	6.6
متوسط السنوات	2473174	10.0	1028804	13.8	39.1	1223295	7.4	51.7	221074	18.3	9.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المديرية العامة للخزينة-وزارة المالية.

الشكل رقم (3-4): تطور الإيرادات الجبائية و غير الجبائية خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4)

1- الجباية البترولية:

تمثل الجباية البترولية الدعامة الأساسية لمداخيل الدولة و هو ما تؤكده نسبها إلى إجمالي الإيرادات، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتأثر بالدرجة الأولى بأسعار المحروقات و حجم الطلب العالمي عليها.

وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم (3-4)، يتضح بأن حصيلة الجباية البترولية شهدت ارتفاعا مستمرا في أغلب سنوات الدراسة بفعل التحسن في أسعار البترول و انتعاش الطلب العالمي عليه، خاصة في سنة 2008 التي عرفت فيها هذه الحصيلة نقلة نوعية وصلت نسبتها من إجمالي الإيرادات إلى 59.1% و ذلك بقيمة 1715 مليار دج، و استمر هذا الارتفاع للسنة الموالية بوصول سعر البترول إلى 99 دولار أمريكي حيث بلغت فيها الإيرادات ذروتها بتعديها سقف 1900 مليار دج و هو ما يدل على مدى تركز إيرادات ميزانية الدولة على الجباية البترولية؛ إلا أن سنة 2010 سجلت انخفاضا محسوسا للإيرادات البترولية بسبب تراجع سعر برميل النفط إلى 76.2 دولار أمريكي متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية و عليه تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات بحوالي 10%.

أما السنوات الأخيرة فشهدت مستوى متقارب لحجم الجباية البترولية بين الانخفاض تارة و الارتفاع تارة أخرى على النحو الذي عرفته أسعار المحروقات، و الجدير بالذكر أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة للدولة تراجعت كثيرا لصالح الجباية العادية حيث لم تشكل سوى نسبة 40% سنة 2014 و هي أضعف نسبة خلال فترة الدراسة، و قد استقر متوسط نسب مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات عند51.7% مرجحًا بذلك الكفة لصالح العائدات النفطية في تمويل خزينة الدولة.

2- الجباية العادية:

حققت الجباية العادية أداءً مقبولا أثناء فترة الدراسة حيث كان منحاها تصاعديا من سنة إلى أخرى وبالتوازي مع ذلك ارتفعت حصتها في إجمالي الإيرادات العامة من 31.1% سنة 2000 إلى 53.2% سنة 2014 أي أن هذه النسبة فاقت نسبة مساهمة الجباية البترولية.

و خلال الفترة 2004-2010، تغير هيكل الضريبة خارج المحروقات، فقد عرفت الاقتطاعات من مداخيل و الأجور و أرباح الشركات ارتفاعا أسرع نسبيا من اقتطاعات النشاط الاقتصادي أي الضرائب على السلع و الخدمات و الرسوم الجمركية[1].

كما يعتبر تطور حصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة و ارتفاع حصيلة الرسوم الجمركية و ضريبة القيمة المضافة على الواردات العوامل المفسرة لأداء الجباية العادية و هذا نتيجة لتحرير التجارة الخارجية و اتساع نطاق المبادلات، بالإضافة إلى ما اتخذته الدولة من تدابير ضمن برامج التصحيح في المجال الضريبي، و تشديد الرقابة و عصرنة الإدارة الجبائية[2]، و محاولاتها الحثيثة لمكافحة التهرب الضريبي.

[1] دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 215.

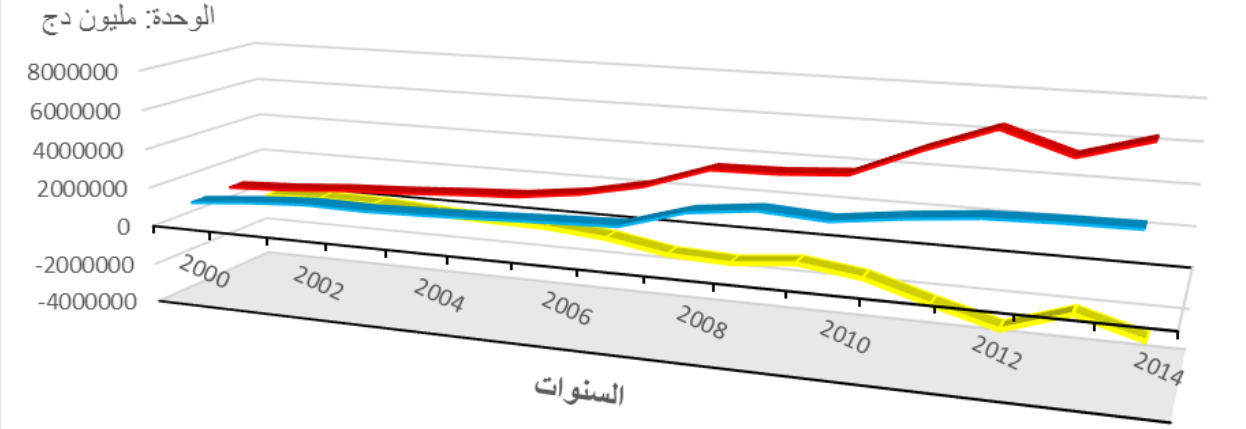
[2] يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 160.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة للدولة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و إعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية و الإنفاقية.

و تتأثر المالية العامة بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية؛ واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، يبدو واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش الاقتصادي لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما الإيرادات المتولدة عن الجباية العادية فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيّرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف[1].

الشكل رقم(3-5): التمثيل البياني لتطور الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	1124924	1389737	1576684	1525551	1606397	1713992	1841925	1949050	2902448	3275362	3074644	3489810	3804030	3895315	3927748
النفقات العامة	1178122	1321028	1550646	1690175	1891769	2052037	2453014	3108569	4191051	4246334	4466940	5853569	7058173	6024131	6995769
الرصيد الموازني	-53198	68709	26038	-164624	-285372	-338045	-611089	-1159519	-1288603	-970972	-1392296	-2363759	-3254143	-2128816	-3068021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المديرية العامة للخزينة-وزارة المالية، نفس المرجع السابق.

بالرجوع إلى تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2014، نلاحظ أن مالية الدولة قد تكبدت عجزا مزمنا يرجع أساسا إلى التوسع في الإنفاق العام بمعدلات أعلى من معدل التزايد في الإيرادات العامة و هو ما شكّل أحد عوامل الاختلال في التوازن الاقتصادي.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص 393-396.

و يبين الشكل رقم (3-5) المنحى السالب للرصيد الموازني خلال أغلب سنوات الدراسة عدى سنتي 2001 و 2002 التي تحققت فيها فوائض مالية، حيث لازم العجز الوضعية المالية للدولة منذ سنة 2003 ليستمر في الزيادة إلى ما فوق المليار دج ابتداءً من سنة 2007، و لم يتوقف عند هذا الحد حيث وصل إلى أكثر من 3200 مليار دج سنة 2012 و هو أكبر فارق سالب بين النفقات و الإيرادات العامة للدولة خلال هذه الفترة، و جاء هذا نتيجة التوسع الكبير في الإنفاق العام و محدودية مداخيل الدولة التي تبقى دائما عرضة للتغيرات التي تطرأ على السوق النفطية.

كما تجدر الإشارة إلى أن السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد من طرف الدولة في تقدير الإيرادات العامة يعتبر بعيدا عن السعر الحقيقي للبرميل في الأسواق العالمية، حيث يوجّه الفائض المتحقق من العائدات النفطية الناتج عن الفرق بين السعر المرجعي و السعر الحقيقي للبترول إلى تمويل صندوق ضبط الإيرادات* والذي وصل رصيده الصافي سنة 2014 إلى حوالي 4408 مليار دج، تم اقتطاع منها 2965 مليار دج لتمويل عجز الميزانية العامة[1].

و عليه، فإن استمرار وضعية العجز في الموازنة العامة للدولة يدّل على عدم قدرتها على التحكم في النفقات و ترشيدها أمام تراجع فرص زيادة إيراداتها؛ كما أن اعتماد هيكل الإيرادات العامة على مورد مالي غير مستقر(الجباية البترولية) تحكمه مجموعة من العوامل الخارجية، تجعل منه هيكلا هشاً، مما يحتم على الدولة تطوير مصادر إيراداتها الأخرى كالجباية العادية و كذا ترشيد نفقاتها للوصول إلى تحقيق التوازنات الداخلية الضرورية لجعل مناخ الاستثمار في الجزائر أكثر ملائمة لاستقطاب الوارد من الاستثمارات الأجنبية.

* تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000، و الذي يزود من الفائض في الإيرادات الجبائية للمحروقات عندما تتجاوز هذه الإيرادات مبلغ الإيرادات عند السعر المرجعي لبرميل البترول و بالتالي ادخار الفوائض المالية لسنوات ارتفاع أسعاره و توجيهها لتمويل العجز الموازني في حال انخفاض عائدات الجباية البترولية.

[1] المديرية العامة للخزينة-وزارة المالية، تقرير وضعية صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 إلى سنة 2014، نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective (تاريخ الإطلاع 2016/04/27)

المبحث الثالث: تأثير أدوات السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

لقد تبين لنا من خلال الطرح النظري، أن السياسة المالية من خلال أدواتها المتعلقة سواء بالجانب الإنفاقي أو الإيرادي تلعب دورا فعالا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تهيئة المناخ المناسب لها، إلا أن حجم المتدفق منها إلى الجزائر لا يدل على نجاعة هذه السياسة في دعم عوامل الجذب لها، الأمر الذي يدفعنا إلى افتراض عدم كفاءة ما أنفقته الدولة من أموال و ما قدمته من حوافز ضريبية لجذب اهتمام المستثمر الأجنبي؛ و للتأكد من صحة هذا الافتراض، نقوم بتسليط الضوء في هذا المبحث على أهم ما جاءت به النصوص القانونية من تحفيزات ضريبية و مدى فعاليتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب التطرق إلى تأثير سياسة الإنفاق العام على ذلك.

المطلب الأول: دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تمثل السياسة الضريبية جزءاً لا يتجزأ من سياسات الاستثمار المتبعة في تحفيز المستثمر الأجنبي أو طرده من الاستثمار في الدولة المضيفة؛ لذا عزمت الجزائر على تعديل مناخها الاستثماري لمواكبة التطورات العالمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، و يبدو ذلك جليا من خلال الإصلاحات و التعديلات الاقتصادية التي مست بدورها النظام الجبائي في بداية التسعينات و شجعت على الاستثمار بجميع أشكاله.

كما تناولت مختلف قوانين الاستثمار التي تعاقبت منذ سنة 1993 العديد من الحوافز و الإعفاءات الضريبية والجمركية موجهة للمستثمرين المحليين كانوا أم الأجانب، و فيما يلي سوف نركز على أهم الحوافز الجبائية التي تضمنها قانون الاستثمار 01-03 المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 06-08.

أولا: الإطار القانوني للحوافز الضريبية في الجزائر

نص الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 06-08، على جملة من الحوافز الجبائية التي يمكن أن تستفيد منها الاستثمارات أدرجت ضمن النظامين العام والاستثنائي حيث أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد

من مزايا و إعفاءات في إطار النظام الاستثنائي لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة تساهم في المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية و المساعدة على تحقيق تنمية شاملة[1].

1- النظام العام:

تمنح الامتيازات في هذا النظام إلى الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و ذلك على مرحلتين[2]:

1-1- مرحلة الانجاز في الآجال المتفق عليها :

تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من ما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

1-2- مرحلة الاستغلال :

تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط، الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركاتIBS.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهنيTAP.

و بمقارنة الأمر01-03 و الأمر المعدل و المتمم 06-08، يتضح أن التشريع الأخير وفيما يخص الرسم على القيمة المضافة حدّد السلع والخدمات المشمولة بالإعفاء سواء أكانت مستوردة أو مقتناة محليا.

[1] جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 318.

[2] الأمر رقم 06-08 المعدل و المتمم للأمر رقم 01-03، مرجع سابق، المادة 09 منه.

2- النظام الاستثنائي :

وتستفيد من هذا النظام الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمى الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

وتستفيد هذه الاستثمارات (المنجزة وفق الشروط المشار إليها سابقا) مما يلي:

2-1- بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

2-2- بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب مساهمة الدولة و لمدة عشر سنوات مما يلي[1]:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ اقتنائها.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز و آجال الإهتلاك (ترحيل العجز).

و تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مما يلي[2] :

[1] نفس المرجع السابق، المادة 11 منه.

[2] المادة 12 مكرر من المعدلة و المتممة بالأمر 06-08.

أ- في مرحلة الإنجاز و لمدة أقصاها خمس سنوات:

- الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق التسجيل، وكذا الإشهار القانوني الذي يطبق على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

ب- في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS).
- الإعفاء من الرسم المهني (TAP).

كما يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

بالإضافة إلى المزايا ذات الطابع الجبائي والإعفاء الجمركي، تستفيد الاستثمارات من مزايا أخرى يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز إلى 72 ساعة وإلى أجل عشرة أيام بالنسبة لمقرر المزايا الخاصة بالاستغلال وذلك ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من هذه المزايا.
- منح المزايا في إطار النظام الاستثنائي للاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني، بموجب اتفاقية متفاوض عليها، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بين المستثمر و وكالة تطوير الاستثمار .

و بذلك يكون القانون رقم 01-03 المعدل و المتمم بموجب الأمر 06-08 قد أحدث الفرق في التحفيز الجبائي من خلال جملة من النقاط، أهمها[2]:

- تبسيط النظام المعتمد في التحفيز الجبائي باختزاله في نظامين في نظامين أساسيين هما النظام العام والنظام الاستثنائي.
- تحديد فترة الانجاز أصبح يخضع للاتفاق المسبق بين الوكالة و المستثمر من خلال تفاوض هذا الأخير مع المجلس الوطني للاستثمار، مما يعني إعطاء فرصة كافية للمشاريع الاستثمارية التي تأخذ وقتا طويلا لانجازها كونها تعد مهمة للاقتصاد الوطني.

[1] نفس المرجع السابق، المادة 05 منه.

[2] قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 126.

– تعليق منح الحوافز الجبائية في مرحلة الاستغلال بمعاينة المصالح الجبائية للشروع في النشاط، بعدما كانت تخضع فقط لقرار الوكالة و هو ما يعني إعطاء سلطة أكبر في اتخاذ القرار للمصالح المعنية بمنح هذه الحوافز الجبائية كما يكرس هذا الإجراء مبدأ اللامركزية.

ثانيا: تقييم فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تمنح الحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب بهدف جلب رؤوس أموالهم إلى البلد، فهي بمثابة إغراء لهم بتحقيق معدلات أرباح أعلى مقارنة بحالة عدم الاستفادة من هذه الحوافز؛ و رغم أنها تشكل عبئاً على ميزانية الدولة المضيفة التي تتنازل عن حصتها من الضرائب لأجل تحقيق هدف توسيع وعائها مستقبلا نتيجة لزيادة عدد المشاريع الاستثمارية و هو ما ينعكس إيجابا على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية.

لقد انطوت التشريعات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر على حزمة متنوعة من الحوافز الضريبية التي كان الهدف من وراءها تعظيم التدفقات الاستثمارية الواردة بالأخص خارج قطاع المحروقات، حيث نركز فيما يلي على تأثير تلك الحوافز الممنوحة لبقية القطاعات دون القطاع النفطي و الذي تتضمن لوائحه التنظيمية حوافز خاصة ليست محل دراستنا هذه.

و تتميز الجزائر بكونها تعتمد على مبدأ واضح في منحها لهذه المزايا، يتمثل في أنه كلما كانت الاستفادة من استثمار ما كبيرة و في مصلحة الاقتصاد الوطني كلما كان حجم المزايا الممنوحة لهذا الاستثمار كبيرا، ويترجم ذلك من خلال الاعتماد على مبدأ منح المزايا للمستثمرين الأجانب حسب نظامين العام والاستثنائي[1]؛ إذ تولي الدولة أهمية خاصة للمناطق التي تحتاج إلى التنمية و استغلال الموارد فيها بمنح المستثمرين الأجانب مزايا إضافية في إطار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها.

إلا أنه في المقابل، لا يمكن إغفال حقيقة أن منح حوافز ضريبية و تنازلات سخية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر له تكاليف معتبرة على ميزانية الدولة، و قد يحرم خزينتها من إيرادات هامة دون أن يسهم في جذب استثمارات جديدة؛ و عليه فإن نجاح سياسة الإعفاءات و الحوافز الضريبية يتوقف من ناحية على مقدار ما تتحمله الخزينة العامة من تكاليف منحها، و من ناحية أخرى على مدى فعالية هذه التحفيزات في تحقيق أهداف التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشروعات الاستثمارية و قيمتها المضافة.

[1] جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 351.

لهذا نعتمد في تقييم دور الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات كالنسبة التي يشكلها هذا الاستثمار و كذا نسبة الرصيد الموازني من الناتج المحلي الإجمالي PIB.

الجدول رقم (3-5): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر و الرصيد الموازني إلى الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الرصيد الموازني	PIB	الاستثمار الأجنبي المباشر إلى PIB(%)	نسبة الرصيد الموازني إلى PIB(%)
2000	438	-53198	54728	0.8	-1,29
2001	1196	68709	55146	2.2	1,61
2002	1065	26038	57048	1.9	0,57
2003	634	-164624	68007	0.9	-3,13
2004	882.9	-285372	85003	1.0	-4,66
2005	1081	-338045	102500	1.1	-4,50
2006	1795	-611089	117220	1.5	-7,18
2007	1665	-1159519	135032	1.2	-12,38
2008	2594	-1288603	171756	1.5	-11,62
2009	2746	-970972	138126	2.0	-9,68
2010	2264	-1392296	161947	1.4	-11,61
2011	2571	-2363759	199395	1.3	-16,27
2012	1499	-3254143	207807	0.7	-20,19
2013	2661	-2128816	208730	1.3	-12,85
2014	1488	-3068021	220091	0.7	-17,30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، لسنوات 2006، 2011 و 2015.
- بيانات الجداول رقم: (3-1)، (3-3) و (3-4).

يتضح من خلال الجدول رقم (3-5) أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستضيفه الجزائر لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من ناتجها المحلي الإجمالي و ذلك طيلة الخمسة عشر سنة محل الدراسة، حيث لم تتعدى هذه النسبة في أحسن الأحوال 2.2% و ذلك سنة 2001، مما يؤكد أن قدرة الجزائر على استقطاب هذه الاستثمارات محدودة جدا بالرغم من التحفيزات المقدمة للمستثمرين الأجانب بموجب القانون 01-03 المعدل و المتمم بالأمر 06-08 و التي تمنح على قدم المساواة مع المستثمرين المحليين.

في حين تُظهر نسبة التغير في وضعية الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تفاقم حالة العجز خاصة في السنوات الأخيرة حيث وصلت سنة 2012 إلى أكثر من 20% نظرا للارتفاع المتواصل في حجم النفقات العامة و التي تندرج ضمنها تكاليف منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية و إن كان من الصعب تقدير هذه الأخيرة و مقارنتها بما حققته الاستثمارات المعنية من مكاسب؛ و استمرار العجز في الميزانية يعد أحد العوامل الطاردة للاستثمار والمساهمة في زيادة معدلات التضخم و حالة عدم التأكد و بالتالي تراجع ثقة المستثمر الأجنبي، مما يعني أن الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار أسهمت في زيادة العبأ على الميزانية أكثر من إسهامها في استقطاب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

و يمكن أن نستدل على ذلك من خلال عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي لم تتجاوز 676 مشروعا أي ما يعادل نسبة 1% فقط من إجمالي الاستثمارات المصرح بها خارج قطاع المحروقات خلال فترة الـ 14 سنة (2002-2015) التي تلت صدور قانون ترقية الاستثمار سنة 2001، حيث قدرت قيمة هذه المشاريع ب 2471 مليار دج.

الجدول رقم(3-6): بيانات التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون دج	النسبة
الاستثمار المحلي	59563	%99	9100521	%79
الاستثمار الأجنبي	676	%1	2471691	%21
المجموع	60239	%100	11572213	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، نقلا عن الموقع الالكتروني، مرجع سابق، (تاريخ الإطلاع 2016/04/30)

و مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هو أن أغلب هذه الحوافز التي جاء بها الأمر رقم 01-03 يمنحها ضمن النظام الاستثنائي، غير أن التدفقات الاستثمارية في سنوات 2001، 2002، و 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات بفضل بيع رخص الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية و كذا خوصصة شركات الصناعات الحديدية بالحجار، فهي بهذا ليست نابعة من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و الدليل على ذلك انخفاض

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2003 إلى 634 مليون دولار ثم ارتفاعها إلى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية[1].

فالواقع يبين عزوف المستثمر الأجنبي عن عملية الاستثمار في الجزائر رغم أهمية الحوافز و الامتيازات لديه إلا أنها ليست العنصر الحاسم في قراره الاستثماري و يرتبط ذلك بعوامل أخرى محددة للاستثمار.

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

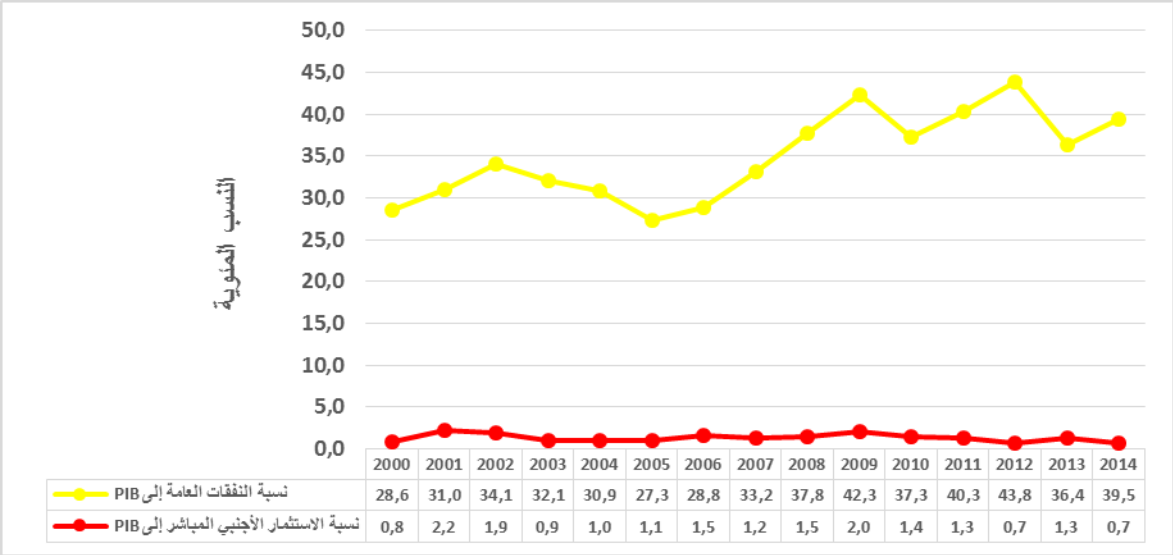
أقبلت الجزائر في بداية العقد الأول من القرن الحالي على دخول تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها بشروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي سارت عليها في الفترة السابقة، هذه السياسة استهدفت إحداث الإنعاش الاقتصادي برفع معدلات النمو عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري لتهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح ببعث النشاطات الاقتصادية و التي من أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا: تطور النفقات العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت النفقات العامة للدولة زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة حيث وصل متوسط معدلات نموها إلى 14.3%، في حين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا بين الانخفاض و الارتفاع و هو ما يفسر الإشارة السالبة لمتوسط نموها الذي قُدر ب -0.9% (وفقا لمعطيات الجدول رقم (3-1))، الأمر الذي يدل على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، أي أن النفقات العامة للدولة لا تعد من بين المحددات الرئيسية لهذا الاستثمار في الجزائر؛ إلا أن هذا الاستنتاج يعتمد على قيم مطلقة لا يمكن إبداء الحكم من خلالها و للتأكد من صحة ذلك نلجأ في تحليلنا إلى حساب نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي و مقارنتها بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج نفسه.

[1] طالبي محمد، مرجع سابق، ص 325.

الشكل رقم(3-6): التمثيل البياني لتطور نسب كل من النفقات العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النفقات العامة إلى PIB	28,6	31,0	34,1	32,1	30,9	27,3	28,8	33,2	37,8	42,3	37,3	40,3	43,8	36,4	39,5
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى PIB	0,8	2,2	1,9	0,9	1,0	1,1	1,5	1,2	1,5	2,0	1,4	1,3	0,7	1,3	0,7

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجداول رقم: (3-3) و (3-5).

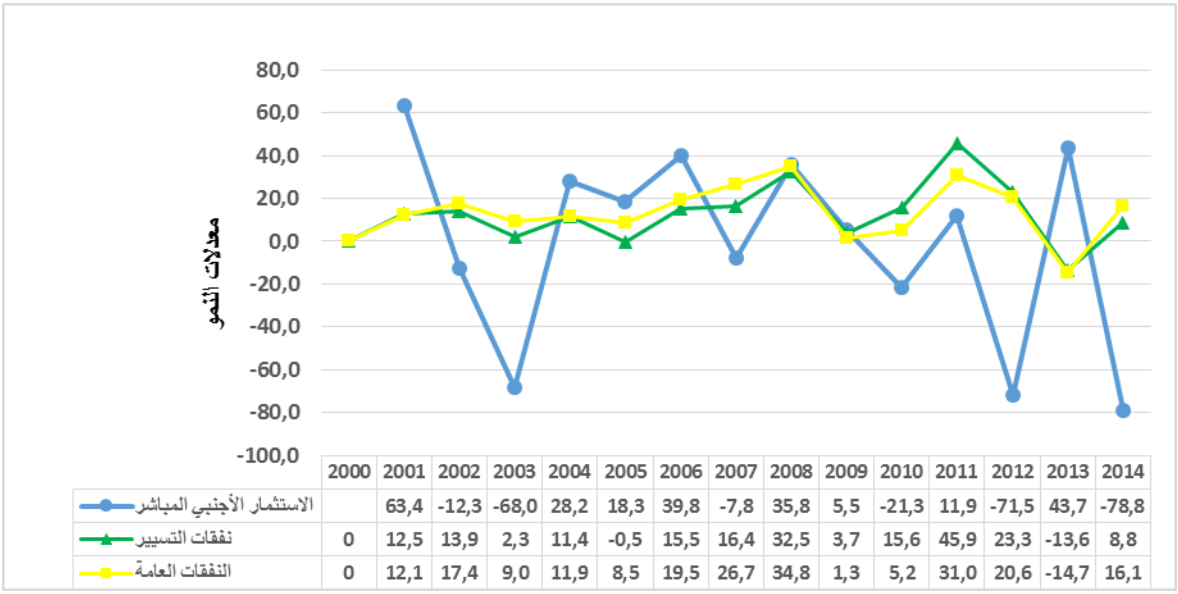
* تم احتساب نسب النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بناءً على قيم النفقات و الناتج بالعملة الوطنية (مليون دج)، أما نسب الاستثمار الأجنبي المباشر فهي محسوبة بأسعار السوق الجارية (مليون دولار أمريكي) نظرا لعدم توفر قيم هذه الاستثمارات بالعملة الوطنية.

يبين الشكل رقم (3-6) أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جدا إذا ما تم مقارنتها بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نفس الناتج و التي لا تمثل إلا أجزاءً صغيرة بالمئة، ففي سنة2012 تعدت نسبة النفقات فقط 43% و هي نفس السنة التي سجلت نسبة الاستثمار أدنى مستوياتها بـ 0.7% وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي لم تؤثر إيجابا على حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

و يمكن تحليل العلاقة التي تربط بين النفقات العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على تأثير كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز على حدى.

ثانيا: تطور نفقات التسيير و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(3-7): التمثيل البياني لتطور معدلات نمو نفقات التسيير و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الأجنبي المباشر		63,4	-12,3	-68,0	28,2	18,3	39,8	-7,8	35,8	5,5	-21,3	11,9	-71,5	43,7	-78,8
نفقات التسيير	0	12,5	13,9	2,3	11,4	-0,5	15,5	16,4	32,5	3,7	15,6	45,9	23,3	-13,6	8,8
النفقات العامة	0	12,1	17,4	9,0	11,9	8,5	19,5	26,7	34,8	1,3	5,2	31,0	20,6	-14,7	16,1

المصدر: بيانات الجداول رقم: (3-1) و (3-3).

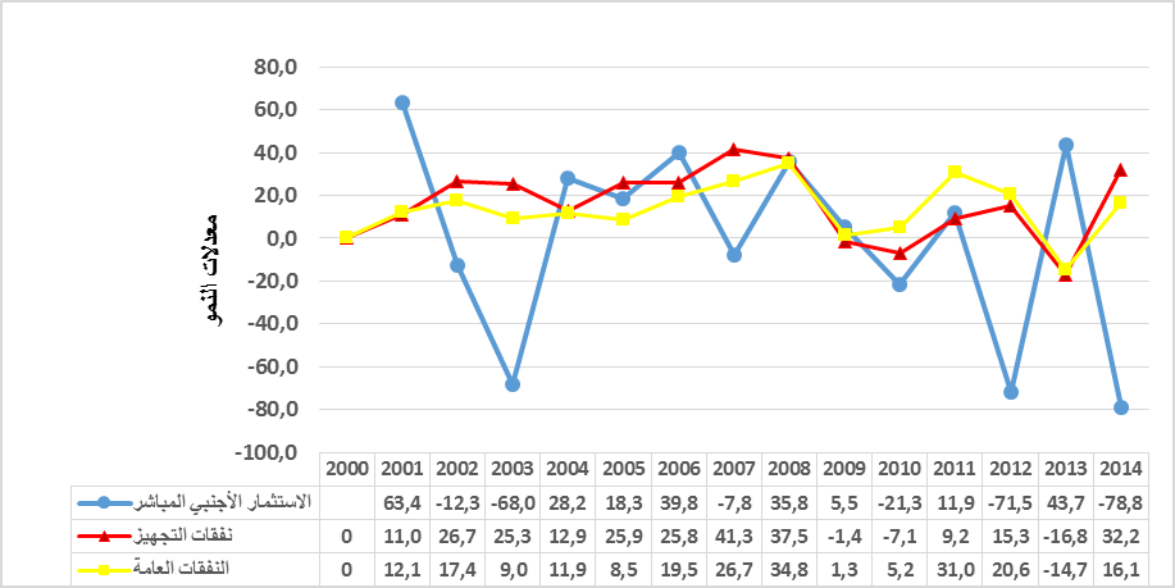
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن منحنى تطور معدلات نمو نفقات التسيير يأخذ نفس اتجاه منحنى تطور النفقات العامة و ذلك نظرا لسيطرة نفقات التسيير على هيكل النفقات العامة للدولة خلال فترة الدراسة، وكما يبدو من خلال اتجاه منحى الاستثمار عدم وجود علاقة واضحة بين هذا الأخير ومنحنى نفقات التسيير نظرا للتذبذب الكبير الذي عرفه معدل نمو الاستثمار و عدم استقراره؛ كما أن الفترات التي شهدت زيادة معتبرة في نفقات التسيير عرفت تراجعا في نمو الاستثمارات الأجنبية، باستثناء سنوات قليلة شهدت نمو هذه النفقات بالتوازي مع النمو في الاستثمار كسنة 2006 و 2008 لينقلب هذا التوافق إلى تنافر في بقية السنوات؛ و يدل هذا على التأثير الضعيف لنفقات التسيير على مناخ الاستثمار في الجزائر وبالتحديد على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة.

ثالثا: تطور نفقات التجهيز و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالتزامن مع انطلاق العديد من المشاريع التنموية خلال الفترة محل الدراسة، عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا محسوسا تم توجيه جزء كبير منها لتهيئة البنية التحتية و تحديث شبكات النقل و المواصلات و العمل

على توفير الخدمات الأساسية قبل و بعد البدء في تنفيذ المشروعات الاستثمارية و هو ما يتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة.

الشكل رقم (3-8):التمثيل البياني لتطور معدلات نمو نفقات التجهيز و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الأجنبي المباشر		63,4	-12,3	-68,0	28,2	18,3	39,8	-7,8	35,8	5,5	-21,3	11,9	-71,5	43,7	-78,8
نفقات التجهيز	0	11,0	26,7	25,3	12,9	25,9	25,8	41,3	37,5	-1,4	-7,1	9,2	15,3	-16,8	32,2
النفقات العامة	0	12,1	17,4	9,0	11,9	8,5	19,5	26,7	34,8	1,3	5,2	31,0	20,6	-14,7	16,1

المصدر: بيانات الجداول رقم: (3-1) و (3-3).

و بشكل عام ظلت نفقات التجهيز تشهد ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة و لكن بمعدلات نمو متقلبة إلا أنها في أغلب الأحيان كانت متزايدة، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تستجب في بداية الفترة إلى ما تم إنفاقه حيث نلاحظ التراجع الكبير لها سنة 2003 بالرغم من نمو نفقات التجهيز بشكل كبير، ويعود ذلك إلى كون أن آثار النفقات الاستثمارية لا تظهر في المدى القصير؛ أما الفترات الموالية فشهدت نموا مطردا لكل من نفقات التجهيز و حجم الاستثمارات الأجنبية، لكن في آخر ثلاث سنوات اتخذ المنحنين اتجاهين متعاكسين تماما و هو ما يستدعي التفكير في مدى فعالية هذه النفقات في التأثير على الاستثمار؛ فضخامة المبالغ المنفقة على مشاريع البنية التحتية في قطاعات مختلفة لا يعني بالضرورة كفاءة هذه البنية في تحسين المناخ الاستثماري وتدعيم بيئة الأعمال في الجزائر حيث أنها لم ترقى بحجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى مستوى طموح وتطلع السلطات الوطنية.

و من خلال هذه الدراسة التي و إن اعتمدت على تحليل بسيط للظاهرة، يمكن القول أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق التوسع في الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج والاستثمار و كذا الإسهاب في منح الحوافز الضريبية،لم يكن لها أثر كبير يخدم هذا المنظور، أي أن هذه السياسة لا تزال غير مؤهلة بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثالث: السياسة المالية المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

إن تنمية القدرة التنافسية للجزائر على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب تصحيح مسار السياسة المالية القائمة من خلال القضاء على عيوبها و نقائصها، للتغلب على المعوقات التي يعاني منها المناخ الاستثماري و العمل على تنميته و تحسين جاذبيته.

أولا: إعادة ترشيد الحوافز الضريبية

بالنظر إلى حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار في الجزائر لم تبلغ هدفها و تأتي بثمارها كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر ، مما يتطلب حتمية ترشيد منح هذه الحوافز و توجيهها نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية، من خلال[1]:

1- ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات الاستثمارية.

2- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات في الأنشطة التي تنتج بغرض التصدير مقارنة بتلك المتجهة أساسا إلى السوق المحلي.

3- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدم برامج تأهيل و تدريب للعمال و الفنيين بما يمكِّن الرفع من الإنتاجية و كذلك استيعاب التكنولوجيا القادمة مع هذه الاستمارات.

4- تخفيض المعدلات الضريبية لأن المستثمر الأجنبي يهمه المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، مما ينعكس إيجاباً في جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي على سواء[2].

[1] خوازم حمزة، مرجع سابق، ص 193.

[2] طالبي محمد، مرجع سابق، ص 328.

5- تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لجلب أنواع معينة من هذه الاستثمارات لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كزيادة معدلات النمو الاقتصادية، زيادة الصادرات و غيرها، حيث يوجه منح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمارات بشكل عام، مما يوفر على الدولة تكاليف منح هذه الإعفاءات الضريبية التي ترهق الميزانية العامة للدولة[1].

6- كما يقتصر نظام الحوافز الضريبي في الجزائر على المعدلات التمييزية و الإجازة الضريبية دون غيرها من الحوافز الأخرى التي قد تكون أكثر فاعلية و كفاءة.

حيث تمنح الإجازة الضريبية للمشاريع الجديدة دون القائمة بالرغم من أن أهمية تنمية هذه الأخيرة وتشجيع توسعها لا يقل أهمية عن الحاجة إلى المشاريع الجديدة؛ بالإضافة إلى هذا، تعتبر الإجازة الضريبية حافزاً ضعيفاً لأغلب المشاريع الإنتاجية الثقيلة كصناعات الصلب و الحديد و التي عادة ما تُحقق أرباحاً ضئيلة أو حتى خسائر في بداية نشاطها، و بالتالي قد يكون منحها حق ترحيل خسائرها بالكامل إلى الأمام حافزاً أشد تأثيراً و تشجيعاً من تلك الإجازة الضريبية؛ و عليه فإن استخدام هذه الأخيرة يشجع أكثر الصناعات الخفيفة و الاستهلاكية و المشاريع التجارية ذات السيولة المرتفعة و الكسب السريع والمخاطر المحدودة، و لهذا النوع من التوجه الاستثماري أثار سلبية يفوق بكثير أثاره الإيجابية[2].

لذا يفترض منح الإجازة الضريبية للمشاريع الخفيفة دون الثقيلة فهذه الأخيرة تحتاج إلى حوافز أخرى كترحيل الخسائر و تقديم معونات الاستثمار و الإهتلاك المعجل.

ثانيا: تحسين البيئة الاقتصادية للاستثمار

يتطلب تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر خوض عدة تحديات و تبني مختلف التدابير التي من شأنها خلق المناخ المواتي القادر على تحقيق التناسب بين الإمكانيات المتوفرة لديها و مستوى أدائها في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

و أهم هذه التحديات التي ينبغي مواجهتها لتجاوز المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، نذكر:

[1] نفس المرجع السابق، ص 328.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص ص 255-257.

1- تدعيم البنى التحتية التي لا تزال تعاني الكثير من الضعف و انخفاض جودة خدماتها المقدمة كتوزيع الكهرباء واستخدام السكك الحديدية و ضعف تغطية شبكة الاتصالات في بعض المناطق، الأمر الذي يتطلب الرفع من كفاءة هذه الخدمات التي لا يمكن للعملية الإنتاجية و الاستثمارية أن تتم بدونها، كما أن كلها عوامل تؤثر بشكل كبير على التكاليف و الأسعار و منه على صادرات البلد.

2- تدعيم القطاع الخاص المحلي و إمداده بالتمويل اللازم عن طريق تفعيل دور المنظومة المصرفية في ذلك من أجل الرفع من مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الجزائري و بالأخص خارج المحروقات، و كذا خلق نسيج متماسك من الشركات المحلية قادر على جلب اهتمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك فالاستثمار الأجنبي مكمل للاستثمار المحلي و ليس بديلا عنه، وبيئة الاستثمار التي لا تشجع المستثمر الوطني هي بالضرورة بيئة طاردة للمستثمر الأجنبي.

3- استكمال برامج الخوصصة و توسيعها، فقد أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة وثيقة بين الخوصصة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أداء جيد، بالإضافة إلى ما توفره هذه الاستثمارات من موارد مالية للدولة فإنها تعمل على تطوير المؤسسات الخاصة و توسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية[1].

4- تطوير القطاع المالي بالجزائر باعتباره من أهم الدعامات الاقتصادية المحفزة للاستثمار و ذلك من خلال وضع الأطر التشريعية و التنظيمية للمؤسسات المالية و المصرفية (البنوك و شركات التأمين) و التي تضمن على الأقل تسريع عملية خوصصتها و التقليل من التدخل الحكومي لرفع مستوى المنافسة بينها بهدف الوصول إلى مستوى راقي في تقديم الخدمات المالية؛ و إلى جانب هذا، يتطلب تعزيز القدرة التمويلية للاقتصاد تنشيط السوق المالي فيه الذي يعد مصدر تمويل هام للاستثمارات الأجنبية، يتوقف على مدى فعاليته قرار الاستثمار من عدمه.

5- ضرورة سيطرة الدولة على ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يضم عدداً كبيراً من الأنشطة غير الرسمية نظراً لكونه عاملاً مثبطاً للاستثمار المحلي و الأجنبي على حد سواء بحجبه الكثير من الفرص الاستثمارية مما يؤثر سلبا على شفافية المناخ الاستثماري الجزائري و درجة جاذبيته.

[1] حوازم حمزة، مرجع سابق، ص 192.

ثالثا: علاج بعض المعوقات الأخرى

زيادة على ما سبق، هناك عوامل أخرى ذات أهمية في التأثير على القدرة التنافسية للدولة في رسم السياسة الكفيلة بلفت انتباه الشريك الأجنبي و دفعه إلى اتخاذ قرار الاستثمار، و من بين هذه العوامل نجد:

1- تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته و بصفة خاصة تطوير و خلق الكفاءات والإطارات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، الأمر الذي يزيد من اهتمام المستثمر الأجنبي[1]؛ فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار.

2- الحد من الفساد و انتشار الرشوة و البيروقراطية الإدارية و الذي يعد ظاهرة مستفحلة في الجزائر تنعكس سلباً على تهيئة المناخ الاستثماري، و تعرضه لاحتلال المراتب الدنيا ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة ببيئة الأعمال؛ و عليه فإن تشجيع الاستثمار المحلي و زيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب مكافحة هذه الآفات من خلال تكثيف الجانب الرقابي ووضع العقوبات القانونية الكفيلة بردع مثل هذه الممارسات، و هي كلها إجراءات تعزز الثقة في البيئة الاستثمارية في الجزائر.

3- إلغاء تعدد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار و جعلها في تشريع واحد يتصف بالوضوح و الشفافية والاستقرار و عدم التناقض[2].

4- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري و اختصار الوقت اللازم لإعدادها و خفض تكاليفها، خاصة و أن هذا النوع من الإجراءات في الجزائر يتسم بالتعقيد و التشعب نظراً لتعدد الهيئات المكلفة بالاستثمار و تداخل صلاحياتها و اتصافها بعدم الشفافية مما يستدعي إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي للدولة من خلال تطوير جهاز إداري يتولى توجيه الاستثمارات عامة وإصدار التراخيص تسجيل الملكية العقارية و غيرها من الإجراءات عن طريق أساليب أكثر عصرنة و حداثة بتبني برامج الحكومة الإلكترونية.

5- تعاني الجزائر من نقص كبير في مجال الإعلام الاقتصادي يجب تداركه بتوفير المعلومة الاقتصادية في وسائل الإعلام المحلية و العالمية المكتوبة و المسموعة و المرئية، مما يمكِّن من نشر المعرفة و التوعية بالمجالات الاستثمارية المتاحة و يساعد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على توجيه و عقلنة قراراتهم الاستثمارية[3].

6- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 194.

[2] رايس حدة، كرامة مروة، مرجع سابق، ص 93.

[3] نفس المرجع السابق، ص 93.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق، تبين لنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا ترِد إلى اقتصاد ما إلا إذا وجدت فيه البيئة الحاضنة و الداعمة لها، لذا حرصت الجزائر على وضع و ترسيخ الأطر القانونية و المؤسساتية المناسبة والجالبة للتدفقات الاستثمارية، إدراكاً منها بأنها أفضل مصادر التمويل الخارجي المتاحة للنهوض بعملية التنمية؛ هذا إلى جانب ما تتوفر الدولة عليه من مزايا الموقع و موارد طبيعية و إمكانيات بشرية، و كذا مقومات اقتصادية تعتبر نقاط قوة تبوؤها مكانة خاصة لجذب المستثمرين الأجانب.

لكن، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها السلطات الحكومية للرفع من درجة تنافسية الاقتصاد الوطني أمام الاقتصاديات الأخرى على لفت انتباه المستثمر الأجنبي و تحفيزه لتوطين استثماراته في الجزائر، إلا أننا نلمس ضعف الاستثمارات الوافدة من الأجانب، و على ضآلتها يتركز الجزء الأكبر منها في قطاعات معينة خاصة المحروقات التي تعد الأكثر استقطابا لها؛ في حين لا تزال باقي القطاعات كالزراعة و السياحة تعاني التهميش و قلة اهتمام المستثمرين الأجانب.

كما أخفقت الجزائر في تفعيل سياستها المالية باتجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن قرار المستثمر الأجنبي لا يتوقف على حجم الحوافز و الإعفاءات التي تمنحها إياه هذه السياسة و إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي يعزز من ثقة المستثمرين في الاقتصاد الجزائري؛ كما أنه من الضروري أن يكون مردود هذه الاستثمارات الأجنبية أكبر من التكاليف التي تتحملها الدولة جراء منحها الحوافز و الإعفاءات الضريبية.

و أهم ما توصلنا إليه في الأخير، أن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب سياسة مالية أكثر رشادة و لا يتأتى ذلك إلا بإعادة النظر في ما يمنح من حوافز ضريبية من حيث الكم و النوع مع ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس و استغلال الشركات الاستثمارية و تهيئة الهياكل القاعدية و كذا العمل على تأهيل اليد العاملة المحلية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية جديرة بالبحث و الدراسة، فقد أثارت هذه الظاهرة لعقود من الزمن جدلا واسعا في أوساط المنظرين و المدارس الاقتصادية و كذا لدى صناع القرار فكانت ولازالت تشكل محور اهتمام من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء نظرا لأهميتها التي أصبحت من الأمور المسلم بها في عالم تهاوت فيه الحواجز و القيود أمام تقدم الشركات متعددة الجنسيات و توسع نطاق نفوذها العابر للحدود بإيعاز من المنظمات الدولية.

ثم إن التدهور الذي عرفته الحالة الاقتصادية و المالية لكثير من الدول النامية لم يترك أمامها خيارا سوى فتح اقتصادياتها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله و اعتماده كمصدر تمويلي بديل عن القروض الخارجية و تبعيتها و المساعدات الدولية و شُحها.

و في السياق ذاته، عملت الجزائر من خلال الكثير من الإجراءات و التدابير على تهيئة مناخها الاستثماري و جعله أكثر ملائمة و استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التشريع و التحفيز و تهيئة المرافق و البنى التحتية و كل ما يتصل ببيئة الأعمال إلى جانب استحداث هيئات تشجيع و تطوير الاستثمار و ذلك بحكم الحاجة الماسة لهذه الاستثمارات في مواجهة تحديات النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة بشكل عام من خلال الاندماج المفيد في الأسواق العالمية و نقل و توطين التكنولوجيات و الطرق الحديثة في الإنتاج والتسويق؛ و من بين أهم هذه الإجراءات تلك التي تضمنتها السياسة المالية بحثا عن جعلها أكثر فعالية و تحفيزا في هذا الشأن.

و بناءً عليه، سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بمختلف الجوانب الأساسية للسياسة المالية و كذا مدى تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و تحديدا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، من خلال تحليل الموضوع و مناقشته في ثلاثة فصول للإجابة عن الإشكالية المطروحة حول مدى فعالية أدواتها في استقطاب هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الوطني.

و على هذا الأساس، سنقوم باختبار الفرضيات و تقديم النتائج و التوصيات.

اختبار الفرضيات:

مكنتنا هذه الدراسة من اختبار الفرضيات المتبناة، حيث تبين لنا ما يلي:

الفرضية الأولى: تأكد لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا حيويا و بارزا في عملية التنمية المستدامة، نظرا لما ينطوي عليه من مزايا تفوق بكثير مزايا أساليب التمويل الخارجي الأخرى باعتباره وسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة و دعم برامج البحوث و التطوير المحلية و تحفيز الاستثمار و المنافسة المحلية و تعزيز القدرة التصديرية للبلد.

الفرضية الثانية: و تتعلق بتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فقد تأكدت لنا صحتها، إذ بينت الإحصائيات و البيانات الصادرة عن الهيئات العالمية المتخصصة تضاعف حجم التدفقات الاستثمارية بشكل كبير خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، و صحيح أن الدول المتقدمة سيطرت فيها على النصيب الأكبر إلا أن السنوات الأخيرة شهدت اتجاه هذه التدفقات و بشكل متزايد نحو الدول النامية التي اقتربت حصتها كثيرا من تلك التي تحوزها الدول الأكثر تقدما.

الفرضية الثالثة: أظهرت الدراسة أنه من بين الوسائل المتاحة أمام الدولة و التي تساعدها على تهيئة مناخها الاستثماري و جعله أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر هي أدوات السياسة المالية عبر منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية من جهة و زيادة في حجم النفقات العامة على تطوير و تهيئة البنى التحتية و تحسين خدماتها من جهة أخرى.

الفرضية الرابعة: استنادا إلى ما ورد في الدراسة من معطيات و بيانات، يمكن الحكم على مناخ الاستثمار في الجزائر بأنه غير مؤهل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بالنظر إلى النسبة الضعيفة جدا التي تساهم بها هذه التدفقات في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

الفرضية الخامسة: تبين لنا أن الاستمرار في منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية دون اعتماد منهج محدد لاستهداف أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يكلِّف الدولة أعباء إضافية دون أن ينجح في زيادة حجم ومردود هذه الاستثمارات على الاقتصاد الوطني و يعمل على توجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة تلك التي هي بحاجة للعملية الإنمائية.

الفرضية السادسة: ثبت صحة الفرضية المتعلقة بعدم تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الإنفاق الاستثماري في الجزائر، حيث أنه بالرغم من نمو نفقات التجهيز بشكل كبير إلا أنها لم تنعكس إيجابا على تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ذلك لأن نتائج ذلك تظهر في الغالب على المدى البعيد.

النتائج:

سمحت لنا هذه الدراسة بالتوصل إلى النتائج التالية:

1- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز تدفقات رؤوس الأموال الدولية في اقتصاد اليوم وأكثر المصادر الخارجية المرغوبة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

2- يعكس تعدد النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر درجة الاختلاف بين المفكرين الاقتصاديين بشأن مبررات هذه الظاهرة الاقتصادية و دوافع القيام بها و كذا حول تأثيراتها المحتملة على اقتصاديات الدول المتلقية لها.

3- تشير الأدبيات الاقتصادية و الأبحاث التطبيقية المتخصصة إلى وجود العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر في القرارات الاستثمارية للشركات الأجنبية بنقل و توطين استثماراتها في دول مضيفة، و تختلف هذه المحددات بحسب مرحلة النمو التي وصلت إليها هذه الدول وتشمل على سبيل المثال نطاق السوق المحلية الاستقرار السياسي و الاقتصادي و كذا مؤشرات التوازنات الكلية الداخلية و الخارجية كسعر الصرف ومعدلات التضخم و غيرها.

4- قدرة الدول على صياغة السياسات الرامية و رصد الإمكانيات اللازمة لجذب و توطين الاستثمارات الأجنبية و تعزيز دورها التنموي ينعكس بشكل طردي على الإنتاجية و الدخل و بالتالي على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة النمو المحقق على مختلف الأصعدة.

5- تكون السياسة المالية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كلما استطاعت المحافظة على العجز الموازني عند مستويات لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم و لا تدفع بالاقتصاد إلى الانكماش؛ كما أن الاعتماد على نظام الحوافز و الإعفاءات الضريبية لا يسهم لوحده في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمستثمر الأجنبي لا تهمه هذه الحوافز بقدر اهتمامه بمدى توفر بيئة الأعمال المساعدة على الاستثمار.

6- في إطار سعيها وراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لازالت الجزائر تعمل على تحسين مناخها الاستثماري بما يتوافق مع متطلبات بيئة الأعمال الدولية من خلال وضع الأطر القانونية و المؤسساتية الملائمة و كذا منح الحوافز التنظيمية و الضريبية بما يغري المستثمرين الأجانب و يحفزهم على التوجه نحو الاقتصاد الوطني.

7- تبقى حصة الجزائر من هذه التدفقات الدولية ضئيلة و دون مستوى الطموح الذي تسعى السلطات الوطنية للوصول إليه بالنظر إلى ما وفرته من إمكانيات لذلك أملا في تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية.

8- تعد السياسة المالية في الجزائر غير فعالة في استدراج المستثمرين الأجانب نحو الاقتصاد الوطني نظرا لمحدودية تأثير ما جاءت به من حوافز و إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى عجزها عن التحكم في حجم النفقات العامة مما زاد من حالة العجز الموازني الذي تعانيه ميزانية الدولة، كما أنها لا تستطيع لوحدها التأثير على قرار المستثمر الأجنبي بتوظيف أمواله في الجزائر لأنها تدخل ضمن مجموعة من المكونات الأساسية التي يجب أن تُفعَّل جميعها لتهيئة مناخ الاستثمار الوطني و مساعدته على مواجهة المعوقات والعراقيل التي يعاني منها.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، تبين لنا أن تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر و جعله أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي يتطلب إعادة النظر كلية في السياسة المالية القائمة و إدخال التعديلات اللازمة عليها لجعلها أكثر فعالية و رشادة، و في هذا الشأن ارتأينا تقديم بعض التوصيات المتمثلة في:

1- إعادة النظر في منح الحوافز الضريبية و ترشيد استخدامها من خلال توجيهها نحو استهداف قطاعات معينة لها أولوية اقتصادية في عملية التنمية، و ذلك حتى يتأتى معها خفض عبء التكاليف المرتبطة بها على الاقتصاد الوطني قدر الإمكان.

2- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام و ذلك لتجنب العجز في الميزانية و مزاحمة القطاع الخاص لتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

3- الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي و التركيز فيها على زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية التي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري.

4- إلغاء تعدد القوانين و تجنب تعارضها، وإعادة تنظيم الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار لتجنب تداخل الصلاحيات بينها، بالإضافة إلى ضرورة استحداث هيئات متخصصة في جمع البيانات و الإحصائيات بشأن البيئة الاستثمارية و كذا الأداء الفعلي للدولة و مستوى التدفقات و تطورها و توزيعها بحسب الدول الواردة منها و الشركات المستثمرة القطاعات الناشطة فيها وفق منهجية محكمة تراعى فيها المعايير الدولية، تضمن

لسلطة القرار إمكانية تقييم سياساتها المتبعة و تعديلها في المستقبل إن تطلب الأمر ذلك و كذا تقييم أثر هذه الاستثمارات على الأداء التنموي.

5- إنشاء و توسيع قواعد للبيانات في الجزائر حديثة و شاملة عن البيئة الاستثمارية لتسهيل عملية حصول المستثمرين على المعلومات اللازمة المتعلقة بها و التي تساعدهم على عقلنة وترشيد قراراتهم الاستثمارية.

6- القيام بالمزيد من الإصلاحات في القطاع المالي و فتح الباب أمام دخول المزيد من البنوك الأجنبية للرفع من درجة التنافسية و بذلك تفعيل دور الوساطة المالية في المشاريع الاستثمارية.

7- إعادة تأهيل الموارد البشرية و تعزيز إنتاجيتها و مهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريبي بالتركيز على الكفاءة و التعليم الفني و تنمية القدرات البحثية و الإبداع و اكتساب المهارات لمواجهة تحديات توافر العمالة المدربة و تدني الإنتاجية.

آفاق البحث:

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق أهداف التنمية، ومن هذا المنطلق نضع آفاقا لدراستنا هذه تتمثل في البحث حول قياس تأثيرات هذه الاستثمارات في المؤشرات الحساسة لاقتصادنا الوطني كأثرها على التصدير والتشغيل و البحث العلمي و التطوير و غيرها، مما يسمح لنا بوضع الأولويات حول المشروعات التي تسهم أكثر في عملية التنمية و استدامتها.

تمت بفضل من الله و نعمته

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1989.

2- أبو قحف عبد السلام، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

3-أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر 2003.

4-أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2013.

5-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية - دراسة مقارنة (تركيا،كوريا الجنوبية، مصر)** ، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.

6-السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربي، مصر، 1992.

7-المرسى السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2004.

8-حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

9-دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي -المعوقات و الضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2006.

10-رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة -دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب أسيا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

11-رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية 2007.

12-زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 1998.

13-سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب (سياسات - نظم -قضايا معاصرة)**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

14- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، عمان، 2011.
15-سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية –مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الجزائر 2004/2003.
16-سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
17-طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
18-عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي (الجزء الأول)**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
19-عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها – تداعياتها)**، الدار الجامعية الإسكندرية 2006.
20-عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي –تحليل كلي** الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
21-عبد الرزاق الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014 .
22-عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
23-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1999.
24-عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر، 2009.
25-علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005.
26-غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004.
27- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.
28-فليح حسن خلف، التمويل الدولي، **دار الوراق للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2004.
29-محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزئر ،2003.
30-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان لمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
31-محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2005.

32-محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد الصحن، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1999.

33-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، .2007

34-مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر 2006.

35-مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة، الأردن، 2007.

36-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق**، دار الهومة، الجزائر، 2003.

37-نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2008.

38-هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

39-وسام مجدي عطية، **الآليات القانونية و الاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية مصر، 2012.

40-يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية –مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية الجديدة،مصر، 2002.

2-الرسائل و الأطروحات الجامعية:

2-1 أطروحات الدكتوراه :

1-عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2008/2007.

2-غريب بولرباح، **تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.

3-فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.

4-كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين**، تركيا مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012.

5- لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و السعودية في الفترة 2000-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

6-لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر، 2014/2013.

7-دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005.

8-وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية -دراسة حالة دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

2-2مذكرات الماجستير:

1-حمزة خوازم، **فعالية الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية-دراسة حالة الجزائر من 2000-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة الوادي، الجزائر، 2013/2012.

2-حنان عبدلي، **دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية -دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1990-2011**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014.

3-زياد محمد عرفات أبو ليلى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

4-عبد الحفيظ يحياوي، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر 1970-2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

5-عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

6-محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية-دراسة مقارنة تونس**، الجزائر و المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2011/2010.

7-نور الدين قدوري، **الإصلاحات الجبائية و أهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010/2009.

8-بوراس وسيلة، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الصين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013/2012.

3-المجلات و الدوريات:

1-حدة رايس، كرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 12 ديسمبر 2012.

2-علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة جسر التنمية العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2004.

3-محمد أمين كماسي، دادان عبد الغني، **تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية-حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000**، مجلة الباحث عدد 01، 2002.

4-محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر،العدد الأول، السداسي الثاني 2004.

5- محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 06، 2009.

4-الملتقيات و المؤتمرات:

1- عبد الحميد زعباط، **المناخ الاستثماري في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية" جامعة سكيكدة، الجزائر، 14-15 مارس 2004.

2-عمر قريد، **الفساد و آثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي-حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 06 و 07 ماي 2012.

3-كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر** مداخلة في إطار الملتقى الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع و آفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر 29-30 نوفمبر 2004.

4-محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية-إشارة خاصة إلى حالة الجزائر جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004.

5-يعقوب على جانقي، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي**، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار"تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006.

5-تقارير صادرة عن هيئات متخصصة:

1-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، أعداد مختلفة 2006 2011 و 2015.

2-المديرية العامة للخزينة-وزارة المالية، **تقرير وضعية صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 إلى سنة 2014**.

3-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الأنكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي، **الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية التنمية**، استعراض عام ،الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2007.

4-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الأنكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي، **الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون**، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2010.

5- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الأنكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي، **سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار و التجارة من أجل التنمية**، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2013.

6-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الأنكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي، **الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل**، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2014.

7-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003.

8-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004.
9-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2008.
10-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015.

6- القوانين و المراسيم التنفيذية:

1-الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادرة بتاريخ 1966/09/17.
2-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 2001/08/22 .
3-الأمر رقم 06-08 المؤرخ 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 2006/07/19.
4-القانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/17، المتعلق بقوانين المالية،الجريدة الرسمية، العدد 28،الصادرة سنة 1984.
5-القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-باللغة الفرنسية:

1-1 Ouvrages

1-Denise Terson, Jean-Luc Bricout, **l'Investissement international**, éd Armand Colin, Paris, France, 1996.
2-Dominick salvadore,eugene diulio , **Principes d'économie-cours et problème**, séries schaum", MG graw.Hill, paris,1984.
3-Josette Peyrard, **Gestion financière internationale**, 3eme édition, édition Vuibert, Paris, France, 1995.

4-Maurice Durousset, **La mondialisation de l'économie**, édition Ellipses (2eme édition) , Paris, France, 2005.
5-Paul Pwoentale, **Economie et finances publiques**, 2eme édition, de boeck france,1999.
6-Raymond Bernard, **Economie Financière International**, Edition PUF Paris, France, 1979.

1-2 Thèses de doctorat:

1-Mahjouba Zaither, **L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement**, thèse de doctorat non publiée, laboratoire d'économie de Dauphine, université Dauphine-Paris, France, 2011.
2-Noomen Lahimer, **la contribution des investissements directs étrangers à la réduction de la pauvreté en Afrique Subsaharienne**, thèse de doctorat non publiée, faculté des sciences économiques et de gestion université El Manar, Tunis, laboratoire d'économie de Dauphine, université Dauphine-Paris, France, 2009.

1-3 Thèse de magister :

1-Amokrane Abdelaziz, **les facteurs d'attractivité des investissements directs étrangers en Algérie : Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb**, thèse de magister non publié, faculté des sciences économiques et des sciences commerciales et des sciences de gestion, université de Tizi-Ouzou 2011/2012.
2-Khouri Nabil, **les déterminants de l'investissement direct étranger : étude théorique et analyse empirique**, thèse de magistère non publiée École Supérieure de Commerce, Alger, 2002/2003.
3-Metatla Bouzidi Asma, **les investissements directs étrangers en Afrique dans le cadre du nouveau partenariat économique pour le développement de l'Afrique –NEPAD-Cas de l'Algérie**, mémoire de magister non publié, faculté des sciences économiques et des sciences commerciales et des sciences de gestion, université d'Alger, 2010/2011.

1-4 Rapports:

1-CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, Nations unies Genève, 2004.
2-KPMG, Guide investir en Algérie, ed 2014.
3-La banque d'Algérie, rapport 2013, **Évolution économique et monétaire en Algérie**, octobre 2014.

2-باللغة الانجليزية:

2-1 Reports:

1-UNCTAD, World Investment Report: **reforming international investment governance** , New York and Geneva, 2015.
2-UNCTAD, World Investment Report: **Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge**, New York and Geneva, 2008.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1-موقع مجلة جسر التنمية
http://www.arab-api.org/ar/publicationlists

2-موقع المديرية العامة للخزينة-وزارة المالية
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

3-موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية
http://www.unctad.org/fdistatistics

4-موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

5- موقع قاعدة بيانات صندوق النقد العربي
http://www.arabmonetaryfund.org